المُناضلة

ⵜⴰⵎⵓⵏⴰⴹⵉⵍⵜ
almounadil-a

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-امية

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية؛ مدير النشر: إسماعيل المنوزي؛ العدد 87، يناير 2026، الثمن 5 دراهم

الاستبداد النيوليبرالي: صحافة مُقيدة وكلمة مُكمَّمة

ضد التعسف والقمع: الحرية لرفيقنا لياس تواتي!

• مؤتمر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل السابع: حصيلة إجمالية

• حين تقتل الفيضانات الفقراء: النيوليبرالية تحوّل المدن المغربية إلى مصائد موت

• احتجاجات جيل زيد ودستور الحكم المطلق واقتصاد يخدم الأقلية

• عين على نضالات طبقتنا

• تجربة صحافة برجوازية ناقدة، كتاب أحمد بوز عن «الصحيفة» و«لوجورنال»

• العدالة والتنمية والأحرار: إجماع على صيانة الواجهة المؤسساتية وخدمة الاستبداد

• الديون في المغرب: كيف تحوّل الاقتراض إلى آلية دائمة لنهب الطبقات الشعبية وإخضاعها؟

• نظرية ثورية: استراتيجية المطالب الانتقالية

• فلسطين، أي استراتيجية من أجل التحرير؟

• «هل يمكن للحضارة البشرية أن تستمر في ظل الرأسمالية؟»

• كيف نفهم النظام الأبوي (البطريكي)؟

• هل تحتاج البيئة إلى ماركس؟

الاستبداد النيوليبرالي: صحافة مُقيدة وكلمة مُكمَّمة

بقلم؛ جريدة المناضل-ة

علت ساحة الاحتجاج أصوات الصحفيين والصحفيات، لا احتجاجاً على قرار تعسفي فحسب، بل رفضاً لمنظومة كاملة وظيفتها مراقبة الصحافة لما فيه مصلحة الاستبداد. وما فجّر الاحتجاج (فضيحة لجنة الأخلاقيات) لم يكن سوى مناسبة كاشفة، بينما يكمن جوهر الأزمة في المجلس الوطني للصحافة ذاته، الذي صُمِّم منذ البداية ليحتوي الاحتجاج لا ليعززه.

لم يكن التظاهر مجرد رد فعل عابر، بل كان تشخيصاً دقيقاً لمرض بنيوي: ديمقراطية داخلية معطوبة تسمح لمكتب انتهت ولايته بالاستمرار في تسيير الشؤون، متحدياً إرادة المهنيين، ومتجاوزاً قواعد التمثيل، ومختزلاً المساءلة إلى طقوس شكلية. لقد حمل المحتجون لواء الدفاع عن كرامة المهنة، لا بوهم تحييد المؤسسات، إذ إن هذه الأخيرة مسيَّسة في أصلها ووظيفتها، بل برفض تحويلها إلى أدوات مباشرة للإخضاع.

اعتقد الصحافيون-ات أنهم يملكون تنظيما يمثلهم فعلا، لذا لم يشككوا في وجود المجلس ذاته بل في آلية اشتغاله، وفي غياب التجديد، وفي تحويل «تنظيم مستقل يمثلهم» إلى « تنظيم لترويضهم».

غير أن هذا الاحتجاج، على مشروعيته، يظل ناقصاً ما لم يرق إلى مستوى المبدأ الجوهري: حرية الصحافة والنشر ليست هبة تُمنح بل حقٌ مطلق لا يقبل القيود... أي قانون ينظمها، وأي ترخيص يضبطها، يتحول حتماً إلى أداة في يد الأقوى ماديا وسياسيا. فخير قانون للصحافة أن يخلو النظام القانوني من قانون خاص بها، فكل نصّ يفرض رقابة أو يلزم بتصريح، سينتهي كأداة في يد من يملك المال والتقنية ويُسيطر على منصات الإعلام.

لا نعيش في المغرب انتقالاً بين أطوار متباينة، بل استمرارية سلطوية بأشكال متجددة. ما يتعمق اليوم هو نمط ضبط أكثر تعقيداً، يقمع حرية الصحافة والتعبير، ضمن هندسة سياسية-اقتصادية متكاملة. تريد الدولة، عبر سياساتها النيوليبرالية إعادة تشكيل المجال العام لتصبح أي معارضة فعلية مستحيلة. إنها تجفف كل تعبير قادر على تحويل النقد إلى قوة اجتماعية وسياسية منظمة. وما يجري ليس سوى انسجام بنيوي بين منطق الاستبداد السياسي ومنطق السوق الحرة المنفلتة، حيث تُعاد هندسة الإعلام لخدمة «استقرار» مزعوم، بينما يُعدم الحق في المعرفة، وتُدفن البدائل القائمة على العدالة والكرامة.

لا يمكن فهم هذا المسار خارج سياقه التاريخي. فمن إعلام خاضع لمراقبة مباشرة، إلى مرحلة أكثر دهاءً تُدار فيها السيطرة عبر القانون والمؤسسات والسوق وشعار «المهنية». بلا مواربة: ما يحدث هو ترسيخ لضبط نيوليبرالي سلطوي، تُمنح فيه حرية شكلية، مقابل تجريد الصحافة من روحها النقدية. الرقابة لا تختفي، بل تتعلم التخفي وتصير أكثر فتكاً.

وتندرج فضيحة المجلس الوطني للصحافة في هذا الإطار. المؤسسة التي قُدِّمت كحصن مستقل وحامٍ من تدخل الدولة، تحولت إلى أداة ضبط للمجتمع. إنها لا تحمي الصحفيين بل تفرزهم، ولا تضمن التعدد بل تؤدب المختلف. تمديد ولايتها بقرار فوقي، وفرض تركيبتها بمعزل عن الإرادة الحرة للصحفيين، يكشف أن الغاية ليست إصلاح المهنة، بل إخضاعها ودمجها قسرياً في آلة الهيمنة.

تتحول حرية التعبير، بموجب هذه الآلية، إلى سلعة مجزأة؛ تُختزل في إجراءات تقنية، وتُفصل عمداً عن مضمونها الاجتماعي والسياسي. فالصحافة «المسموح بها» هي التي تلتزم سقفاً منخفضاً، لا تُسائل السياسات الاقتصادية الجوهرية، ولا تفضح وحدة السلطة والمال بوصفهما وجهين لعملة واحدة، ولا تربط بين الفقر وبين الخيارات المفروضة من المؤسسات المالية العالمية، وبينه والبنية الرأسمالية التابعة. أما الصحافة التي تفعل، فتُوصف بـ «المزعجة» أو «غير المهنية» وتُحاصر بثلاثية قاتلة: حصار أخلاقي، وملاحقة قانونية، وخنق اقتصادي.

لا يمارس القمع هنا فقط عبر قضاء زجري أو قوانين قمعية، بل – وهذا هو الأخطر – من آلية السوق ذاتها. خنق المقاولات الصحفية المستقلة اقتصادياً، والتحكم في تدفق الإشهار العمومي، وتوجيه الدعم الحكومي بمنطق الولاء، وخلق إعلام ريعي تابع– كلها أدوات تُعيد إنتاج مشهد إعلامي مطواع، بلا نقد ولا عمق، يروج للنيوليبرالية كقدر محتوم، ويُجمل التفاوت الاجتماعي كحقيقة طبيعية.

ولا يُغفل هذا النظام البعد الطبقي داخل الحقل الصحفي نفسه: عقود هشة، وأجور ضعيفة، وتهديد دائم بالطرد. تُحوّل هذه العوامل الصحفي إلى كائن قلق، مكبّل بالهم المعيشي، وفاقد للأمان، وبالتالي أقل قدرة على المقاومة. إضعاف الصحفي اجتماعياً واقتصادياً هو الشرط الأساسي لإضعاف الصحافة سياسياً وفكرياً. في هذا السياق، تصبح أحاديث «الاستقلالية» مجرد كلام أجوف.

حتى أخلاقيات المهنة، تلك المنظومة التي يفترض أن تحمي الحق في المعرفة، تتحول إلى سيف مسلط على رقاب النقد. تُستعمل «المهنية» انتقائياً: فتكون أداة تأديب للصحافة الرافضة، بينما يُتغاضى عن الانحطاط والرداءة إذا خدما الخط السائد. وهكذا تُفرَّغ الأخلاقيات من مضمونها التحرري، وتُعاد تعبئتها كآلية للامتثال والطاعة.

لا يمكن فصل هذا الهجوم عن المسار العام لتفكيك أدوات التغيير في المغرب: إضعاف الأحزاب، وتدجين النقابات، وتهميش كل أشكال التنظيم الجماهيري المستقل. وفي هذا الفراغ السياسي المُدار، تتحول الصحافة النقدية إلى هدف استراتيجي، لأنها الوحيدة القادرة على ربط الوقائع اليومية بالبنية الطبقية للنظام، وعلى فضح العلاقة العضوية بين الاستبداد السياسي والنهب الاقتصادي.

حتى الفضاء الرقمي، الذي كان متنفساً، لم يَسلم. فبدل المنع المباشر، نرى ملاحقات قضائية، ضغوطاً اقتصادية، تجريماً للرأي، وتطبيعاً للرقابة الذاتية. إنها إعادة ضبط شاملة للمجال العام، لا تستثني أي منفذ.

نرفض هذا النموذج. نرفض «الحرية المُدارة». نرفض أن تتحول الصحافة إلى خدمة عمومية بلا روح، أو سلعة تُقاس قيمتها ببُعدها أو قربها من مراكز القوى. فحرية الصحافة ليست مسألة مهنية ضيقة، بل هي جزء من معركة أوسع، نرفض اختزالها لمجرد نقد ضد «الريع» دون المساس بجوهر النظام الرأسمالي ذاته. نريدها ضمن معركة أشمل ضد سياسات تُراكم الثروة في القمة وتُعمِّم الفقر في القاعدة.

يُريدون إعلاماً بلا ذاكرة، بلا انحياز، يُطبع الظلم ويُحول القمع إلى «استقرار». لكن هذا الاستقرار ليس سوى إكراها مستترا.

الدفاع عن حرية الصحافة اليوم هو نضال ضد تحويل الكلمة إلى جريمة، ومن أجل جعلها أداة مقاومة. لا يكفي المطالبة بإصلاحات إجرائية أو ضمانات ورقية. النضال الحقيقي يتطلب وعياً شاملاً: ربط المعركة المهنية بمعارك الشغيلة والعدالة الاجتماعية، وبناء تحالفات مع الحركات الاجتماعية والنقابات المستقلة، واستعادة أخلاقيات المهنة كالتزام بالحقيقة الاجتماعية لا كأداة تأديب.

الخيار واضح: إما صحافة نقدية تنحاز للحقيقة وللأغلبية الساحقة المستعبدة، وإما لا صحافة على الإطلاق. إما كلمة حرة تُقاوم، وإما صمت طوعي يقبل بالاستبداد والاستغلال...

المعركة طويلة، لكن كل حرف يُكتب في وجه القمع هو خطوة نحو فضاء أوسع، حيث تكون الصحافة سلطة حقيقية، والحقيقة حرية...

مؤتمر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل السابع: حصيلة إجمالية

بقلم؛ مصطفى البحري

تظل النقابة أداة لا غنى عنها لتحسين أوضاع الشغيلة والنضال ضد الاستغلال الرأسمالي والاضطهاد السياسي. وجود النقابات (وضمنها الكونفدرالية الدمقراطية للشغل، التي نخصها بهذا المقال)، مكسب في حد ذاته. هذا الوجود الذي تأمن بفضل تمسّك الشغيلة بالنقابة أداةً للنضال، أظهرَه واقع أن الشغيلة كلما أرادوا الاحتجاج لم يجدوا غير النقابةِ وسيلة (وحتى التنسيقيات فهي شكل من العمل النقابي، وإن كان في مستوى أدنى). إلا أن النقابة قد تعرَّضت لانحدار، حوَّلها من أداة نضال طبقي إلى أداة «شراكة اجتماعية» و«توافق طبقي» مع البرجوازية ودولتها، وهذا ما يستدعي من أي حريص على الوفاء لعلة وجود النقابة عدم السكوت عن ذلك الانحدار، وتناوله بالنقد البنّاء المتجه نحو إعادة بناء الحركة النقابية المغربية، بما يجعلها أداة نضال فعلي في يد الشغيلة.

أنهت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مؤتمرها الوطني السابع يوم 30 نوفمبر 2025 بانتخاب كاتب عام جديد ، خالد هوير العلمي، قائد نقابة ك.د.ش في قطاع الفوسفاط من 1999 إلى 2022، وعضو مكتب الكنفدرالية التنفيذي منذ 2013 ...

ويمثل هذا التغيير في مقعد الكاتب العام المعطى الذي ركز عليه الإعلام، لما يوحي به من تجديد. لكن نظرة أعمق إلى مجريات المؤتمر، ومضمون بيانه العام، إنما تؤكد استمرارية مقلقة جدا لكل من يضع الخط السائد في الكـ.د.ش في ميزان مصلحة الطبقة العاملة، الآنية و التاريخية.

قياسا بسياقات مؤتمرات الكونفدرالية، على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة، لم تظهر في الصحافة أصوات نشاز تعرض رؤية مغايرة، ولا حتى اعتراضات على شكليات التحضير للمؤتمر. ويبدو أن هذا الهدوء يعبر عن تراجع إضافي في حيوية الحياة الداخلية للمنظمة العمالية، أكثر مما يُعبِّر عن أمارة صحة جيدة. كيف يمكن أن تبلغ التعديات على مكاسب الطبقة العاملة شر ما بلغت ولا يثير الأمر نقاشا عموميا: لماذا وصلنا إلى ما نحن عليه؟ لماذا بلغت التراجعات مستوى النيل من حق الإضراب؟ الحقيقة أن انعدام نقاشات تقييم لمسار الكونفدرالية بين مؤتمرين، ولمجمل حالة الحركة النقابية، تحضيرا للمؤتمر، إنما يوضح الانعدام شبه الكلي لحياة داخلية نشطة. والأمر ناجم عن عقود من سياسة الإغراق في الشأن المهني القطاعي، حتى بتصورٍ بالغ الضيق، وخلق حواجز بين القطاعات العمالية، وقمع الرأي المغاير، وغياب إعلام وتثقيف عماليين بروح طبقية كفاحية، وبالمقابل تسييد أيديولوجية «الشراكة الاجتماعية»، أي خرافة تحسين وضع الشغيلة بالتعاون مع البرجوازية ودولتها وليس بالنضال ضدهما بمنطق توحيد قوى الطبقة العاملة المشتتة.

وإن كان تبنيج الحياة الداخلية في المنظمة العمالية ضروريا لخط الشراكة الاجتماعية، لما يكرس من سكون في القاعدة يجعلها منقادة، فإن دور خط النضال الطبقي هو حفزُ تلك الحياة، بتشجيع مبادرات الشغيلة ونشاطهم الذاتي، والدفاع عن أوسع ديمقراطية. ومن أمارات التردي النقابي البالغ أن العمل في هذا الاتجاه بات شبه منعدم. وعادة ما يعزى طغيان الجهاز إلى لامبالاة القواعد، بعدم مشاركتها في الاجتماعات، ونقص مبادرتها.

فعلا ثمة قسط من الحقيقة في هذا الحكم، لكنه قسط فقط. فقد شهدنا تجارب عديدة، في معارك عمالية، لا سيما الكبرى، حيث تتجاوز القواعد الجهاز النقابي، مثاله الأحدث مجريات حراك التعليم في العام 2023-2024. لذا يجب، أول ما يجب، أن نسائل أنفسنا ماذا نفعل لتعليم الجماهير العمالية كيفية المبادرة

والفعل المستقل واتخاذ القرار المستقل. انعدام هذا التثقيف يفضي إلى سلبية واتكالية متزايدين وأحيانا إلى انفجارات خارج الإطار النقابي، وإلى ما يسمى بظاهرة «الترحال النقابي».

هذا تقييما لمقدمات المؤتمر ومجرياته، أما نتائجه السياسية والنضالية فقد عرضها البيان العام. شكلا اتسم هذا البيان بطول غير معتاد، مطبوع بالإطناب ذاته الملاحَظ في الأوراق المعدة للمؤتمر. وجوهرا يعبر البيان عن مدى رسوخ منطق الشراكة الاجتماعية المدمِّر لمنطق الذود عن مصلحة الطبقة العاملة بالنضال الوحدوي. ويسود في البيان التشخيص الذي يعزو شرور المجتمع إلى الريع والفساد حصرا، وليس إلى طبيعة الاقتصاد الرأسمالية والتابعة. هذا التشخيص الذي يوحي بإمكان وجود رأسمالية بلا فساد ولا ريع، فاتحا الباب لمزيد من الأوهام بشأن الحلول والبديل.

وعلى الصعيد السياسي البحت يواصل البيان العام التأكيد على ما اثبتت التجربة تهافته، عنيها اعتبار ما يسمى «التوافق الوطني» سبيلا لتحقيق مراجعة للدستور تكون مدخلا «للإصلاح السياسي الشامل».

كأننا لم نعش عقودا تلو أخرى ظل فيها معظم قوى اليسار المغربي يركض وراء وهم التوافق الوطني، فيما تؤكد التجارب التاريخية أن ما تحقق من تقدم على طريق الديمقراطية إنما كان بالنضال الطبقي، وليس بالتوافق الطبقي.

أما الدعوة الموجهة إلى «القوى الحية المناضلة من أجل التغيير الديمقراطي»، بالفقرة ما قبل الأخيرة من البيان، من أجل «توحيد النضال المجتمعي...»، فأقل ما يقال بصددها أنها تغافلت عن تجربة الجبهة الاجتماعية المغربية التي تستكمل في شهرنا هذا عامها السادس، تلك الجبهة التي كانت كدش، ومجمل قوى اليسار العاملة داخلها، أعضاء بها.

مجمل القول، سيدخل المؤتمر السابع تاريخ الحركة النقابية المغربية بما هو مؤتمر استمرار مؤسف للانحدار نحو مزيد من الاندماج في آلية الدولة لاحتواء النقابات، وإفراغها من محتواها. مزيد من الاحتواء أعدت له الدولة ما يسمى قانون النقابات، بعد أن صادقت على قانون ترويض الطبقة العاملة المسمى القانون التنظيمي لحق الإضراب.

احتواء يتعين أن يقاومه مناضلو طبقتنا ومناضلاتها بإنماء روح المبادرة والمشاركة في القاعدة العمالية، بناء على أهداف تحسين الوضع بما يقوى المقدرة على الكفاح سيرا نحو هدف التحرر الشامل.

الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، على غرار نقابات أخرى، أداة من أدوات نضال الطبقة العاملة المغربية، نتاج تاريخ، و تأثيرات، منها ضغط الدولة بالقمع والاحتواء، ومساعي قوى سياسية غير عمالية. وتبقى مع ذلك أداة مقاومة يومية، يلوذ بها الشغيلة تحت ضغط الاستغلال المفرط وانعدام الحقوق والحريات. واجب كل مناضل/ة عمالي البذل المستمر لتقوية التنظيم و الرقي بالوعي الجماعي، ومساندة النضالات، وتعزيز التضامن. أما اتخاذ هيمنة خط «الشراكة الاجتماعية»، وما يجر من خسائر، مبررا للانصراف عن النقابة، وتوهُّم إيجاد بديل عنها، فليس طريق من يحمل هم النضال العمالي و الشعبي.

مجريات المؤتمر السابع لا تضعف همة من يعي جذور ما وصلنا إليه، بل تقوي عزيمة الصمود والكفاح لاستنهاض قوى الطبقة العاملة بروح كفاحية وديمقراطية، سيرا نحو مؤتمر ثامن أفضل.

حين تقتل الفيضانات الفقراء: النيوليبرالية تحوّل المدن المغربية إلى مصائد موت

15 ديسمبر، 2025؛ بقلم، سي. حر. دوف.

طبعا، ما جرى في مدينة آسفي «فيضانات» و«تقلبات مناخية» لكن نتائجه الكارثية في الأرواح والخسائر ليست «قضاءً وقدرًا»، بل نتائج إهمال الدولة بكل ما في الكلمة من معنى. إهمال تتحمل مسؤوليته الدولة وسياسات تتبناها أنتجته. إنه تاريخ طويل من الإهمال المقصود. فوفق المعطيات الرسمية، خلّفت الفيضانات إلى حدود الآن 37 قتيلًا [1]، وعشرات المصابين، من بينهم حالتان في وضعية حرجة، إضافة إلى مئات المنكوبين الذين دُمِّرت مساكنهم الهشة وممتلكاتهم القليلة. غير أن ما يجري تداوله ميدانيًا، بعيدًا عن بلاغات التطمين، يشير إلى حصيلة أثقل بكثير في الأرواح والإصابات والخسائر، خصوصًا داخل الأحياء الشعبية التي تُركت لمصيرها.

لكن الحيوات التي فقدناها في آسفي لا يمكن اختزالها في الأرقام، ولا في مشاهد الدمار وحدهما. إننا أمام نتيجة مباشرة لسياسات اقتصادية واجتماعية حوّلت المدينة (المجال الحضري) إلى فضاء طبقي غير صالح للحياة بالنسبة للفقراء. أقيمت أحياء

[1] أعلن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بآسفي أنه على إثر السيول الفيضانية التي شهدها إقليم آسفي مساء أمس الأحد 14 دجنبر 2025 والتي أدت إلى وفاة حوالي 37 ضحية في حصيلة مؤقتة، أن النيابة العامة فتحت بحثا في الموضوع بواسطة الشرطة القضائية للوقوف على الأسباب الحقيقية لهذا الحادث الأليم والكشف عن ظروفه وملابساته.

بأكملها في مجاري السيول، بلا صرف صحي، بلا حماية، بلا مراقبة للبناء، لأن الدولة اختارت، عن وعي، أن تُراكم الفقر بدل أن تقتلع أسبابه، وأن تدبّر "الهشاشة" بدل أن تنهيها. هنا، تصبح الكارثة آلية لاستعراض الدولة واستثمارها للتطبيل لما تسميه إنجازات في محاولة لكبح السخط واحتوائه، وهكذا يغدو الموت عقوبة جماعية للفئات الكادحة.

في آسفي، كما في غيرها من المدن المغربية [2]، القتل ليس مسؤولية السيول؛ بل مسؤولية النموذج النيوليبرالي القائم على التقشف، وخدمة الديون، وتفكيك الاستثمار العمومي، وخوصصة كل شيء، بما في ذلك الحق في السكن الآمن والمدينة القابلة للعيش. أدى هذا النموذج نفسه إلى إضفاء الطابع القروي على المدن (أريفة المدن)، ونشر الفقر دون حقوق، وتحويل المجال الحضري إلى حقل تجارب للفوضى العمرانية، بينما تُحمى مصالح الرأسمال والعقار وتُترك الأجساد الفقيرة في الواجهة الأولى للمخاطر.

من هنا، فإن فاجعة آسفي ليست استثناءً، بل حلقة جديدة في سلسلة كوارث اجتماعية يُعاد إنتاجها كل مرة باسم "الاستثمار" و"الاستقرار" و"الواقعية الاقتصادية". وما لم تُسمَّ الأمور بأسمائها، وتُحدَّد المسؤوليات السياسية بوضوح، سيظل الفقراء هم ضحايا الأزمات، وستظل الكوارث تحصد أرواحهم، مرة بالفيضانات وغيرها من الكوارث، ومرة بالإهمال، ودائمًا بالصمت الرسمي.

أكيد أن الأمطار تقتل الناس، لكن أضرارها تشتد بسياسات السوق والمديونية وأريفة المدن التي دفعت العمال والكادحين للسكن في مجاري الخطر. لا يتعلق الأمر، حين تجرف الفيضانات بيوت الفقراء في المغرب، بغضب الطبيعة، بل بعنف الدولة والسوق متجسّدًا في كوارث طبيعية. إنها ليست كارثة فحسب، بل نتيجة منطقية لنموذج تنموي يعرف جيدًا من يضحّي به ومن يحميه. فالمدينة التي تغرق اليوم لم تُبنَ لتسكنها الأغلبية الكادحة في آمان، بل لتنعم الأقلية باستثمارها ومراكمة الأرباح.

باستحضار ما وقع بمدينة آسفي، يحق القول إن أحدا لم يمت لأن السماء أمطرت كثيرًا؛ بل مات الناس لأنهم أُجبروا على السكن في مجاري الأودية، ولأن الدولة انسحبت من الحماية، ولأن الميزانيات وُجّهت لسداد الديون بدل إنقاذ الأرواح، ولأن النيوليبرالية حوّلت الحق في السكن إلى امتياز، والوقاية إلى كلفة غير مربحة.

لقد انكشف التدهور الاجتماعي هذه المرة بفعل كارثة مناخية. وتتكرر هذه المعضلة لأن المحاسبة معدومة، ولأن الضحايا هم دائمًا من الطبقات نفسها: عمال، وعاطلون، ومهاجرون قرويون، ونساء وأطفال في هوامش المدن التي جرت أريفتها.

أولًا: النيوليبرالية وتفكيك الوقاية العمومية

ليس تفكيك الوقاية العمومية في المغرب انطباعًا سياسيًا، بل واقع تؤكده الأرقام. ففي الوقت الذي تتصاعد فيه المخاطر المناخية، ظل الإنفاق العمومي المخصص للبنيات الوقائية والبيئة هامشيًا مقارنة بباقي الالتزامات المالية للدولة [3]. الميزانية الموجهة مباشرة لقطاعات البيئة، والماء، والوقاية من المخاطر الطبيعية ضئيلة ولا ترقى لردم هول الخصاص المزمن.

استمرت السياسات النيوليبرالية في ضخ الموارد لمشاريع كبرى موجهة "لجذب الاستثمار"، دون اعتبار حقيقي لكلفتها البيئية والاجتماعية. بينما تمول برامج تهيئة الأودية والحماية من الفيضانات غالبًا على نحو متقطع، وتُرحَّل أو تُقلَّص هذه التمويلات عند أول ضغط مالي. كما حال ميزانيات قطاعية أخرى كان مفترضا أنها موجهة لما يسمى الجانب الاجتماعي من تلك السياسات.

إنها مفارقة صادمة، فحياة الناس أرخص من مشاريع رياضية ضخمة، استعدادًا للكان والمونديال، كما حدث مع مشاريع سابقة مثل مشروع التي جي في الشهير، حيث تُفضّل الدولة مشاريع "فيلة بيضاء" على حماية المواطنين. إنه نموذج متواصل التنفيذ ترعاه الدولة، شهدنا أمثلة لا تحصى عنه، نذكر بعضها على سبيل المثال: جرادة، الحسيمة، الجنوب الشرقي... نفس السياسات، ونفس الاستغلال، ونفس الكوارث البيئية والاجتماعية، وخنق الحريات...

ثانيًا: الديون العمومية... حين تُغرق الفوائد ما لا تغرقه الأمطار

يبلغ الدين العمومي المغربي اليوم زهاء 70٪ من الناتج الداخلي الخام، فيما تبتلع خدمة الدين سنويًا ما بين 25 و30٪ من الميزانية العامة. يوضح هذا المعطى وحده سبب هشاشة الاستثمار الاجتماعي والبيئي. فكل درهم يُوجَّه لسداد الفوائد يترجم تقشفا في توفير شبكات التطهير السائل، وتهيئة مجاري الأودية، وحماية القرى والمدن، على السواء، من السيول، وتشجير المناطق الهشة. بهذا فإن الديون أداة سياسية لإعادة إنتاج الوضع القائم على حساب الطبقات الشعبية المسحوقة.

ثالثًا: «أريفة المدن» ... حين يجري إضفاء الطابع القروي المتسم بالهشاشة على الفضاء الحضري

يعد ما يسميه باحثون «أريفة المدن» من بين أخطر نتائج السياسات النيوليبرالية: أي تحويل المدينة نفسها إلى فضاء يعيد إنتاج شروط العيش القروي الهش، بدل تجاوزها. لا تُدمج المدن النيوليبرالية الوافدين الجدد، بل تقصيهم إلى هوامشها عبر توسّع عمراني بلا تجهيز حقيقي، وأحياء شعبية تفتقر إلى الصرف الصحي والطرق المعبدة، ومساكن هشة (مؤخرا، قُتل 22 شخصا وإصابة 16 بجروح متفاوتة الخطورة إثر انهيار مبنيين سكنيين متجاورين في مدينة فاس) مبنية في مجاري الأودية أو الأراضي المنخفضة.

لقد دمرت السياسات النيوليبرالية بالفعل شروط العمل والعيش القرويين، فدفعت آلاف الأسر إلى الهجرة نحو المدن، لكن بدل إدماجها في نسيج حضري محمي، تركت الدولة التهيئة للقطاع الخاص، فكانت النتيجة تمدنًا فقيرًا؛ غياب قنوات تصريف مياه فعّالة، وتتحول الأزقة إلى أودية موسمية لتصبح البيوت الهشة مصائد موت. بالتالي لم تعد الفيضانات حدثًا طبيعيًا، بل نتيجة هندسة اجتماعية للإهمال.

رابعًا: التغير المناخي

يساهم المغرب بنسبة ضئيلة في الانبعاثات السامة العالمية (0.2 %)، لكنه من أكثر البلدان عرضة لآثار التغير المناخي. يضعه هذا التناقض في قلب إشكالية العدالة المناخية. إن من يتحمل مسؤولية التغير المناخي هي الرأسمالية المعولمة، وصناعاتها الكبرى في الشمال العالمي. مسؤولية تاريخية أدت إلى هشاشة شديدة في بلدان الجنوب العالمي، وتحميل الأعباء الثقيلة للضحايا غير المسؤولين عن التغير المناخي ومستتبعاته.

ينتج عمال آسفي وعاملاته الثروة ويدفعون الثمن: الفوسفاط والطاقة والمليارات تتجمع في يد أقلية، وسكان المدينة الفقراء

[2] السنة الماضية لقي أشخاص مصرعهم بإقليم طاطا، إثر فيضانات وسيول شهدها الإقليم، مساء السبت 07 شتنبر 2024، نتج عنها انهيار عدد من المنازل وقطع طرق، ومفقودين...

[3] مشتتة على عدة قطاعات وزارية : هناك تقديرات تحصرها بين 1 الى 1.5 في المئة من الميزانية. وهناك ايضا مخصصات وزارة البيئة التي مثلت سنة 2024 0.5 في المئة من الميزانية العامة. نعود مستقبلا للموضوع بتدقيق واف

يغرقون في الفقر والتهميش والتلوث. لقد كشف الفيضان هشاشة البنيات التحتية، وفضح إهمال الدولة التي تركت الناس فريسة للكوارث، بينما مجمع المكتب الشريف للفوسفاط يواصل الربح دون حساب، وهو أحد المسؤولين عن الكارثة البيئية التي حلت بالمدينة ومحيطها.

من الحداد إلى التنظيم

الحداد على الضحايا واجب، لكنه لا يكفي. ولن يغير البكاء سياسات التعمير، ولن يوقف منطق المديونية، ولن يحمي الأحياء الشعبية من الغرق مستقبلا. إن ما نحتاجه هو تحويل الغضب إلى قوة اجتماعية منظّمة. فالمأساة ليست أسفي وحدها، بل قضية سياسية على صعيد وطني: الحق في المدينة، وحق السكن الآمن، وحق الحماية من كوارث صنعتها عقود من السياسات النيوليبرالية بأيدٍ نظام سياسي يرعى مصالح أقلية اغتنت وتملك وسائل الحماية والتأمين والإفلات من هول الكوارث.

ينبغي أن نسأل من قرّر ترك الأحياء بلا صرف صحي؟ من سمح بالبناء في مجاري الأودية؟ من اختار سداد الديون بدل حماية الناس؟ فلن تُمنح العدالة المناخية في المغرب من فوق، بل تُنتزع من تحت: من الأحياء الشعبية، من القرى المنسية، من ضحايا «أريفة المدن». وحده التنظيم العمالي-الشعبي، والنضال الاجتماعي-البيئي، قادر على كسر حلقة الغرق المتكرر، وأبعد من ذلك إسقاط السياسات النيوليبرالية لأنه لا خيار، فإما أن نواجه هذا النموذج الآن، أو نتركه يواصل تحويل كل شتاء إلى موسم جنائزي للفقراء، ونترك تلك السياسات نفسها تعمق الجراح أكثر فأكثر.

لا يحتمل ما وقع في آسفي مزيدًا من الانتظار ولا بيانات مقتصرة على التضامن فقط. تفرض هذه اللحظة الخروج من منطق التلقي السلبي إلى منطق الفعل الجماعي المنظم. المطلوب تحرك عاجل لقوى اليسار المناضل والنقابات العمالية، ولجان الأحياء الشعبية، والجمعيات المناضلة، والحركات الاجتماعية، من أجل فرض المحاسبة، وانتزاع الحق في السكن الآمن، والبنيات التحتية، والحماية من الكوارث، باعتبارها حقوقًا لا مِنحًا. إن الحيوات المفقودة لن تتحول إلى قوة تغيير إلا إذا صارت قضية جماعية، منظمة، ومستمرة؛ أما الصمت والتفكك، فلن ينتجا سوى كوارث جديدة وأسماء جديدة في قوائم مصائب استبداد ورأسمالية تابعة ومتخلفة.

تجربة صحافة برجوازية ناقدة،

كتاب أحمد بوز عن «الصحيفة» و«لوجورنال»

صدر أول كتاب مفصل عن تجربة إعلامية طبعت المشهد الإعلامي المغربي البائس في متم سنوات 1990 حتى ما بعد منتصف العقد الأول من قرننا بقليل. إنها تجربةُ مِنبريْ الصحيفة ولوجورنال (بمختلف تسمياتهما المتتالية تتالـيَ التضييق)، التي خصها أحد المساهمين فيها بمؤلف من 350 صفحة (قطع كبير) [*]. ما أضفى على تلك التجربة فرادة إنما هي خصائصُ الساحة الإعلامية المغربية، المخنوقة بقمع تاريخي لم يترك سوى هامش مضبوط يجرى الإجهاز عليه بين فينة وأخرى من جهة، والمتسمة من جهة أخرى بطغيان، لا يزال مستمرا، للأصوات البرجوازية المعارضة، لكن ناقصة النزعة الديمقراطية، أي التي طبعت تاريخ مواجهة الاستبداد بمسعى الدمقرطة بتوافق وتعاون معه، مسعى نابع من الخوف من كفاحية الجماهير الكادحة، القوة الوحيدة القادرة على انتزاع الديمقراطية.

بقلم؛ محمود جديد

من وجهة نظر عمالية، يساعد الكتاب بما يروي من تفاصيل على فهم جانب من آليات اشتغال النظام المغربي وتدبيره للحياة السياسية.

تلك الصحافة ناطقة باسم قسم من البرجوازية، القسم المتضرر من مكانة الملكية ضمن الطبقة البرجوازية المغربية، وكذا ضرب من مثقفي البرجوازية الأوعى بمصلحة هذه الطبقة التاريخية. الأمر الذي جعل تجربة توأمي أبي بكر الجامعي مجرد امتداد للصحافة الاتحادية، بعد أن تخلت هذه عن وظيفتها بعد

(*) بوز أحمد، سنوات الصحافة.. أوراق من زمن «الصحيفة» و«لوجورنال». مطبعة دار المناهل. الرباط. بلا سنة إصدار.

[1]- 15 غشت 2025، https://www.youtube.com/watch?v=gb1syBZ3HKQ&t=6327s.

انهيار حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بفعل دوره في الآلية السياسية المبتكرة لتأمين انتقال العرش، آلية «حكومة التناوب التوافقي». فكان أن اشتغل فيها فريق من أصول اتحادية، جاء أساسا من التيار الناقد المتخذ اسم «الوفاء للديمقراطية».

ظهرت هذه الصحافة في السنوات الأخيرة من حكم الحسن الثاني، حيث كانت تجري ترتيبات نقل الحكم إلى خلَفه. على صعيد مؤسسات ديمقراطية الواجهة، جرى التحضير لما سمي «حكومة تناوب توافقي» التي أراد لها الحسن الثاني أن تكون برئاسة قائد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية آنذاك، عبد الرحمن اليوسفي، الأمر الذي بلَّغه الملك لخادمه قبل انتخابات 1992 عبر المستشار الملكي إدريس السلاوي. وهذا ما تطلب تزوير الانتخابات لصالح هذا الحزب (تزوير اعترف به الحزب وصحافته)، ولغير صالح حزب الاستقلال لتأمين وصول اليوسفي وزيرا أول بلا منافس.

بموازاة صنع حكومة مزورة بانتخابات مزورة، وضمن تحضير الأجواء العامة لتوريث العرش، أتاح النظام للصحافة البرجوازية الناقدة إمكان الوجود المضبوط بإبقائها ضمن حدود مرسومة بدقة، وهو ما اعترف به أبو بكر الجامعي في أحد حواراته [1]. بهذا النحو، استعمل النظام هذه الصحافة كما استعمل حزب الاتحاد الاشتراكي لترتيب الوضع العام بالبلد بما يتيح استمرار نمط الحكم المفروض منذ بداية الاستقلال الشكلي.

سُمح للمِنبريْن بالتطرق لعدد من المحرمات التقليدية (جرائم القمع السياسي، التجرؤ على الملكية، لكن دون وضع وجودها موضع نقاش..). لم تضع هذه الصحافة الاختيارات الاقتصادية الجوهرية (الرأسمالية والخضوع التام للمؤسسات المالية الدولية...) في قفص الاتهام، بل نافحت عن المساواة بين الرأسماليين باحترام قواعد «التنافس الشريف» (في استغلال قوة العمل)، ومن ثمة التركيز على انتقاد الظواهر التي تنال من تلك القواعد (الريع، الفساد، المحسوبية، نقص الشفافية...).

ولم تكن المسألة الاجتماعية المتفاقمة (البطالة، الهشاشة، الفقر، النتائج الاجتماعية للخصخصة،...)، أي مصير غالبية المغاربة العظمى ضحايا النظام الرأسمالي التابع، تثير الاهتمام إلا من زاوية التلطيف لتفادي التفجر، أو ما يسمى في لغتهم «خفض منسوب الاحتقان الاجتماعي».

باختصار كانت الصحيفة ولوجورنال راية الدفاع البرجوازي عن تقاسم «عادل» لـ«حقوق» استغلال الطبقة العاملة وتدمير الطبيعة وقهر سواد المغاربة الأعظم.

قسم من اليسار: من فقدان المناعة الفكرية إلى ضياع الهوية الطبقية

معظم اليسار المغربي متحدر من الحركة الوطنية البرجوازية، وبالتحديد يسارها. اتسم هذا اليسار بطابع شعبوي (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)، متعدد الطبقات، بقيادة فئة من مثقفي البرجوازية التقدميين، وقاعدة شعبية ممتدة داخل الطبقة العاملة. ضم هذا اليسار جناحا متأثرا بالماركسية، رافعا لواء بناء حزب الطبقة العاملة، تعزز بتجذر الشبيبة بعد منتصف سنوات 1960. انتعش هذا الجناح داخل الاتحاد الاشتراكي، وانتهى إلى التلاشي مع الانعطاف التاريخي الذي مثله انهيار الاتحاد السوفياتي، وما جر من تعميق أزمة اليسار المنتسب الى الطبقة العاملة.

جرى تلاشي اليسار العمالي بموازاة تعزز المنظور الإصلاحي البرجوازي الذي رفع لواءَه الاتحاد الاشتراكي بانضمام قسم من اليسار الثوري سابقا، فأضحى برنامج رأسمالية نقية من الشوائب «المخزنية»، تسير بقواعد «المنافسة الشريفة» بين الرساميل، بلا ريع ولا فساد، وبلا حضور اقتصادي قوي للملكية ، باعتباره معرقلا لحركية الاقتصاد، برنامجا لمعظم اليسار برغم الانتساب إلى الاشتراكية. إن العجز عن تجديد فكر اليسار المنتسب الى الطبقة العاملة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بناء على دروس التجربة التاريخية، المحلية والعالمية، جعل هذا اليسار فريسة لأيديولوجية الرأسمالية النقية التي كانت الصحيفة ولوجورنال بوقها الرئيس بعد انهيار حاملها التاريخي، الاتحاد الاشتراكي. بدأت العملية بتغلغل هذه الأيديولوجية بفعل فقدان مناعة فكرية، وانتهت إلى ما نعاين اليوم من فقدان الهوية الطبقية لدى قسم متعاظم من اليسار المنتسب إلى الاشتراكية.

كانت الأصول الوطنية المناهضة للامبريالية (بنبركة في منفاه حتى اغتياله)، والانتساب الى الاشتراكية، والجناح المتبني الماركسية (بكل نواقص ذلك التبني) كلها على طرف نقيض من مشروع الصحافة البرجوازية الناقدة. لكن الضعف الفكري، وانعدام صحافة عمالية بروح طبقية حازمة، ذات تأثير، أديا إلى تلاشٍ تدريجي لما تبقى من نزوع طبقي لدى قسم كبير من مناضلي الطبقة العاملة، وتشربهم لأيديولوجية الصحيفة ولوجورنال.

في غياب استقلال اليسار المناضل، فكريا وسياسيا، عن المعارضة البرجوازية، وصحافتها الناقدة، يفتح باب الانسياق مع خطط النظام لتدبير الوضع السياسي لمصلحة استمرار السيطرة الطبقية البرجوازية ونظامها السياسي الاستبدادي المقنَّع. برز هذا في ما يرويه بوز أحمد (صفحات 93 إلى 102) عن لقاء قادة من الحزب الاشتراكي الموحد (الذي يضم يساريين ما زالوا ينتسبون إلى الاشتراكية وحتى إلى الماركسية) ببعض من كبار مسؤولي الدولة (فؤاد الهمة، ومستشار الملك محمد معتصم، ومحمد الباكوري ومصطفى التراب، وآخرون) في صيف 2006 بمنزل عزيز أخنوش. كانت الغاية استعمال هذا الحزب بعد انهيار الاتحاد الاشتراكي بفعل «التناوب التوافقي»، وتنامي قوة الإسلاميين. كان ذلك مسعى لم يُكتب له النجاح، ووجد مخرجا آخر في تأسيس الهمة لحزب الأصالة و المعاصرة باستعمال حشد من متلاشيات اليسار «الثوريين» سابقا .

تؤكد واقعة الاجتماع بكبار الدولة ما أدى اليه ضعف اليسار من اختراق، فكري وسياسي، الأمر الذي يضع مناضليه الأوفياء لعلة وجوده التاريخية (التحرر الوطني و الاجتماعي) أمام مسؤولية رسم حدود واضحة بناء على مرتكزات مشروع التحرر المزدوج هذا، ومن ثمة تطوير صحافة مطابقة له مستقلة عن مجمل التوجهات البرجوازية المعارضة بمختلف تلاوينها، «الحداثية» و السلفية على حد سواء.

هلع من كلمة «الثورة» في قبة برلمان الاستبداد

بقلم؛ سعيد الريشة

من تعقيب بسيط، حول مسألة جزئية متعلقة بمشروع قانون العدول، أدلت به عائشة الكوط، النائبة عن المجموعة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية، اندلعت جلبة في مجلس النواب. هذا ما قالته النائبة: ««مشروع قانون العدول... انقلاب على مخرجات الحوار.. انقلاب يكرس الضرب في مقضيات الدستور». وفي مبالغة سجالية أجاب وزير العدل عبد اللطيف وهبي صارخا: «السيدة النائبة المحترمة تتكلم عن أمور لاعلم لها بها... قرأت بيان مجلس قيادة الثورة، قبل قراءة مشروع القانون». [1]

ثارت ثائرة برلمانيي- ات حزب العدالة والتنمية لأن وزير الدولة كال لهم- هنَّ تهمة «الثوار». طالب النائب عبد الصمد حيكر نائب سحب كلام الوزير من محضر الجلسة. تتالت التعقيبات لنفي تهمة «الثورة» عن المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية. عقَّب النائب مصطفى إبراهيمي قائلا: «عندما يقال بيان مجلس الثورة. هل نحن هنا للقيام بالثورة... النائبة سألت الوزير عن مشروع قانون العدول عليه أن يجيب على مشروع قانون العدول»، واسترسل صارخا: «مجلس قيادة الثورة! الثورة ضد ماذا؟ إذا كانت ثورة ضد الفساد، نعم. إذا كانت ثورة ضد البؤس السياسي نعم. إذا كنتم تقصدون ثورة ضد أمر آخر...»، لم يترك رئيس الجلسة النائب ينهي كلامه، لكن واضح تماما ما يقصده: «إذا كان الوزير ثورة ضد المَلكية فنحن براءٌ منها». واندفع الوزير بدوره ليبرر تعقيبه السجالي، قائلا: «هل الثورة سهلة؟ نحن أشرنا إليها فقط مجازا!... هداكم الله»... وبعد جلبة أعلن رئيس الجلسة تعليقها، بعد أن خاطب برلمانيي العدالة والتنمية قائلا: «أنتم لا تحترمون أحدا. أنتم ماركسيون على سنة الله ورسوله».

العدالة والتنمية: حرص دائم على الولاء للمَلكية

لم يتوقف السجال عند أبواب مجلس النواب، بل تواصل في موقع حزب العدالة والتنمية على الانترنت. دافع محمد عصام عن حق حزبه في معارضة الحكومة (والحكومة وحدَها) قائلا: «حتى عندما كان المغرب يمر بفترة عصيبة من تاريخه، عُرفت بسنوات الرصاص، لم تتجرأ قط حكومة أو عضو فيها للتشكيك في المعارضة واتهامها باقتراف ‹ثورة مقنَّعة› من داخل مؤسسة البرلمان». والحق أنه لم يبلغ الخوف من كلمة «ثورة»، طيلة التاريخ السياسي للبلد ما بلغه حاليا لدى حزب العدالة والتنمية وبرلمانييه، وحتى لدى الأحزاب الأخرى طبعا.

طيلة تاريخ المؤسسة البرلمانية، كان دور المعارضة مسطَّرا ومحدَّدا من طرف المَلكية: معارضة مؤسسات الواجهة، أي الحكومة بالأساس. وكان التنافس المسموح به هو التنافس حول خدمة المَلكية، التي يجري إلباسها قناع «خدمة الوطن». ففي عز ما أسماه محمد عصام «زمن الصراع حول الشرعيات»، عندما قدَّم برلمانيو حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ملتمس رقابة في 15 يونيو 1964، كان جوهره اتهامه لأعضاء من الحكومة آنذاك، بمن فيهم الوزير الأول أحمد باحنيني، هو «خيانة المَلكية» عندما خلعت فرنسا محمد الخامس عن العرش... وعندما قام أحمد العلوي، وزير الأنباء آنذاك، بإنهاء بث الجلسة على التلفزيون، أتصل به الحسن الثاني وأمره بإعادة البث. لقد كان الحسن الثاني سعيدا بحكومة ومعارضة تتنافسان على من هو أكثر ولاء له.

هذا هو نفس حال الأحزاب السياسية التي تتعاقب، لحدود الآن، على حكومة الواجهة ومعارضتها. فحزب العدالة والتنمية اختار خياره بوضوح منذ التأسيس: معارضة حكومة الواجهة وانتظار فرصة لتجريب حظه في موقع التدبير الحكومي. كتب محمد عصام مساجلا وزير العدل عبد اللطيف وهبي: «لا أدري عن أي ثورة يتحدث وهبي، فمن يخاطبهم حسموا خياراتهم منذ زمان، واختاروا النضال السياسي من داخل المؤسسات، وقادوا الحكومة لولايتين اثنتين متعاقبتين، في سابقة سياسية لم يستطع حزب آخر نيل شرفهما قبله.. فعن أي ثورة يتحدث وهبي؟». [2].

هذا ما أكده دوما، ولا يزال يؤكده، الأمين العام للحزب عبد الإله بنكيران، الذي صرح سنة 2022: «لن نقوم بانقلاب، لن نقوم بثورة. ليس فقط لأننا لا نستطيع ذلك، ولن نستطيع، بل لأننا لا نريد ذلك». [3]. وقبيل الجلبة الأخيرة في البرلمان بأيام (-26 11-2025) صرح: «نحن لا نعارض الدولة ومؤسساتها الأساسية وركائزها... نحن لا نعارض النظام الملكي لأنه نظام ملكي. لا نطالب بجمهورية. ولكن هل يجب أن نسكت على كل شيء. سنتجه إلى الخراب!» [4]، متهما الحكومة بـ«الفساد وتخريب سفينة الوطن»، وبعدها بأيام قليلة خاطب المغاربة قائلا: «حافظوا على النظام المَلكي كيفما كانت الظروف... فإذا سقط سيسقط على رؤوسكم» [5]... مُذكِّرا هكذا الشعب المغربي، بهياج شبيحة النظام السوري: «بشار أو نحرق البلد».

أحزاب سياسية كلها أوجه لنفس العملة

كل الأحزاب التي تتناوب على تدبير الواجهة الحكومية ومعارضتها لها نفس البرنامج: خدمة الاستبداد السياسي ومصالح الرأسماليين... وتختلف فقط في صيغ ذلك التدبير وهذه الخدمة.

في مرحلة معيَّنة كان الاتحاد الاشتراكي يدافع عن مصالح

[1]- https://www.youtube.com/watch?v=aolEudhHvKA&t=4435s ،07-12-2025.

[2]- 02-12-2025، «محمد عصام يكتب: وهبي وخطيئة "بيان قيادة الثورة" في البرلمان». https://www.pjd.ma/222912-محمد-عصام-يكتب-وهبي-وخطيئة-بيان-قيادة.html.

[3]- https://www.youtube.com/watch?v=twhcCOx7hqQ ،20-09-2022.

[4]- https://www.youtube.com/watch?v=CH5L5rHZU4A ،26-11-2025.

[5]- https://www.youtube.com/watch?v=d4uLyHHvKjo ،30-11-2025.

أقسام من الطبقة البرجوازية التي تقصيها المَلَكية من فرص الاغتناء الاقتصادي الكبرى، التي تمنحها المَلَكية لنفسها ولبطانتها ورجال الأعمال المقرَّبين منها. منذ انهيار الاتحاد الاشتراكي، بعد استسلامه الناجز أمام المَلَكية سنة 1997، ودخوله حكومة التناوب التوافقي وتنفيذ السياسات التي كان يعارضها، ورث طيف سياسي آخر ذلك الخطاب المدافع عن «رأسمالية التنافس الشريف» وعن مصالح الرأسماليين المستائين من احتكار المَلَكية الاقتصادي الكبير، وهذا الطيف السياسي مكون من حزبين (الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي)، ومعارضين يُطلقون على أنفسهم صفة «المستقلين»: صحفيون وخبراء اقتصاد وجامعيين... إلخ.

لكن حزب العدالة والتنمية بدوره، كونه حزبا برجوازيا (رجعيا)، يرفع نفس الخطاب ويدافع عن نفس المصالح الطبقية. في الندوة الصحفية لتقديم موقف الحزب من التعديلات المقترحة على القوانين الانتخابية، صرح بن كيران قائلا: «اتهمونا أننا ندافع على شركة أخرى، في قطاع الأدوية. هل عيب أن ندافع على شركة؟ بالعكس هذا هو دورنا... كرئيس حكومة، وحتى قبل ذلك، جاءني رجال أعمال كبار، وليسوا صغارا (مثل البقالة)، واشتكوا من ‹غياب المنافسة الحرة وعدم خضوع المشاريع لصفقات تنافسية›... وهم محقون في ذلك؛ فقواعد السوق يجب أن تطبَّق على الجميع.... وعندما أقول ‹الجميع›، فأنا أعني ما أقول، ولا يجب أن يستثنى منها حاكم أو أمير... إلخ. هذه قواعد السوق، ويجب احترامها وبطريقة صارمة، وإلا فسدت قواعد التعامل». واشتكى بنكيران من واقع التضييق على رجال الأعمال الذين يريدون الترشح باسم الحزب: «نحن لسنا بكارهين أن يكون لدينا في الحزب رجال أعمال، فهم لا يأتون إلينا، وإذا تجرأ أحدهم تقع عليه المصائب من كل جانب... ومنعت الدولة رجال الأعمال من الترشح باسم الحزب».

ليس هذا تضييقا تقوم به «وزارة الداخلية» (والمقصود هنا طبعا المَلَكية) ضد حزب العدالة والتنمية وحده. فقد كانت المَلَكية دوما معارضة لأن ينخرط رجال الأعمال في السياسة، إلا في الحدود التي تسمح بها المَلَكية، وفضل أرباب العمل التسوية التي فرضتها هذه المَلَكية: «اغتنوا واتركوا شأن السياسة لي». أشار إلى ذلك نجيب أقصبي كاتبا: «يمكن صياغة منطق هذه «التسوية» على النحو التالي: الحد الأقصى من الامتيازات والحد الأدنى من المخاطر... أجل، متفقون أننا لن نمارس السياسة، لكننا سنمارس المال والأعمال!» [6].

حزب العدالة والتنمية، حتى وإن لم يكن حزبا مكوَّنا من رأسماليين، إلا أنه حزب يدافع عن الرأسماليين. والدفاع عن الرأسماليين لا يمكن أن يتوافق مع الدفاع عن الشعب العامل، فأرباح الرأسماليين إنما تتأتى من استغلال طبقات المأجورين-ات وصغار الفلاحين- ات واستنزاف الطبيعة واضطهاد النساء، وهذا هذا ما يقوم به حزب العدالة والتنمية، سواء في موقع المعارضة أو موقع تدبير الواجهة الحكومية، وهو ما وصفه محمد عصام، في موقع الحزب على الانترنت بقول: «سابقة سياسية لم يستطع حزب آخر نيل شرفهما قبله»... لقد نال العدالة والتنمية «شرف» خدمة الاستبداد والرأسماليين (محليين وأجانب) طيلة ولايتي حكومة الواجهة.

في هذا يتساوى حزب العدالة والتنمية، مع الأحزاب الأخرى (الأحرار، الأصالة والمعاصرة، الاتحاد الاشتراكي، الاستقلال... إلخ)، التي يتناوش معها داخل ما يتيحه لها الاستبداد من «حرية كلام» داخل قبة البرلمان. إنها أحزاب معادية للشعب العامل، وهذا في حاجة إلى حزب من طينة أخرى، وإلى ثورة من طينة أخرى، ليس كما يتصورهما زعماء تلك الأحزاب: مجرد «انقلاب» يقوده مجرد «مجلس لقيادة الثورة».

رب سجال صغير يُلفت الانتباه إلى الثورة

لا يوجد إذن في السلوك السياسي لحزب العدالة والتنمية أو خطابه ما يبرر المبالغة السجالية لوزير العدل الذي اتهم الحزب بـ«الانقلاب» والإعداد لـ«مجلس قيادة الثورة». لكن في ثنايا هذا النقاش يبرز أن «الثورة» لا تزال شبحا يرعب، ليس فقط القائمين على تدبير الواجهات المؤسساتية للاستبداد، بل الاستبداد ذاته. وفي نفس الوقت يلقي ذلك السجال أضواء كاشفة عن الثورة كما يتصورها هؤلاء. فعندما قال وهبي: «هل الثورة سهلة؟»، وأقرنها بـ«الانقلاب» و«مجلس قيادة الثورة»، إنما يعلن عداءه للثورة الفعلية: ثورة الملايين من جماهير الشعب العامل، وليس مؤامرات تقوم بها أقلية معزولة عن الشعب، تنتهي إلى إقامة استبداد محل آخر، وإحلال شخص محل آخر. وهو نفس الفهم للثورة الذي أدلى به بنكيران في تصريح له سنة 2022.

الثورة ضرورية بقدر ما هي حتمية. لكنها ليست حتمية بشكل ميكانيكي. إنها تنبع من جدل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والاستبداد السياسي، وما يثيره هذا الجُمَّع من مقاومات عمالية ونضالات شعبية، ليس حَراك جيل- زد وما سبقه من نضالات القرويين- ات سوى نزرا يسيرا عما يستلزمه تغيير الوضع جذريا لما فيه مصلحة الشعب، وليس مصلحة أقلية من الرأسماليين ونظامهم السياسي.

لا يثور الشعب لأن «أقلية» تقوم بتحريضه على ذلك، بل لأن الوضع أصبح لا يطاق. عند ذلك فقط يأتي دور «الحزب»، دور «قيادة الثورة»، التي تقوم بـ«النفخ في اتجاه العاصفة»، وتوجيه الغليان الشعبي تجاه جذور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ثار الشعب ضدها، تفاديا لاستغلال ذلك الغليان لصالح أحزاب تدافع عن الوضع القائم، كما حدث في السيرورة الثورية في المنطقة العربية والمغاربية سنة 2011، بما فيها المغرب.

---

[6]- نجيب أقصبي (أبريل 2024)، «الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوليد- 19»، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 255.

احتجاجات جيل زيد ودستور الحكم المطلق واقتصاد يخدم الأقلية

بقلم أكوليز

بعد ستة عقود من المناورات السياسية والتعديلات الدستورية وضبط المعارضة وقمع الاحتجاجات، يعود سؤال أساس: من يحكم فعليًا في المغرب، ولصالح من تُدار الدولة؟ هذا السؤال الذي كُمِّم منذ سبعينيات القرن الماضي بفعل احتواء المعارضة التاريخية وقمع اليسار، يطفو مجددًا داخل الحراكات الاجتماعية، وإن بشكل غير مباشر.

ومع خروج جيل زِد، برزت مطالب اجتماعية وسياسية تُوجت بوثيقة 10 أكتوبر الموجهة للملك. غير أن هذا الخطاب يكشف سوء تشخيص للمشكل؛ فالأزمة بنظرهم حكومة ضعيفة أو برلمانًا بلا صلاحيات، أي بنية دستورية تستمر منذ أكثر من نصف قرن بمركز قرار واحد، وتشمل داخله حتى الخيارات الاقتصادية الكبرى من الاستثمار إلى إدارة الموارد الاستراتيجية، خارج أي محاسبة ديمقراطية.

رغم إعلان جيل زيد تشبتهم بالتوابث الدستورية، شكلت احتجاجاتهم الاجتماعية في الواقع «اعتراض غير معلن» على دستور ينتج فقرًا وبطالة وتدهورًا في الخدمات، لأنها نتائج تصميم سياسي يضمن استمرار ميزان القوة نفسه مهما تغيرت الحكومات ويُبقي التوجهات الاقتصادية الجوهرية خارج النقاش العمومي.

وحين يطلب الشباب تدخل رأس الدولة، فإنهم يشيرون – بوعي أو بدونه – إلى أن السلطة الحقيقية توجد فوق المؤسسات المنتخبة. هنا تتضح المفارقة: غضب ضد نتائج سياسات ظرفية ملموسة، عبر نصوص دستورية حددت شكل الحكم ورسمت الإطار الاقتصادي الذي تُدار به الثروة الوطنية.

ومن هنا يبرز السؤال الجوهري: هل يكفي تغيير الحكومات وقواعد توزيع السلطة؟ أو تغيير قواعد السلطة نفسها بالإطاحة بطبقة البورجوازية؟ سؤال يكشف أن الاستبداد قد يكون مكتوبًا في الدستور قبل أن يُمارس في الواقع.

ومن هنا تبدأ الفكرة التالية.

كيف يعمل الاستبداد حين يكون منصوصًا عليه؟

الاستبداد المنصوص عليه أخطر أشكاله، إذ لا يحتاج إلى صدمات مفاجئة أو استخدام العنف المباشر، بل يُرسخ داخل النصوص القانونية والدستورية. في هذا السياق، يصبح القمع «شرعيًا»، والهيمنة «مؤسسية»، والطاعة «واجبًا دستوريًا». لا يبدأ الاستبداد حين يُغلق البرلمان أو يُعتقل المعارض، بل حين يُصاغ دستور يجعل البرلمان عاجزًا أصلاً، ويضع العمل السياسي داخل قواعد تحدد محتواه مسبقًا، ما يحول المؤسسات المنتخبة إلى واجهات شكلية داخل حلبة مغلقة.

في المغرب، كرست الملكية منذ دستور 1962 إطارًا يتجاوز المجتمع، يجعل السلطة مركّزة في يد الملك ويضعه فوق المؤسسات. منحت الفصول الدستورية الملك صلاحيات تنفيذية وتشريعية ودينية وعسكرية واسعة، بحيث أصبحت أي سلطة أخرى تابعة له، وجعلت مبدأ الفصل بين السلطات مجرد شعار بلا تطبيق فعلي. بهذا الشكل، أصبح الدستور وسيلة لإضفاء الشرعية على احتكار القرار، وتحويل باقي المؤسسات إلى أدوات تنفيذية تحت إشراف الملك.

يعمل هذا الاستبداد عبر أربع آليات متكاملة: أولًا، تركيز السلطات في يد واحدة، بحيث يكون الملك رأس السلطة التنفيذية والمرجع الديني وقائد الجيش ورئيس المجلس الوزاري ومالك صلاحية حل البرلمان وتعيين المسؤولين الاستراتيجيين، ما يجعل أي مؤسسة أخرى محصورة ضمن حدود لا يمكنها تجاوزها. ثانيًا، إفراغ المؤسسات من مضمونها، فالبرلمان يملك صلاحيات على الورق، لكنه

مقيد بظهائر فوق-قانونية، والحكومة مسؤولة أمام الملك قبل البرلمان، ما يجعل المؤسسات تمثيلية بلا قدرة على تعديل موازين القوى. ثالثًا، تحويل المشاركة السياسية إلى طقوس، فالانتخابات والأحزاب تعمل ضمن قواعد محددة مسبقًا تمنع التداول الحقيقي على السلطة، فحتى حين تصل المعارضة إلى الحكومة، لا تصل إلى مركز القرار، وتظل الانتخابات أداة لتجديد الشرعية الشعبية دون المساس بهرم السلطة. رابعًا، تطبيع التفاوتات الاجتماعية عبر القانون، إذ في المغرب تُصاغ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى خارج المؤسسات المنتخبة (حتى في الديمقراطية الليبرالية حيث تصاغ السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى داخل المؤسسات المنتخَبة، تحافظ على وتعيد إنتاج التفاوتات الاجتماعية)، بما يحافظ على مركزية الثروة في يد أقلية تستفيد من النظام، ويبقى الفقر والبطالة جزءًا من البنية السياسية والاقتصادية نفسها.

الاستبداد المقنّن قادر على إدارة المعارضة واحتواء الاحتجاجات دون اللجوء إلى القمع المباشر، لأنه يستند إلى نصوص دستورية تمنح السلطة صلاحيات مطلقة تعلو على أي مساءلة، وتُشرعن تدخل الدولة في مختلف شؤون المجتمع باسم القانون. ولا يُلجأ إلى القمع المباشر إلا عند المساس بمصالح الأقلية المهيمنة اقتصاديًا، حيث تتحرك الأجهزة الأمنية والقضائية للدولة لحماية تلك المصالح. وبهذا الشكل، يتداخل الاستبداد السياسي مع الاستبداد الاقتصادي، بحيث يستحيل تفكيك أحدهما دون معالجة الآخر، وهو منطق لا يقتصر على النظم الاستبدادية وحدها، بل يمتد أيضًا إلى الديمقراطيات الليبرالية التي تمتلك بدورها آليات مؤسسية لاحتواء المعارضة وتنظيم الاحتجاج دون اللجوء إلى القمع المباشر.

دستور مفروض بوجه إرادة شعبية

إن فهم اللحظة السياسية الراهنة يمرّ عبر قراءة للكيفية التي صيغت بها الدساتير، وكيف استُعملت لإنتاج «ملكية مطلقة بواجهة دستورية"، كما كتب موريس بوتان، وكيف تحولت المعارضة والانتخابات والديمقراطية نفسها إلى آليات ضبط اجتماعي أكثر منها أدوات تداول السلطة.

تكشف طريقة صياغة دستور 1962 كيف جرى تثبيت نمط الحكم القائم. فقد كان تحت إشراف مباشر للقصر، متجاوزا مطالب المجلس التأسيسي، وجرت المصادقة عليه عبر استفتاء محدود منح النظام الملكي شرعية شكلية أكثر ما عبّر عن إرادة شعبية.

صيغ دستور 1962 على قاعدة سياسية صلبة قوامها احتكار المؤسسة الملكية للسلطة التأسيسية. يروي موريس بوتان: «... لكن سلطات العاهل ستكون أكبر من ذلك، نصا وواقعا، فخلف مبدأ «الملكية الدستورية» المنصوص عليه في المادة الأولى، تتخفى حقيقة ملكية مطلقة». كان الدستور آلية لضبط المجتمع من فوق. يوضح جيل بيرو الصورة أكثر في كتاب «صديقنا الملك» حين يشير إلى أن الحسن الثاني لم يكن يناقش الدستور بل يعلن نتائجه، وأن «التعددية» لم تكن تعددية سياسية، بل تعددية تحت السيطرة؛ أحزاب تتنفس داخل قفص محكم، تُترك لها حرية الصراع حول الهامش، بينما يحتفظ المركز بكل شيء. ولم يكتفِ الحسن الثاني بذلك، بل اعتمد سلسلة من الأساليب لإحكام السيطرة على الحياة السياسية: إعلان حالات الاستثناء، الاعتقالات التعسفية، قمع النقابات والحركة الطلابية، وتوظيف الدعاية الإعلامية، وكلها أدوات ضمنت بقاء السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية تحت قبضته، وجعلت أي «إصلاح» يجري داخل الحدود التي يرسمها القصر ولا يتجاوزه. أما أبراهام السرفاتي فقد علق على مرحلة ما بعد الدستور الأول بـ: منذ 1963، وبعد «التأمين النهائي لركائز النظام الجديد» ، لم يبقَ للدولة سوى مهمة واحدة: ضمان استمرارية السلطة، مهما كان الثمن.

منذ ذلك الحين، توالت دساتير 1970 و1972 و1980 و1992 و1996، في مسار يبدو كأنه «حركية دستورية»، لكنه لم يكن سوى إعادة إنتاج مركزية مطلقة في يد واحدة. كانت نسب التصويت المتشابهة في كل الاستفتاءات، كما لاحظ بوتان، علامة على نظام يقرر النتائج قبل إجراء العملية. وكانت كل خطوة «انفتاح»، مجرد تعديل في الواجهة، يُراد بها امتصاص الضغوط دون المساس بجوهر السلطة.

كان دستور 1962 أداة لترسيخ حكم مركزي: ملك يحتكر القرار الديني والعسكري والتنفيذي، وظهائر فوق كل السلطات، وبرلمان لا يصير لقوانينه وجود إلا بموافقة الملك، وحكومة مسؤولة أمام الملك قبل البرلمان، وقضاء لا يملك حق مراجعة قرارات المؤسسة الملكية... وفي ظل هذا الإطار المغلق، لم تدخل المعارضة صراع السلطة فعليًا؛ إذ جرى تطويعها وإدارتها ضمن حدود لا تهدد مركز الحكم، واعتمد الحسن الثاني لذلك ثلاث آليات رئيسية...

أولًا، سياسة «الاحتواء». كان النظام يسمح للمعارضة بالنشاط داخل مساحة محسوبة: صحافة محدودة، خطاب احتجاجي مضبوط، مشاركة انتخابية تشبه لعبة بلا نتائج. المعارضة تُستدعى إلى مؤسسات لا تستطيع تغيير بنيتها. وهكذا تحولت بعض أحزاب الحركة الوطنية إلى «ديكور شرعي» يمنح النظام صورة تعددية دون أن يهدد سلطته.

ثانيًا، سياسة «الاستنزاف». كلما ارتفعت حرارة الشارع، كان النظام يفتح نافذة صغيرة: تعديل دستوري، تناوب توافقي، هيئة إنصاف ومصالحة، ثم تُغلق النافذة بمجرد نزول التوتر. وفي كل مرة، كانت المعارضة تخسر جزءًا من قاعدتها الاجتماعية لأنها تدخل في اللعبة دون أن تغيّر شروطها.

ثالثًا، سياسة «الردع المتقطع». هنا كان للحسن الثاني دورًا

أساسيًا؛ قمع انتفاضات 1965 و1981 و1984 و1990، وسمح بالمشاركة السياسية في فترات أخرى. كان يضبط إيقاع الحياة السياسية بين الضرب والمنح، بين العنف والاحتواء، بين فتح الأبواب وغلقها. وهذا ما عبر عنه الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية في لقاء تلفزي عن مشاركة «الأحزاب الوطنية» في التسيير بأنها «حكومة جلالة الملك»، إنه تكتيك الدولة التي لا تسمح للمعارضة إلا بأن تكون جزءًا من هندستها.

لم تشهد الفترة بين 1999 و2025، قطيعة مع تركيز السلطة، بل استمرّ نفس المنطق الذي يجعل السؤال الجوهري- من يحكم فعليًا ولصالح من تُدار الدولة؟ - سؤالًا مؤجّلًا. لم تمس شعارات «العهد الجديد»و«الإنصاف والمصالحة» و«النموذج التنموي الجديد"، جوهر البنية التي صيغت منذ أول دستور: مركز قرار واحد فوق المؤسسات، واختيارات اقتصادية واستراتيجية تُرسم خارج أي رقابة ديمقراطية. لذلك، فإن موجات الاحتجاج من 20 فبراير إلى الريف وجرادة ثم احتجاجات جيل زِد لا تعكس اختلالات حكومية، بل حدود نظام يجعل الفقر والبطالة وتدهور الخدمات منتجات لبنية دستورية واقتصادية مُحكمة، لا لسياسات ظرفية. وقد استُخدمت انتخابات 2002، تناوب 1998–2002، دستور 2011، وحكومات ما بعده كآليات لامتصاص التوتر لا لتغيير قواعد السلطة.

الدستور يكُتبه ميزان القوى الفعلي

ترسخت في المغرب طبقة رأسماليين- يحكم نيابة عنهم قسمها الحاكم، أي الملكية والرأسمال الكبير الملتف حولها، والملكية تستغل موقعها السياسي هذا لاحتكار فرص الاغتناء الاقتصادي الكبيرة، لكنها بحمايتها للنظام البرجوازي فإنها تخدم مصالح مجموع الطبقة البرجوازية - تستفيد من الامتيازات، والصفقات الكبرى، والتحكم في الأرض، والاحتكار، وكل ذلك داخل إطار قانوني يمنع مراقبة الثروة ومحاسبة كبار الفاعلين. وبهذا يصبح الدستور نفسه حارسًا لنظام اقتصادي أي حين تُمسّ مصالح طبقة البورجوازية، عبر استعمال القانون لقمع الإضرابات والاحتجاجات، باسم «النظام العام» أو «اختلال الأمن الاقتصادي». ولقد لخص فرديناند لاسال الأمر حين قال إن الدساتير في الأنظمة غير المتوازنة تُكتب لحماية مصالح الطبقة المالكة لا حقوق الشعب.

من هذا المنظور، يصبح التغيير السياسي مرتبطًا بالبنية الاقتصادية ارتباطًا لا ينفصم. فلا معنى لديمقراطية تُبنى فوق اقتصاد مُركز في يد أقليّة، ولا معنى لمؤسسات تمثيلية تُحرم من سلطة تقرير الخيارات الاجتماعية الكبرى. أي أن معالجة الاستبداد السياسي لا تستقيم دون معالجة الاستبداد الاقتصادي الذي يغذّيه؛ فالمجتمع الذي لا يتحكم في ثرواته وموارده لا يمكنه أن يتحكم في مؤسساته.

إن أشكال الاستبداد متعددة فمنها الحكم المطلق، الذي يحكم مستندا إلى نصوص دينية وأخر يشرّع لنفسه في النصوص القانونية، فالاستبداد المنصوص عليه لا يحتاج إلى دبابات أو بيانات عسكرية ليُحكم، يكفيه نص واحد صيغ بدقة ليضع السلطة فوق كل مساءلة، ويمنح الدولة الحق في التدخل في كل شؤون المجتمع باسم «القانون». بهذا يصبح النظام قادرًا على إدارة المعارضة بدل مواجهتها، واحتواء الاحتجاجات بدل تفكيك أسبابها، والتحكم في المساحة السياسية والاقتصادية دون أن يظهر ذلك كقمع مباشر، بل كتنفيذ لما «ينص عليه القانون». هذا الاستبداد المكرس بالدستور يمكّن السلطة من بسط سيطرتها بهدوء على المجتمع، بينما يبقى القمع المباشر أداة احتياطية تُفعّل فقط حين تُمس مصالح الأقلية المسيطرة اقتصادياً.

إن وراء دستور الاستبداد القانوني هذا، يوجد استبداد فعلي مفروض بالقوة، يظهر كلما تعرضت مصالح الطبقات المالكة أو الاحتكارات الاقتصادية لأي تهديد. فآلة الدولة القمعية تتحرك حين يُمس «حق الملكية الخاصة»، وتصبح النصوص القانونية حينها غطاءً لممارسة السلطة القمعية المباشرة. إن أجهزة من قبيل، الجيش، الشرطة، المخابرات، الأجهزة القضائية، كلها تعمل حينها بشكل متناغم لضمان استمرار الهيمنة الاقتصادية، ما يوضح أن تلك السلطة الدستورية لا تعمل بمعزل عن الاقتصاد، بل لحماية مصالح أقلية مالية محددة. وهذا ما يؤكد أن الاستبداد السياسي لا يمكن فصله عن الاستبداد الاقتصادي، وأن أي تغيير سياسي يفتقد لتغيير القاعدة الاقتصادية سيبقى مجرد واجهة شكليّة.

الاستبداد المقنّن لا يُهزم إلا بتغيير ميزان القوى

مواجهة الاستبداد الحقيقي هي إذن مواجهة متكاملة، سياسية واقتصادية في آن واحد. تحرير السياسة دون تحرير الاقتصاد هو وهم؛ كما أن تحرير الاقتصاد دون سلطة سياسية حقيقية للشعب يبقى ناقصًا. فقط عبر استعادة الشعب لمكانه كمصدر لكل سلطة، وإعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة، يمكن بناء ديمقراطية حقيقية لا يقتصر فيها الحكم على نصوص مكتوبة أو مؤسسات شكلية، بل تتحقق فيها السيادة الشعبية والعدالة الاجتماعية على أرض الواقع.

أخيرا

إن إعادة بناء السيادة الشعبية على هذه الأسس تتطلب مواجهة القوة المنسقة للأجهزة القمعية والبيروقراطية المؤسساتية، التي عملت لعقود على قمع أي مطالب شعبية، وإضعاف النقابات والحركات الاجتماعية، ومنع التنظيم السياسي المستقل. لكنها أيضًا تتطلب تنظيمًا حزبيا يضم العمال ويلف حوله الكادحين للكفاح من أجل نظام اقتصادي جديد، حيث يمتلك الكادحون أدوات إنتاجهم ويقررون كيف تُدار الثروة، وبذلك تتسق السلطة السياسية مع العدالة الاجتماعية. أي تغيير حقيقي يبدأ حين يجري القضاء على القوة الاقتصادية للطبقة البورجوازية. هذا وحده يضع الشعب في مركز القرار، بعيدًا عن الأوهام الدستورية التي صاغتها الأقلية الحاكمة على مدى ستة عقود.

إن التغيير السياسي لا يمكن فصله عن البنية الاقتصادية التي تغذّيه. فالديمقراطية التي تُبنى فوق اقتصاد مركّز في يد أقلية هي ديمقراطية وهمية، ومؤسسات تمثيلية محرومة من تقرير الخيارات الاجتماعية الكبرى ليست سوى هياكل فارغة. لذلك فإن مواجهة الاستبداد المنصوص عليه تستوجب مواجهة الاستبداد الاقتصادي الذي يحميه؛ فلا سيادة شعبية دون سيطرة المجتمع على ثرواته وموارده.

وهذا ما يجعل كل حديث عن إصلاح الدستور مجرد تجميل لواجهة صيغت أصلًا لإعادة إنتاج السيطرة، لأن جوهر المسألة لا يكمن في النصوص بل في ميزان القوى الفعلي الذي يحدد، كما يقول لاسال «الدستور الحقيقي للدولة». فحين يكون هذا الميزان مختلًا لصالح أقلية تملك الثروة والسلطة، يصبح الاستبداد قادرًا على تنظيم نفسه بقوة القانون، دون حاجة إلى دبابات أو حظر صريح، مكتفيًا بنص محكم يضع السلطة فوق المساءلة ويتيح لها إدارة المعارضة واحتواء الاحتجاجات دون اللجوء إلى القمع المكشوف إلا عندما تُمس مصالح الفئات المسيطرة. ومن دون لحظة انفجار شعبية تغيّر ميزان القوى فعليًا، أي القضاء على الطبقة البورجوازية سيظل الشعب خارج موقع القرار، وسيبقى كل الفارغ عن التعديلات الدستورية دورانًا في الحلقة ذاتها التي حافظت على «ملكية مطلقة بواجهة دستورية» طوال ستة عقود.

العدالة والتنمية والأحرار: إجماع على صيانة الواجهة المؤسساتية وخدمة الاستبداد

بقلم؛ أزنزار

بعد أن أعطى الملك في خطاب العرش (29 يوليو 2025) توجيهه لوزير داخليته كي يُشرف على «الإعداد الجيد للانتخابات التشريعية المقبلة، وفتح باب المشاورات السياسية مع مختلف الفاعلين»، تتالت وفود الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات على مقر وزارة الداخلية للتقدم بمذكراتها وآرائها بشأن الموضوع. ولم يكن هناك أي اعتراض على الأمر المَلكي، بل قبول وخضوع.

شهرا بعد ذلك أجرى عزيز أخنوش رئيس حكومة الواجهة، يوم 10 سبتمبر 2025، حوارا مع قناة [1 SNRT news]، تناول فيها هذا الموضوع بالتفصيل، خصوصا موضوع عدم تكليفه بالإشراف على المشاورات السياسية إعدادا للانتخابات. وبعد يومين، في 12 سبتمبر 2025، خرج إدريس الأزمي النائب الأول للأمين العام لحزب العدالة والتنمية، بتصريح يردُّ على تصريحات أخنوش [2].

يلقي حوار أخنوش وتصريح الأزمي أضواء كاشفة عن الوضع السياسي للبلد، ويكشف عن الحاكم الفعلي والأدوار التي أناطها هذا الحاكم الفعلي لمؤسسات الواجهة، من برلمان وحكومة، ومن يتعاقب عليهما من أحزاب سياسية وتكنوقراط.

أخنوش والأزمي: إجماع على أن المَلكية هي الحاكم الفعلي

لم يختلف أخنوش والأزمي على أن صاحب القرار الأول والنهائي والحاكم الفعلي في البلد هو المؤسسة المَلكية. منذ بداية الحوار، كان أخنوش واضحا في ذلك، مصرحا بأن المشاريع الكبرى كلها آتية من المَلك. هذا ليس جديدا، أو مرتبطا بمزايدات سياسية مع حزب غريم، ففي ليلة تعيينه صرَّح أخنوش قائلا «إن البرنامج الحكومي... طبقا لأحكام الفصل 88 من أحكام المملكة، يستمد يستمد روحه وفسلفته من التوجهات المَلكية السامية» [3]، وتضمن البرنامج الحكومي (2021-2026) أن الأغلبية الحكومة ستطبق «الأوراش الكبرى التي فتحتها بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس».

الأزمي بدوره في تصريحه عزف على نفس الوتر، مشيرا إلى أن الملفات الكبرى للبلد هي تحت الإشراف الفعلي والمباشر للمؤسسة المَلكية. وليس ذاك تصريحا خاصا بالأزمي أو محض سجال مع أخنوش، بل مرجعيةَ حزب العدالة والتنمية، وقد سبق لعبد الإله بنكيران (سنة 2016) أن صرح قائلا: «إن مَلكيتنا هي ملكية دستورية، وليست ملكية برلمانية والدليل على ذلك أن جلالة الملك هو رئيس مجلس الوزراء، وقبل ذلك هو رئيس الدولة بنص الدستور... إذن في الحقيقة وحتى نكون واضحين جلالة الملك هو الذي يسير المغرب وهو الذي يحكم». [4].

ما الذي تبقى إذن لمؤسسات مثل البرلمان والحكومة والأحزاب التي تتناوب عليها، إذا كانت كل هذه الأحزاب تعترف وتُقر بأن الحاكم الفعلي للبلد هو المؤسسة المَلكية، بل أكثر من ذلك تعتبر ذلك ضمانة الاستقرار ودوام الدولة؟ ما يتبقى هو واجهة مؤسساتية غايتها الرئيسية (وإن لم تكن الوحيدة) هي خداع المواطنين بأن البلد يشهد ديمقراطية، أو بتعبير أخنوش والأزمي: «تمرين ديمقراطي»، ثم تحصين المؤسسة المَلكية من الاستياء الشعبي ضد السياسات التي تُقرها تلك المَلكية وتُنفذها واجهتها الحكومية.

الواجهة الحكومية: منفِّذ لبرامج المَلك

كِلا أخنوش والأزمي (وحزباهما) يعرفان أن صلاحية حكومة الواجهة هو تنفيذ ما يقرره الملك. قال أخنوش في الحوار المتلفَز: «أولوياتنا هي تنزيل الأوراش الكبرى، كما أمر سيدنا نصره الله» و«نحن حكومة عمل. تشتغل على تنزيل أوراش مَلكية»، موضحا ما هو واضح في الدستور وفي الممارسة العملية للحكم بالبلد: «هناك حكومة ورئيسها وفوقهما المجلس الوزاري وسيدنا نصره الله».

وفي تصريح الأزمي أشار مفتخرا إلى أن «جلالة الملك أعطى الانطلاقة وتوجيهات للحكومة للمباشرة في برامج مندمجة لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية». وفي تصريح لبعد الإله بنكيران قال بعظمة لسانه: «حكومة 2030، لن تسيروها لا أنتم ولا نحن بل الملك». [5].

الواجهة الحكومية: إيهامٌ بديمقراطية لخداع الشعب

يتفق أخنوش والأزمي على أن دور الواجهة الحكومية هو خداع الشعب. قال أخنوش في البرنامج الحواري: «نحن دولة، هناك سيدنا نصره الله، والتعددية يجب الحفاظ عليها»، هكذا تتحول التعددية (أي التعددية الحزبية وما يترتب عنها من انتخابات ومؤسسات... إلخ)، إلى محض واجهةٍ للحاكم الفعلي؛ أي المؤسسة المَلكية. الحفاظ على هذه التعددية، التي أوصى

---

[1]- «عزيز أخنوش في "برنامج خاص" لاستعراض حصيلة أربع سنوات من عمل الحكومة واستشراف أولويات السنة الأخيرة»، 10-09-2025، https://www.youtube.com/watch?v=5ins77gyXhU.

[2]- «الأزمي يواجه أخنوش ويكشف سياق ومغالطات حواره الأخير»، 12-09-2025، https://www.youtube.com/watch?v=bWyipTULojk&t=1221s.

[3]- 12- 10- 2021، رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش يعرض البرنامج الحكومي في جلسة مشتركة لمجلسي النواب و المستشارين»، https://www.youtube.com/watch?v=um4RJQRL1bA&t=2s.

[4]- لكم (01-10-2016)، «بنكيران: لا تغروا الناس.. الملك هو رئيس الحكومة ورئيس الدولة وهو الذي يسير ويحكم»، https://lakome2.com/politique/49894.

بها أخنوش، وظيفتُها السياسية هي إيهامُ الشعب على أن المؤسسات التي ينتخبها لها أدوار فعلية، بينما العكس هو الصحيح.

هذا الإيهام كان أيضا في صلب تصريح الأزمي، حين قال: «هذه ليست ظرفية تقديم الحصيلة. الحصيلة تكون بعد انتهاء الولاية الحكومة، آنذاك على رئيس الحكومة أن يأتي إلى البرلمان وتكون لديه شجاعة مواجهة النواب، وليس حوارا مرتبا ومنمقا. في البرلمان يأتي رئيس الحكومة وأغلبيته للدفاع عن الحصيلة، والمعارضة لتوضيح الأمور، ونكون أمام المواطنين والمواطنات أمام تمرين ديمقراطي حقيقي». أي «تمرين ديمقراطي» يتحدث عنه الأزمي في حين أن «الملك هو الذي يسير المغرب وهو الذي يحكم»، حصب تصريح بنكيران. على ماذا سيُحاسَب المنتَخب (رئيس حكومة الواجهة) وهو لا صلاحيات فعلية له، بينما غير المنتخَب (الملك) هو فوق أي محاسبة، حسب نص الدستور: «للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخلهما» (الفصل 52)..

يؤاخذ الأزمي على أخنوش أنه لم يحترم قواعد اللعبة المتوافَق عليها، أي اللعبة التي تمارسها الأحزاب داخل المؤسسات لخداع الشعب، وهذا ما أسماه الأزمي «التمرين الديمقراطي». يُدرك الأزمي جيدا أن مؤسسة البرلمان لا صلاحية فعلية وحقيقية لها، وأن جلسات البرلمان مجرد مسرحية لخداع الشعب. مجلس المستشارين نفسه اعترف بذلك في تقرير له: «إن الإنتاج التشريعي الضعيف للبرلمان معطى بنيوي مرتبط بالمؤسسة البرلمانية ككل، في علاقتها بالجهاز الحكومي، وليس مرتبطا بأي غرفة من الغرفتين، خصوصا إذا استحضرنا أنه لا يتم استكمال المسطرة التشريعية لمقترحات القوانين إلا إذا أبدت الحكومة الموافقة المسبقة عليها، رغم أن الدستور لا يشترط ذلك». [6].

تتحول الديمقراطية عند الأزمي (وحزبه) إلى مجرد «تمرين» تتواجه فيه الأغلبيةُ الحكومية والمعارَضةُ، أي حكومة جلالة الملك ومعارضة جلالة الملك، مواجهةٌ يلطخ فيه كل حزب وجه الحزب الآخر، بينما يظل وجه المَلَكية نظيفا على الدوام.

مصطلح «التمرين الديمقراطي» سبق لأخنوش أن قاله في قبة البرلمان أثناء تقديمه للبرنامج الحكومي، مشيرا إلى أن «التشكيلة الجديدة، سواء على مستوى الوزراء أو أعضاء البرلمان بغرفتيه وباقي المنتخَبين، تعكس إلى حد كبير، نجاحنا المشترَك في تجديد النخب السياسية». وتعبير «المشترَك» معبِّر جدا، إذ يشمل الأغلبية (التي تضم حزب الأحرار) والمعارَضة (التي تضم حزب العدالة والتنمية).

يشكل تجديد النخب السياسية هاجسا دائما للمَلَكية، إذ إن هذه النخب هي التي تتعاقب على واجهات مؤسساتها، لذلك فالمَلَكية حريصة دوما على استمرار «التمرين الديمقراطي» الذي يوهِم الشعب بأن المؤسسات لها صلاحيات فعلية، وغاية ذلك

[6]- مجلس المستشارين، «ربع قرن من الإنتاج التشريعي»، https://ebureau.chambredesconseillers.ma/sielcc/sources_cc/pdf-0065.pdf.

كما صرح أخنوش في جلسة تقديم البرنامج الحكومي سنة 2021 هي: «استرجاع ثقة المواطن في العمل السياسي».

هذا هو ما يفسر المشاحنة الكلامية الأخيرة بين حزب العدالة والتنمية وحزب التجمع الوطني للأحرار؛ التقدم بأوراق اعتماد للمَلَكية بأن الحزبين قادرين على تجديد واجهتها وتنفيذ قراراتها بما يجنبها الاستياء الشعبي. وفي تصريح الأزمي تحدٍّ لأخنوش بأنه لم يستطع القيام بما قام به العدالة والتنمية عندما كان في حكومة الواجهة سنة 2016، عندما نفذ أوامر إصلاح التقاعد. وأنّب الأزمي أخنوش، لأنه صرّح في البرنامج الحواري بأن إصلاح التقاعد يحتاج إلى توافق مع النقابات، صارخا في وجهه: «إذن أنتَ لست رئيس حكومة»، مذكرا إياه أن العدالة والتنمية حين قام بذلك سنة 2016 «تحمّل مسؤوليته السياسية في ذلك»، والمقصود أنه تحدى الأصوات الرافضة لذلك الإصلاح آنذاك، ولم ينتظر حصول توافق مع النقابات... إلخ. وفي الأخير قال الأزمي بأنه حزبه مستعدٌّ لتنفيذ ذلك الإصلاح/ التخريب: «لذلك عندما يأتي وقتنا لدينا مقترح لإصلاح التقاعد».

أي معارضة؟

في اللغة السياسية التي أرساها الاستبداد في المغرب، المعارضة يجب ألا تتعدّى الحدود المرسومة لها؛ أي توجيه سهام الانتقاد إلى القناع/ حكومة الواجهة والتسبيح بحمد أصل البلاء/ الحاكم الفعلي للبلد (المؤسسة المَلَكية). أعدمت المَلَكية المعارضات الجذرية (في سبعينيات القرن العشرين) وفرضت على المعارضة الليبرالية استسلاما مخزيا في نهاية التسعينيات، ولم يعد في الساحة الرسمية سوى ما يُطلَق عليه «معارضة جلالة الملك».

كان محمد الخامس قد حدد للمعارضة دورها منذ 1957: «معارضة الحكومة، لكن بكيفية بناءة إيجابية بحيث لا يقتصر على الانتقاد فحسب بل باقتراح سياسة أخرى جديدة متقنة كفيلة بأن تأتي بنتائج محسوسة»، وهو نفس الدور الممنوح لها في دستور 2011: «يجب على فرق المعارضة المساهمة في العمل البرلماني بكيفية فعالة وبناءة» (الفصل 10).

هذا هو الدور المتَّفق عليه من طرف أخنوش والأزمي. ولكن هناك جديد طبعا مرتبط بالسياق السياسي الحالي. ففي الوقت الذي كانت المَلَكية تواجه معارضة وصفها محمد الخامس بـ»الانتقاد السلبي الذي لا يخلق إلا الأحقاد في النفوس والبلبلة في الأفكار»، والمقصود طبعا هو زرع الأحقاد في نفوس الشعب المغربي ضد الاستبداد السياسي، ووجه أمره بأن تُركز فقط على «معارضة الحكومة»، فإن المعارضة الحالية شيء آخر تماما.

قال أخنوش في البرنامج الحواري: «هناك معارضة وهناك معارضة. هناك معارضة مسؤولة وبناءة واقتراحية، وهناك معارضة تبحث عن البروز وتذهب في حال سبيلها»، وردّ الأزمي لأخنوش الصفعة صفعتين حينما قال بأن البرنامج الحواري، الذي أجرته قناة SNRT news مع أخنوش، كان سببه هو: «أن رئيس الحكومة يريد أن يبرز، لأنه طيلة هذا الصيف كان غائبا أو تم تغييبه»، دون أن ينسى طبعا أن يذكر بأن العدالة والتنمية معارَضة اقتراحية: «عندما يأتي وقتنا لدينا مقترح لإصلاح التقاعد».

الأزمي: مهاجمة المنتخَب وخضوع تام لغير المنتخَب

تبدأ الديمقراطية الفعلية عند الدفاع على أن جميع السلط من أدنى مستوى إلى أعلاه يجب أن تكون منتخَبة. والواقع في المغرب أن الحاكم الفعلي وصاحب القرار ليس منتخَبا، بل مَلكية وراثية.

يقتصر «التمرين الديمقراطي» عند الأزمي على مواجهة من يوجد على رأس المؤسسات المنتخَبة، حتى وهو مُدرك تماما أن تلك المؤسسات المنتخَبة لا سلطة فعلية لها. عند حديثه عن تكليف الملك لوزير الداخلية الإشراف على المشاورات مع الأحزاب السياسية إعدادا للانتخابات المقبلة، انتقد الأزمي أخنوش الذي صرح بأنه «فرحان لأنه استُبعد من هذه العملية»، وقال الأزمي: «سبب الحوار الصحفي هو أن رئيس الحكومة يريد أن يَبرز، لأنه طيلة هذا الصيف كان غائبا أو تم تغييبه وإقصاؤه من ملفات كبرى». وبدل أن ينتقد الأزمي «تغييب رئيس حكومة المنتخَب» أنبه قائلا: «في هذا الورش جاء رئيس الحكومة، وهو ليس في العير ولا في النفير، كي يقول لنا أنا ‹فرحان› لأنني خارج هذا الورش. فرحان كان الله في عونك». هذا كل ما استطاع الأزمي مناصرُ «التمرين الديمقراطي» أن يقوله في وجه سُلطة غير منتخبة (المَلكية) تستبعد رئيس حكومة الواجهة المنتخَب من الإشراف على الانتخابات: «كان الله في عونك»! تستدعي الديمقراطية الفعلية الوقوف إلى جانب المؤسسة المنتخبة (مهما كان الاختلاف مع من يوجد على رأسها) عندما تتعدّى عليه سلطة غير منتخَبة، فالمنتخَب يخضع للمساءلة أمام المؤسسات المنتخَبة الأخرى (البرلمان)، بينما غير المنتخَب غير خاضع للمساءلة وبنص الدستور. لكن للأزمي منطق آخر، وهو نفس منطق أخنوش.

أضاف الأزمي مخاطبا أخنوش: «فنحن كذلك فرحانين لأن هذا الملف أكبر منك، كي تجلس في تشاور مع الأحزاب السياسية وبعد ذلك تُجري تحكيما وتتواصل مع وزارة الداخلية». بالنسبة للأزمي تدبير الانتخابات أمر أكبر من رئيس حكومة واجهة منتخَب، لذا فقد قبل وهو «فرحان» تكليفَ سلطة غير منتخَبة [المَلكية] وزارةَ الداخلية (وهي من وزارات السيادة: أي غير خاضعة للانتخاب بدورها)، لأنها وحدها القادرة على ذلك الأمر. وهو نفس إيمان عبد الإله بنكيران الذي صرح مؤكدا أن «نجاح هذا المسار لا يمكن أن يتحقق بعيدا عن إشراف المؤسسة المَلكية»، التي وصفها بـ«الضامن التاريخي والديني والأخلاقي لاستقرار البلاد». إذن فإشراف سلطة غير منتخَبة على الانتخابات (ويا له من تناقض!) ليس رهينا بلاكفاءة أخنوش، بل هو ثابت من الثوابت السياسية لحزب العدالة والتنمية.

واصل الأزمي مماحكته لأخنوش مجيبا إياه على ما قاله عن أن وزارة الداخلية هي المشْرفة دوما على الانتخابات قائلا: «لا تحاول تبرير غيابك أو تغييبك، وتقول إن إشراف رؤساء الحكومة السابقين كان إشرافا شكليا. لا ليس هذا صحيحا. لأن إشراف رؤساء الحكومة إشراف مهم، وهو الذي يحسم»، مقدّما مثال نقاش «العتبة الانتخابية» سنة 2016: «مثلا في نقاش العتبة (3% أو 6%) الذي حسم فيها هو السيد رئيس الحكومة الأستاذ عبد الإله بنكيران في جلسة مع وزير الداخلية ووزير العدل (مصطفى الرميد)»، متناسيا أن بنكيران نفسه صرّح بأن «حزب العدالة والتنمية لم يكن مع تخفيض العتبة... لا يمكن أن تتصوروا أنني كنت أريد ذلك... لماذا سأقبل ذلك؟... أنا كنت أريد أن تكون العتبة 10 في المائة»، ليعترف بأن قبوله بالأمر كان بضغط من وزارة الداخلية: «ولكن لما سمعنا من باقي الأحزاب ومن وزارة الداخلية التي هي ليست أي وزارة، وسمعنا كيف ترى الأمور وتقدر المصلحة، تم اتخاذ قرار تخفيض العتبة» [7]... ولكم أن تتمعنوا جيدا في قول بنكيران عن وزارة الداخلية: «التي هي ليست أي وزارة»!

من أجل ديمقراطية فعلية

الديمقراطية الفعلية هي حكم الشعب نفسه بنفسه، ويستدعي هذا أن كل سلطة كيفما كانت يجب أن تكون منتخَبة. في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال السياسي حاول يسار الحركة الوطنية (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) الحصول على حكومة منسجمة منتخَبة بصلاحيات فعلية، لكن بتوافق مع المَلكية. إلا أن هذه الأخيرة تمسَّكت بمطلق صلاحياتها، رافضة أي تنازل. وفي بداية التسعينيات نظمت الكتلة الديمقراطية (بزعامة الاتحاد الاشتراكي) حملة للمطالبة بإصلاحات دستورية تتيح للحكومة المنتخَبة نزرا يسيرا من الصلاحيات، وكان رد المَلكية صارما: رفض تام.

بعد الاستسلام المخزي للاتحاد الاشتراكي أمام المَلكية وقبوله تدبير الواجهة الحكومية (حكومة التناوب سنة 1998)، وظهور حزب العدالة والتنمية مكتسحا الساحة الانتخابية قابلا بالمَلكية المطلَقة، انتفت حتى المناوشات السابقة المطالبة بإصلاحات دستورية (باستثناء فيدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد اللذين يريدان تكرار سيناريو الحركة الاتحادية).

الواقع الحالي أن كل الأحزاب السياسية المنخرطة في الانتخابات تُدرك أن السلطة الفعلية توجد في يد سلطة غير منتخَبة، وهي المؤسسة المَلكية، وتلك الأحزاب قانعة بالدور الممنوح لها من طرف هذه السلطة: تطبيق برنامج الملك. وكل المشاحنات التي تدور بينها هدفها خداع الشعب والإسهام في إتقان خدعة الديمقراطية المزعوم وجودها في المغرب.

هذه الأحزاب كلها متفقة على أن البرنامج الوحيد الذي ستنفذه هو استغلال شغيلة وكادحي- ات البلد والدفاع عن مصالح الرأسماليين، وضمنهم العائلة المَلكية، التي تُعتبر أقوى أقسام الطبقة البرجوازية. لذلك فعندما ينتقد الأزمي أخنوش ويتهمه بتضارب المصالح (في قضية تحلية المياه)، فإنه يسكت عن أكبر تضارب للمصالح في البلد: الملكية محتكرة الحكم والاقتصاد.

إن أولى شروط الديمقراطية هو خضوع كل مستويات السلطة لمبدأ الانتخاب والعزل، ويمكن أن يشكل هذا أرضية لتوحيد فعل اليسار القائم بالمغرب، فالحزب الاشتراكي الموحد يطالب بـ: «إن جميع سلطات التقرير والتشريع والتنفيذ يجب أن تُوضع بين أيدي المنتخبين»، ويطالب النهج الديمقراطي العمالي بـ«إقامة سلطة ديمقراطية محليا، إقليميا، جهويا ووطنيا تعتمد مبدأ الانتخاب». وستُسهم وحدة فعل اليسار على إعداد القوة الوحيدة القادرة على تحقيق الديمقراطية الفعلية: الطبقة العاملة قائدة مفقَّري- ات المدن والأرياف.

تبدأ الديمقراطية الفعلية عندما تقوم الطبقة العاملة على قدميها وتحطّم مراكز السلطة السياسية والاقتصادية الممركزة بين أيدي الطبقة البرجوازية وممثلها السياسي، وإقامة سلطة شعبية فعلية تضع مقدرات البلد الاقتصادية والطبيعية في خدمة الشعب وليس في خدمة الرأسماليين بكل شرائحهم.

إعدادا لتلك اللحظة التاريخية يجب على اليسار أن يُتقن استعمال القائم من مؤسسات وانتخابات ليفتح أعين الشعب على حقيقة تلك المؤسسات وتلك الانتخابات، مع الوعي أن الحاسم هو ما يجري خارج تلك المؤسسات من نضالات عمالية وشعبية.

[7]- ياسين لتبات (31 غشت 2025)، «بنكيران: الانتخابات أمانة والمَلكية ضمانة لاستقرار المغرب»، https://tahqiqe24.com/بنكيران-الانتخابات-أمانة-والملكية-ضم.

الديون في المغرب: كيف تحوّل الاقتراض إلى آلية دائمة لنهب الطبقات الشعبية وإخضاعها؟

بقلم: سليم نعمان

ليست الديون مسألة تقنية محايدة، ولا مجرد أرقام تُتداول في تقارير رسمية جافة، بل هي علاقة قوة تُدار عبرها الدولة والمجتمع. فكل درهم يُسدَّد للدائنين يقابله حرمان من مقعد في المدرسة أو من سرير في مستشفى عمومي، أو من أجر عامل-ة، أو من أفق شاب وشابة في عيش لائق وكريم.

يُطلب من الأغلبية الساحقة، منذ أربعة عقود، أن «تشُدّ الحزام» باسم الاستقرار المالي، بينما الواقع أن الكادحين-آت يُستنزفون لتمويل نموذج اقتصادي لم يُبنَ لخدمتهم-هن، ولا ليستجيب لحاجاتهم-هن، ولا ليضمن كرامتهم-هن. ليست الديون انحرافاً عرضياً، بل جوهر سياسة اقتصادية اختارت التبعية بدل السيادة، والربح الرأسمالي بدل العدالة الاجتماعية.

الحالة الراهنة لديون المغرب

بلغت ديون المغرب الخارجية حوالي 67.99 مليار دولار بنهاية 2024، أي ثاني-أعلى مستوى في تاريخه (بعد 69.63 مليار دولار في 2023). وسجل البلد رقماً قياسياً في مدفوعات خدمة ديونه الخارجية في 2024 بـ حوالي 7 مليارات دولار–وهي أعلى قيمة تسدّدها البلاد في سنة واحدة. يعكس هذا العبء أن المغرب ينفق جزءاً كبيراً من صادراته لسداد الديون، ما يزيد الضغط على ميزانيته العمومية. ويظل البنك العالمي من أكبر الدائنين للمغرب، يليه البنك الأفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار.

ومؤخرا، بدأت نسبة الديون العمومية، بحسب بيانات رسمية محلية ودولية في الانخفاض على نحو طفيف بعد ذروة بلغتها خلال سنوات 2020–2022، لكن النسبة من الناتج الداخلي الخام (قرابة 70 بالمئة) تبقى أعلى من مستويات ما قبل الجائحة. والجزء الكبير من الدين الخارجي دين حكومي طويل الأجل بغرض تخفيف مخاطر السيولة قصيرة الأجل.

يشير تقرير البنك العالمي لعام 2025 (تقرير ديون العالم2025) (1) إلى ضغوط ديون متزايدة عالميا على البلدان النامية (والمغرب واحد منها) بسبب زيادة تكلفة خدمة الديون على خلفية ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً. وهذا يقود إلى فجوة بين ما تُسدّده الدول من ديون وما تحصل عليه من تمويل جديد، وإلى تحوّل البعض نحو الديون المحلية في محاولة لتخفيف مخاطر العملات الأجنبية. والمغرب متأثر بهذه الضغوط العالمية من حيث تكلفة التمويل وإرهاق موازنته بسبب خدمة الديون.

ويوصي البنك العالمي بتحسين الشفافية في بيانات الديون وتقاريرها، والتركيز على إدارة الدين بشكل فعّال لضمان استدامته على المدى المتوسط، وتنويع مصادر التمويل والتحوّل نحو أسواق الدين المحلية بحذر، في حين يشير التقرير إلى أن المغرب شهد تباطؤاً في تدفقات الاقتراض الجديدة الخارجية وصافي التدفقات أصبح قريبًا من الصفر، ما يعني أنّ الاقتراض الخارجي الجديد يقترب من مستويات السداد/تقليص الدين، فيما تظل خدمة الدين مرتفعة تاريخياً–تمثل ضغطاً مالياً شديدا على ميزانية الدولة. نسبة الدين العمومي إلى الناتج: تقريباً 59% في 2014-2015، ثم استقرت حول 60% حتى 2019، وقفزة كبيرة إلى حوالي 72% في 2020 أثناء صدمة كوفيد19-، ثم تراجع طفيف- متقلب إلى نحو 67-71% خلال فترة 2021-2024. وتقدر نسبة الدَّين العام الخارجي (من الناتج الداخلي الخام) حسب البنك العالمي بحوالي 13% (2016-2019)، تلاها ارتفاع إلى زهاء 17% بعد 2020، واستقرت حوالي 17.1% في 2023-2024.

من التقويم الهيكلي إلى اليوم: نفس السياسات، نفس الضحايا

تفجّرت أزمة الديون في بداية الثمانينيات من القرن المنصرم، ففُرض على المغرب ما سُمّي «التقويم الهيكلي». لم يكن ذلك إصلاحاً، بل هجوماً طبقياً منظماً أعاد ترتيب المجتمع لصالح الرأسمال المحلي المرتبط بالخارج، وعلى حساب العمال-آت والفلاحين-آت والموظفين-آت والفئات الشعبية. جرى تفكيك الخدمات العمومية، وخوصصة القطاعات الحيوية، وتجميد الأجور، وضرب القدرة الشرائية، وقيل للشعب الكادح: «تحمّل اليوم، وستنعم غداً بالتنمية». وها قد مرّت أربعون سنة على الأقل، والنتيجة واضحة: لا تنمية، بل مديونية دائمة وماضية في التفاقم.

(1) تقرير ديون العالم 2025 (International Debt Report 2025) هو تقرير سنوي يصدره البنك الدولي يقدّم تحليلاً شاملاً لوضع الديون الخارجية للحكومات والدول منخفضة ومتوسطة الدخل، ويشمل إحصاءات حول مستويات الديون الخارجية حتى نهاية 2024، وتحليلا عن ديناميات الديون وتكلفة خدمتها، بالإضافة إلى مؤشرات حول نسبة الديون إلى الناتج القومي، وعبء الفوائد، وتوقعات عام 2025 وما بعده.

ليس المقلق فقط استمرار هذه السياسات، بل الخطير ترسيخها. الآن، صار التقشف، والهشاشة، وغلاء المعيشة، جزءاً من «الوضع الطبيعي»، بينما تُقدَّم الديون كحل لا مفر منه.

أزمة 2007–2008: لحظة تعرية النموذج

كشفت الأزمة المالية العالمية سنة 2008-2007 هشاشة الاقتصاد المغربي المعتمد على أوروبا، وعلى السياحة، وعلى تحويلات المهاجرين، وعلى الاستثمار الأجنبي، دون قاعدة صناعية محلية قادرة على الصمود. هكذا اهتز المغرب حين اهتزت المراكز الرأسمالية، وبدل القطع مع نموذج تبين إفلاسه، فضلت الدولة المغربية الهروب إلى الأمام باللجوء إلى المزيد من الاقتراض كي تسدد ما تراكم من ديون، وليس لتغيير ما أنتج الهشاشة ودوام التبعية والتخلف. ومنذ تلك اللحظة (أزمة 2008-2007)، دخل المغرب في مسار مديونية تصاعدي، لأن الاستدانة بالنسبة للبرجوازية المغربية ودولتها خيار لا غنى عنه، ليس فقط لأنها تتيح تأجيل الانفجار الاجتماعي، بل لأن المديونية أداة رئيسية لتمويل إغناء الرأسمال المحلي منذ فجر الاستقلال الشكلي، بدل فرض ضرائب على الثروة والأرباح وجعل الطبقات السائدة تتحمل أكلاف التمويل الإنمائي، والآن نشهد استخدام المديونية، خيارا لا غنى عنه، للطبقات السائدة ودولتها، عبر الأموال الضخمة المقترضة الموجهة لبنية تحتية تخدم القطاع الخاص وأرباحه.

كوفيد19-: بلد منهك بالديون يقف عاجزا أما الجائحة

شكّلت جائحة كوفيد19- لحظة الحقيقة. توقّف النشاط الاقتصادي، وانهارت السياحة، وتراجعت الموارد، وظهر بوضوح تخلي الدولة عن حماية شعب كادح ضحية دولة ممولة بالديون.

جرى مجددا اللجوء إلى قروض خارجية جديدة، وسحب مليارات الدولارات من خطوط ائتمان صندوق النقد الدولي، وتوسيع الدين الداخلي. وقُدِّم ذلك كضرورة ظرفية، لكن ما حدث فعلياً هو تعميق الارتهان بالديون. بالتالي، لم تقُد الجائحة إلى تغيّر السياسات، بل منحتها دفعة جديدة: باسم «الاستثناء»، و«الضرورة»، و«الإنقاذ»... وهكذا، أضحت الديون أداة دائمة لإدارة الأزمات، لا للقطع مع أسبابها.

الديون ليست حيادية: من يدفع الفاتورة؟

لا تُسدَّد الديون من فراغ، بل تُسدَّد بواسطة ضرائب غير مباشرة تثقل كاهل الفقراء، وتسبب تدهور الخدمات العمومية، وتجميد الأجور، وخوصصة ما تبقى من الملك العمومي، بينما تستفيد البنوك، وكبار الرأسماليين، والشركات متعددة الجنسيات، والدائنون الدوليون... لذا، تُعد الديون آلية منظمة لإعادة توزيع الثروة من الأسفل إلى الأعلى. إنها تضخ الثروة من أسفل الهرم الاجتماعي. طبعا، إنها أداة اقتصادية، لكنها قبل ذلك أداة سياسية طبقية.

لماذا لا يمكن إصلاح هذا المسار من داخله؟

لأن المديونية ليست خللاً عرضياً، بل وظيفة أساسية للنموذج القائم، فهي تتيح تقييد القرار الوطني، وفرض التقشف دون إعلان، وإخضاع السياسات الاجتماعية لمنطق «الاستدامة المالية»، أي خلق إمكانات مواصلة سداد الديون وفوائدها، لا لتلبية حاجات المجتمع. لذا، طالما ظل هذا النموذج قائماً، فإن أي حديث عن «تنمية شاملة» حقيقية أو «نمو منصف» هو مجرد تزيين لفظي لواقع قائم على الاستغلال والتبعية.

الديون أداة حكم واستغلال

لم تعد الديون، في المغرب، على غرار بلدان طرفية عدة، وسيلة لتغطية عجز مؤقت، بل تحولت إلى أسلوب حكم واستغلال؛ فهي، من جهة، آلية لضبط المجتمع وتأجيل السخط الشعبي، ومن جهة لأنها مضخة لتمويل تراكم القطاع الخاص ونماء أرباحه. إنها أيضا وسيلة لربط الدولة بصورة أوثق بالمؤسسات المالية العالمية، وتقييد أي أفق ديمقراطي حقيقي، بالتالي فهي ليست مجرد أموال، بل قيود سياسية قاسية.

الديون خيارٌ سياسي... والبديل ممكن

ليست الديون قدراً محتوماً ولا قانوناً اقتصادياً أزلياً، بل هي نتاج اختيار سياسي طبقي واضح، جرى ترسيخه على مدى عقود باسم "الاستقرار" و"الإصلاح"، بينما كانت كلفته الفعلية تُلقى باستمرار على كاهل الطبقات الشعبية. إن المديونية، في الحالة المغربية، لم تعد أداة استثنائية لتدبير اختلالات ظرفية، بل تحولت إلى ركيزة من ركائز الحكم، وآلية دائمة لإعادة توزيع الثروة من الأسفل إلى الأعلى، ولتكبيل القرار السيادي وإخضاع السياسات العمومية لمنطق الدائنين.

لهذا، لا يمكن الخروج من الحلقة المفرغة للمديونية عبر تحسينات تقنية، أو وعود رسمية، أو وصفات المؤسسات المالية الدولية ذاتها التي كانت الجزء الرئيسي من المشكلة. فطالما استمر النموذج الرأسمالي التابع المتخلف، القائم على التقشف، والخوصصة، والاعتماد على الاقتراض بدل العدالة الجبائية، ستظل الديون تتجدد، وستظل الأزمات تُدار ولا تُحل.

تقتضي مواجهة المديونية قطيعة سياسية واقتصادية واضحة: تدقيقاً شعبياً شاملاً للدين العمومي لتحديد الجزء غير المشروع منه وتعليق سداده، وبناء نظام ضريبي تصاعدي وعادل يحمّل الثروة والأرباح الكبرى العبء الأقصى، والدفاع عن الخدمات العمومية باعتبارها حقاً اجتماعياً لا مجالاً للاستثمار الربحي. كما تقتضي تحرير التمويل العمومي من ارتهانه للأسواق المالية، وتوجيه الموارد نحو تلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية والتحولات البيئية الضرورية.

غير أن هذا الأفق لن يتحقق دون فاعل اجتماعي وسياسي منظم. فالبديل الحقيقي لا يُمنح من فوق، بل يُبنى من أسفل: من نضالات العمال والعاملات، والنساء، والشباب، والعاطلين، وسكان الهوامش، عبر تنظيم عمالي–شعبي ديمقراطي يربط المطالب اليومية بأفق تحرري شامل. عندها فقط يمكن فتح مسار جديد، قوامه العدالة الاجتماعية، والسيادة الشعبية، والديمقراطية الفعلية.

وهكذا، يبقى الخيار مطروحاً بوضوح: إما الاستمرار في مسار يراكم الثروة لدى أقلية ويعمّق الإفقار والتبعية، أو خوض معركة واعية ضد المديونية بوصفها أداة استغلال، وفتح أفق تحرري بديل. فالصراع ضد الديون، في جوهره، هو صراع من أجل الكرامة الإنسانية، والعدالة الاجتماعية، والحرية.

عين على نضالات طبقتنا

بقلم؛ العاصي

في خضم تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية متزايدة التردي في المغرب، تتواصل موجة الاحتجاجات القاعدية المعبرة عن استياء الشغيلة من سياسات الأجور الهزيلة، وهشاشة التشغيل، وانعدام حماية اجتماعية لدى قسم عريض من الطبقة العاملة، في ظل تقاعس القيادات النقابية. لجأ عمال وعاملات الكابلاج إلى وسائط التواصل الاجتماعي للتعبير عن احتجاجهم ضد الأجور الزهيدة وساعات العمل الطويلة، ومجمل تجليات فرط الاستغلال. فرط الاستغلال هذا بلغ مستوى في معامل الكابلاج لدرجة هجر الشغيلة له، ما سبب خصاصا يواجهه ارباب عمل القطاع بحملة دعائية تبشر بأجور «مرتفعة». ويتواصل كذلك قهر العاملات في فروع الإنتاج «المخفية» ،المفلتة من أي رقابة، بمقدمتها قطاع النسيج. يضغط الشغيلة من خارج النقابات بالتشهير بظروف الاستغلال وأجور البؤس، وقد تميز شهر ديسمبر 2025 بالصدى القوى في وسائل التواصل الاجتماعي لحالة العاملة بإحدى شركات النسيج في طنجة التي طُردت بعد نشرها فيديو يكشف حجم أجرها الهزيل الذي لا يغطي أبسط حاجياتها اليومية، في خطوة صادمة تكشف حجم الاستغلال والتهميش في القطاع.

هذه التحركات الرقمية والفردية ليست حالات معزولة، بل تعكس صراعًا طبقيًا أوسع ضد سياسة الدولة الرأسمالية المتواطئة مع ارباب الشركات في إبقاء العمال والفئات الشعبية في وضع هش. تظهر هذه الحملات (ملصقات وفيديوهات قصيرة)أن الضغط المباشر من القاعدة قادر على فضح أكاذيب الدولة والاستغلال الاقتصادي، سواء من خلال الطرد التعسفي أو الأجور الزهيدة، وكشف حقيقة التمثيل النقابي المنحاز لأرباب العمل باسم « الشراكة الاجتماعية».

تكشف هذه الخطوات عن وعي متزايد بين العمال بأهمية استخدام كل الوسائط المتاحة للضغط والنضال، وتعيد إلى الواجهة ضرورة الوحدة العمالية والنضال الموحد كسبيل وحيد لتحسين الأجور، شروط العمل، والحقوق الاجتماعية. إن التحرك الرقمي للعمال صرخة ضد الاستغلال والفقر والهشاشة والتهميش، ورسالة واضحة بأن الشغيلة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام سياسات الدولة الرأسمالية وأرباب العمل، وأن النضال القاعدي المباشر أصبح أداة أساسية للمواجهة والدفاع عن الحقوق المشروعة حتى تتمكن الشغيلة من أدوات نضالها الحقيقية بكل ديمقراطية وبنفس كفاحية.

معركة عاملات وعمال شركة NAMATEX بطنجة وإسنادها التضامني

يخوض عاملات وعمال شركة NAMATEX بالمنطقة الصناعية المجد – العوامة بطنجة معركة نضالية منذ أزيد من شهر ونصف، عقب توقيفهم عن العمل وحرمانهم من أجور شهرين متتاليين، دون إشعار مسبق أو احترام لما تنص عليه مدونة الشغل من تعويضات، على محدوديتها.

شركة NAMATEX هي شركة ذات مسؤولية محدودة بشريك وحيد، تنشط في صناعة الملابس الجاهزة إلى جانب الاستيراد والتصدير، ويبلغ رأس مالها المصرّح به مليون درهم. وقد راكمت الشركة أرباحها على مدى سنوات من استغلال قوة عمل مئات العاملات والعمال داخل وحداتها الإنتاجية بطنجة.

تشمل هذه المعركة أزيد من 450 عاملة وعامل، اشتغل عدد كبير منهم لما يفوق 20 سنة داخل الشركة، قبل أن يجدوا أنفسهم فجأة دون أجر ودون أفق واضح، بعد أن حُوّلت «أزمة» المشغّل ونزاعه مع زبائنه إلى مبرر للطرد الجماعي ووقف صرف المستحقات.

منذ اندلاع المعركة، خاض العمال أشكالًا نضالية متعددة: اعتصامًا مفتوحًا داخل مقر الشركة، ووقفات احتجاجية منتظمة أمام المصنع، ثم نقلوا احتجاجهم إلى الفضاء العمومي عبر وقفات أمام القيادة والباشوية ومفتشية الشغل وولاية الجهة، دون تسجيل أي تجاوب يُذكر. ومع استمرار التجاهل، صعّد العمال نضالهم بتنظيم احتجاجات أمام ممتلكات صاحب الشركة، في تعبير عن انسداد قنوات التفاوض ورفض تحميلهم كلفة الأزمة.

حظيت هذه المعركة بإسناد تضامني من مناضلي الحركة العمالية والتقدمية بطنجة. إذ نظّمت لجنة العمال بجمعية أطاك طنجة زيارة ميدانية للمعتصم، شاركت خلالها في وقفة احتجاجية رُفعت فيها شعارات تضامنية، وأكدت دعمها الكامل والمستمر للعمال بمختلف الأشكال النضالية والإعلامية. كما صدرت نداءات للتضامن على وسائل التواصل الاجتماعي، ودعا متضامنون إلى توسيع التضامن ونشر القضية لكسر الصمت المضروب عليها.

تحمل هذه المعركة أبعادًا اجتماعية خطيرة، إذ تعني تشريد مئات الأسر التي تعتمد كليًا على أجور هؤلاء العمال، في سياق يتسم بارتفاع كلفة المعيشة وتراجع الخدمات العمومية. كما تكشف من جديد واقع علاقات الشغل في قطاع النسيج، حيث يُترك العمال لمصيرهم كلما قرر رأس المال الانسحاب أو إعادة ترتيب مصالحه، تحت حماية الدولة وصمتها. ورغم كل الضغوط، يواصل عاملات

وعمال NAMATEX صمودهم، مؤكدين تشبثهم بحقوقهم في الأجور المتأخرة والتعويضات القانونية والكرامة، ومراهنين على توسيع التضامن العمالي والشعبي لفرض الاستجابة لمطالبهم. إنها معركة من معارك الطبقة العاملة، ولن تُحسم إلا بالوحدة والتنظيم والنضال.

الممرضون وتقنيو الصحة: وقفة احتجاجية أمام البرلمان

خاض الممرضون وتقنيو الصحة بالمغرب وقفة احتجاجية أمام البرلمان بالرباط يوم السبت 20 دجنبر 2025، في إطار برنامج نضالي تصعيدي أعلن عنه التنسيق النقابي الوطني للقطاع. جاء هذا التحرك احتجاجًا على التأخر في تنفيذ الاتفاقيات السابقة مع الحكومة، التي لم تُفعّل كامل بنودها رغم مرور أكثر من عام ونصف، ما خلق استياء واسعًا بين العاملين في الصحة العمومية.

شارك في الوقفة مئات الممرضين والتقنيين والأطر الصحية من مختلف الجهات، مؤكدين أن مطالبهم ليست امتيازًا، بل حق مكتسب. من بين هذه المطالب: إصلاح النظام الأساسي للمهنة، تحسين التعويضات عن الحراسة والبرامج الصحية، وضمان مركزية الأجور ضمن الميزانية العامة للدولة، بما يحمي حقوقهم ويعترف بجهودهم اليومية.

اختار العمال هذا الشكل من النضال بعد فشل قنوات الحوار الرسمية، مؤكدين استعدادهم لتصعيد تحركاتهم عبر مقاطعة الاجتماعات مع الوزارة، تنظيم احتجاجات إضافية، واستعداد لإضراب وطني في يناير 2026 إذا استمر التجاهل.

هذه الوقفة تعكس إصرار شغيلة الصحة على الدفاع عن حقوقها وكرامتها المهنية، وتؤكد أن النضال هو الوسيلة الوحيدة لإجبار الدولة على الاستجابة لمطالبهم. اعتبر المحتجون الوقفة دعوة للعاملين في القطاع الصحي للتضامن، وتذكير بأن الاستمرار في التسويف لن يوقف الضغط العمالي المستمر.

شغيلة التعليم الأولي: صرخة احتجاجية تتحول لمسيرة وطنية

خرجت شغيلة التعليم الأولي في المغرب يوم الاثنين 8 دجنبر 2025 في وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة التربية الوطنية، سرعان ما تحولت إلى مسيرة حاشدة تجوب شوارع العاصمة، في خطوة تصعيدية تعبيرًا عن استياء واسع من سياسات الإقصاء والتهميش التي يواجهها العمال والعاملات في هذا القطاع منذ سنوات.

شارك في التحرك مئات المربيات والمربين من مختلف المدن، متحدّين إهمال الدولة لملفاتهم، ومطالبين بحقوق مشروعة: الإدماج الكامل في الوظيفة العمومية، تحسين الأجور وظروف العمل، وضمان إطار قانوني يحمي مهامهم واستقرارهم المهني.

هذه المسيرة تعكس وعيًا جماعيًا متصاعدًا بين شغيلة التعليم الأولي، التي قررت كسر صمت مؤسسات الدولة بعد تراكم الوعود غير المنفّذة، والتذكير بأن الحقوق لا تُنتزع إلا عبر النضال الموحد والمستمر.

تحولت الوقفة إلى مسيرة لتصل رسالة واضحة للمسؤولين: لن يقبل العاملون في التعليم الأولي بالمغرب بالتماطل أو التسويف، وأن كل خطوة تجاه تجاهل مطالبهم تعني تصعيدًا أكبر في الاحتجاجات والمبادرات النضالية.

هذه الخطوة ليست مجرد احتجاج، بل إعلان عن إرادة شغيلة التعليم الأولي في الدفاع عن كرامتها وحقوقها، ورسالة: الاحتجاج سيتصاعد، ولن تتراجع الفئة عن المطالبة بما هو حق لها.

تضامن شعبي وعمّالي مع الأستاذة نزهة مجدي أمام مؤسسات الدولة

أثار اعتقال الأستاذة نزهة مجدي، المناضلة في صفوف أساتذة التعليم العمومي المتعاقد، موجة غضب واسعة في صفوف الشغيلة التعليمية والقطاعات الشعبية، بعد توقيفها على خلفية مشاركتها في احتجاجات سلمية ضد سياسات التعاقد الهش والإقصاء الممنهج في قطاع التعليم. يمثل هذا الاعتقال محاولة واضحة لتجريم النضال السلمي وإسكات الأصوات المطالبة بالحقوق المشروعة، في إطار أوسع لمحاولات الدولة الرأسمالية لخنق الاحتجاج الشعبي ومنع أي مقاومة للنظام القائم الذي يفرض سياسات الهشاشة على الطبقة العاملة.

في مواجهة هذا القمع، شهدت الأيام الأخيرة تحركات تضامنية أمام مؤسسات الدولة شملت وقفات احتجاجية أمام مقرات وزارة التربية الوطنية والمحاكم ، رفع خلالها المحتجون شعارات مطالبة بالإفراج عنها وحماية حرية النضال، مؤكدين أن الحقوق لا تُمنح بل تُنتزع عبر النضال الموحد، ورافضين كل محاولات تجريم الاحتجاج السلمي وتهميش مطالب الشغيلة التعليمية.

تعكس هذه التحركات التضامنية إصرار الشغيلة على الدفاع عن الكرامة والحقوق المهنية والاجتماعية للمشتغلين في التعليم، وتؤكد أن قضية نزهة مجدي رمز لمعركة أوسع ضد القمع والتضييق السياسي، وضد سياسات الدولة الرأسمالية التي تضع أرباح السوق فوق كرامة العاملين وحقوقهم الأساسية.

تمثل هذه الخطوات التضامنية رسالة واضحة للدولة والرأسماليين: لن يتم إسكات النضال، ولن تتراجع الشغيلة عن المطالبة بحقوقها المشروعة مهما كانت المخاطر، لأن وحدتها ونضالها الجماعي هما الطريق الوحيد لتحرير الحقوق ومواجهة سياسات القمع والهشاشة.

احتجاج بوتفردة يندمج في نضالات العمال: مواجهة الفقر والتهميش بالقوة الجماعية

في 17 دجنبر 2025 خرجت ساكنة جماعة بوتفردة الجبلية في مسيرة احتجاجية باتجاه ولاية بني ملال-خنيفرة متحدية التساقطات الثلجية القاسية وظروف الطقس القاسية، للتنديد بالتهميش البنيوي وتعقيد مساطر البناء التي تحرم الأسر من حقها في السكن اللائق. قادت النساء المسيرة، في مشهد يعكس قوة جمعيات الكادحين في مواجهة سياسات الدولة الرأسمالية التي تفرض حرماناً مزدوجاً: فقراً ماديًا وتهميشاً سياسيًا.

رغم سلمية التحرك، تدخلت قوات القمع لمنع المحتجين من الوصول إلى وجهتهم، ما خلف إصابات وحالات إغماء نقل على إثرها عدد من السكان إلى المستشفى الجهوي ببني ملال، وهو ما استنكرته الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

هذا الاحتجاج لا يمكن فصله عن سياق نضالات الطبقة العاملة المغربية اليوم، التي تواجه بدورها سياسات التهميش والإفقار، سواء في قطاع التعليم، الصحة، الصناعة أو الخدمات، حيث تُقابل مطالب الشغيلة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية بالقمع والاستعمال المفرط للقوة، كما يظهر في احتجاجات أساتذة القطاع المتعاقد وعمال شركات مثل NAMATEX . تحركات ساكنة بوتفردة تُظهر أن الاحتجاج الاجتماعي ليس مجرد مطلب محلي، بل جزء من صراع واسع للطبقة العاملة والفئات الشعبية ضد سياسات الدولة الرأسمالية، وللمطالبة بالحقوق المشروعة في السكن والعمل والكرامة الإنسانية.

نظريـة ثوريـة: استـراتيجية المطالـب الانتقاليـة

/https://anticapitalistresistance.org/the-strategy-of-transitional-demands

يبيّن إرنست ماندل* آلية اشتغال المطالب الانتقالية عبر وصل النضال اليومي المباشر بنضال استراتيجي يرمي إلى إسقاط سلطة الرأسمالية، كما ورد في نصه حول الرقابة العمالية والمجالس العمالية (1973).

يرى ماندل أن كل إضراب واسع النطاق ينطوي، في جوهره، على هدف الصراع الطبقي النهائي، أي تقويض سلطة الرأسماليين الصناعيين والطبقة الرأسمالية داخل المجتمع والدولة. غير أن تطور هذا الصراع وفق منطقه الحاسم يظل مشروطًا بميزان قوى متوات. ومع ذلك، لا يكتفي الماركسيون بمراقبة الحياة الاجتماعية والسياسية أو بالتعليق عليها، ولا ينظرون إلى ميزان القوى باعتباره معطى ثابتًا أو قدرًا لا يُردّ، ولا يكتفون بتقدير فرص التغيير في أفق بعيد. بل إنهم يتدخلون تدخلاً واعيًا ومقصودًا، سعيًا إلى تعديل ميزان القوى بين رأس المال والعمل، عبر تعزيز ثقة العمال بقوتهم الذاتية، ورفع مستوى وعيهم الطبقي، وتوسيع أفقهم السياسي، وتقوية تنظيمهم ووحدتهم، والعمل على بلورة طليعة ثورية قادرة على قيادتهم في مسار النضال والانتصار.

لا يعني ذلك، بطبيعة الحال، تجاهل القيود الموضوعية التي تفرضها الظروف القائمة، والتي قد تجعل، في سياق معيّن، من المتعذر تحويل أشكال الإدارة الذاتية والدفاع الذاتي العمالي إلى أجهزة فعلية لسلطة مزدوجة. ومع ذلك، كان لافتًا كيف عاد العمال الإسبان، بعد أكثر من ربع قرن من الفاشية والديكتاتورية العسكرية، وبشكل شبه غريزي، إلى نمط من التنظيم داخل المصانع يستند إلى تقاليد الثورة الإسبانية الأصيلة، ممثلاً في لجان العمال (Comisiones Obreras).

سعى قادة الحركة العمالية السرية في إسبانيا، من المعتدلين والانتهازيين، ولا سيما قيادة الحزب الشيوعي الإسباني، إلى تحويل هذه اللجان إلى نقابات شبه قانونية، وهو ما كان سيصبّ في مصلحة أرباب العمل. غير أن العمال أدركوا، بحدسهم الطبقي، أن العمل النقابي المحض، في ظل دكتاتورية سياسية مباشرة لرأس المال، لا يمكن أن يقتصر على المطالب الأجرية أو القضايا الاقتصادية الضيقة. ومن ثمّ، استوعبت لجان العمال أن منطق الوضع القائم يفرض عليها التحول إلى هيئات تمثيلية شاملة للدفاع عن العمال، تعالج مختلف القضايا الناجمة عن الخصوصية السياسية والاجتماعية لإسبانيا آنذاك. ولذلك ناضلت من أجل الحقوق الديمقراطية بقدر ما ناضلت من أجل الحقوق المادية، ودافعت عن ضحايا القمع وعن العدالة الطبقية، وطالبت بالاعتراف بحقها في التفاوض باسم مجموع العمال. غير أنها، رغم ذلك، لم تستطع أن ترتقي إلى مستوى أجهزة حقيقية للسلطة المزدوجة، ما دامت الدكتاتورية لم تكن بعدُ على وشك السقوط بفعل انتفاضة ثورية جماهيرية واسعة.

ويؤكد ماندل أن الطليعة الماركسية الثورية لا تستطيع «افتعال» أو استحضار حالات ما قبل ثورية، فضلًا عن الثورات ذاتها. فهذه لا تنشأ إلا نتيجة تزامن عدد كبير من التحولات الجزئية أو «الخفيّة». صحيح أن بعض هذه التحولات يمكن التأثير فيها مباشرة عبر عمل ثوري واعٍ، وأن بعضها الآخر يمكن استشرافه، لكن ثمة تحولات لا يمكن التنبؤ بها على الإطلاق، في حدود معارفنا الراهنة. ومع ذلك، فإن ما يمكن للطليعة الثورية فعله، بل ما يتعيّن عليها فعله، هو تهيئة الشروط الملائمة لانخراط العمال في المسار الاشتراكي، عبر بناء أجهزة للسلطة المزدوجة في ذروة المرحلة ما قبل الثورية، وضمان أن تفضي المرحلة الثورية نفسها إلى الاستيلاء على السلطة.

ويقوم هذا العمل التحضيري على أربعة عناصر أساسية. أولها، نشر الأفكار البرنامجية القادرة على تمكين الجماهير من الرد ردًّا ثوريًا موضوعيًا فور اندلاع النضال العام، وذلك بشكل متواصل داخل ال9*/طبقة العاملة. ثانيها، تشكيل طليعة من المناضلين في المصانع والورش والمكاتب والموانئ وغيرها من مواقع العمل، تتولى شرح هذا البرنامج لزملائها، وتكتسب من المصداقية والنفوذ ما يؤهلها لمنافسة القوى الأخرى على قيادة الجماهير منذ اللحظات الأولى للنضال العام. ويلي ذلك تجميع هؤلاء المناضلين في منظمة وطنية وأممية، تضم عمالًا يدويين ومثقفين وطلبة وفلاحين فقراء ثوريين من قطاعات ومناطق وبلدان مختلفة، بما يسمح بتجاوز ضيق الأفق الناتج عن التجربة النضالية المحدودة لكل عامل على حدة، وإبطال آثار تقسيم العمل وتشوه الوعي الناجم عنه. وبواسطة ممارسة ثورية أممية، تتيح هذه المنظمة للعمال الولوج إلى نظرية شاملة تعالج قضايا الإمبريالية والثورة الاشتراكية في كليتها، بما يرفع نضالهم العملي إلى مستوى أعلى من التنسيق والفعالية. أما العنصر الرابع، فيتمثل في ضرورة تجاوز هذه المنظمة الطليعية، أو على الأقل بعض فروعها، لمرحلة الدعاية والنقد اللفظي، لتصبح قادرة على إطلاق حملات نضالية نموذجية تُجسّد، بصورة ملموسة، أهداف الاستراتيجية الاشتراكية الثورية التي يدافع عنها الماركسيون، في مواجهة الإصلاحية والنيوإصلاحية التي تميز منظمات الحركة العمالية التقليدية والبيروقراطية.

تهدف استراتيجية المطالب الانتقالية — التي يُطلق عليها في بلجيكا تسمية «الإصلاحات البنيوية المناهضة للرأسمالية» — إلى إخراج نضالات العمال من التناقض البنيوي الملازم للحركة العمالية، ولا سيما في البلدان الإمبريالية، منذ نشأة منظماتها الجماهيرية. فمن المؤكد أن نضالات العمال ستظل موجهة، بحكم الواقع، نحو أهداف فورية، كالمطالب المادية، والتشريعات الاجتماعية، والحقوق السياسية، ومقاومة الأنظمة القمعية أو الانقلابات الرجعية. ولهذا السبب، انصبت أنشطة معظم المنظمات التي تدّعي الانتماء إلى الحركة العمالية تاريخيًا على هذه الأهداف المباشرة، مقرونة أحيانًا — لا دائمًا — بدعاية مجردة لصالح «الاشتراكية» أو «الثورة الاشتراكية» أو «ديكتاتورية البروليتاريا».

وبهذه الكيفية، ظل الهدف التاريخي للحركة العمالية منفصلًا عن ممارستها النضالية اليومية. وينطبق ذلك سواء على الإصلاحيين، قدامى وجدد، الذين يختزلون السياسة العمالية في الحركة من أجل المطالب الآنية ويجعلون «الهدف النهائي» بلا قيمة، أو على «اليساريين المتطرفين» الذين يحتقرون النضال من أجل المطالب المباشرة ولا يعترفون إلا بالنضال من أجل الاستيلاء على السلطة أو تحطيم الدولة. وفي الحالتين، تؤدي الممارسة العملية إلى النتيجة نفسها: تعميق القطيعة بين النضالات الملموسة اليومية للعمال وبين الهدف الاستراتيجي المتمثل في إسقاط الرأسمالية.

تأتي استراتيجية المطالب الانتقالية محاولةً لتجاوز هذه الثنائية. وتنطلق، في هذا السياق، من الاعتراف بحقيقة أساسية في الرأسمالية المعاصرة، مفادها أن قدرة هذا النظام على الاستمرار حتى الآن تعود إلى إمكانية استيعابه لمجمل المطالب الفورية، مهما بدت جذرية، ما دامت لا تمسّ جوهره، أي هيمنة رأس المال على وسائل الإنتاج والعمل والدولة.

ولا شك أن مدى استعداد الرأسمالي لمقاومة مطلب معين أو قبوله — كزيادة الأجور، أو السماح بممارسة حق الإضراب، أو التفاوض الحر حول الأجور — يتوقف على الظرف الاقتصادي وعمق الأزمة البنيوية التي تهدد النظام. غير أن أياً من هذه المطالب، مهما بلغت حدتها، لا يشكل في حد ذاته خطرًا قاتلًا على الرأسمالية، ولا يعجز النظام، في نهاية المطاف، عن تلبيته. فعندما يواجه حركة جماهيرية ذات إمكانات ثورية حقيقية، يفضّل النظام عادة تقديم التنازلات على المجازفة بفقدان سلطته. كما يمتلك، ما دام يحتفظ بزمام السلطة الفعلية، وسائل متعددة لتحييد الآثار المزعزعة لأي تنازل من هذه التنازلات.

أما إذا انطلقنا من الانشغالات المباشرة للعمال، وصغنا مطالب لا يستطيع النظام الرأسمالي استيعابها، واقتنع العمال بضرورة النضال من أجلها، فإننا نكون قد خطونا خطوة حاسمة نحو دمج النضال من أجل المطالب الآنية بالنضال الاستراتيجي الطويل الأمد من أجل إسقاط الرأسمالية. ففي هذه الحالة، يصبح النضال من أجل المطالب الانتقالية بالضرورة نضالًا يهزّ الأسس العميقة للنظام الرأسمالي، ويدفع رأس المال إلى مواجهته بعنف وشراسة. ويُعدّ النضال من أجل الرقابة العمالية المثال الأبرز والأكثر دلالة على هذا النوع من المطالب الانتقالية.

* كان إرنست ماندل قائدا في الأممية الرابعة ومنظرا ماركسيا. توفي في عام 1995

ضد التعسف والقمع: الحرية لرفيقنا لياس تواتي!

بعد أن أمضى ليلته الأولى في سجن واد غير بالقرب من بجاية، استقبل رفيقنا لياس تواتي، العضو القيادي في حزبنا (حزب العمال الاشتراكي PST الموقوف تعسفياً منذ ما يقرب من 4 سنوات)، صباح اليوم زيارة محاميه.

بقلم محمود رشدي

على الرغم من غضبه وسخطه على سجنه التعسفي، لم يفقد ابتسامته الأسطورية على الرغم من الظلم الواضح الذي لحق به.

كان بإمكان قاضي التحقيق، في أسوأ الأحوال، أن يفرض عليه المراقبة القضائية بالنظر إلى الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة والتي اختلقتها أجهزة الأمن التي أظهرت، في هذه القضية على وجه الخصوص، عدم كفاءتها السياسية الواضحة. وإلا فإن اتهام رفيقنا لياس تواتي بالتعاطف مع حركة MAK، باستثناء تداعيات هذا الأمر القمعي الذي يفتقر إلى أي منطق، هو مجرد مزحة سيئة تثير السخرية. والأسوأ من ذلك، أن هذا الاتهام يشكل إهانة لا تطاق لمسيرته النضالية ونبل كفاحه السياسي. لياس تواتي ناشط اشتراكي ومناهض للرأسمالية وأممي!

لا يمكن لأجهزة الأمن أن تتجاهل أو تتغاضى عن انتمائه إلى الحزب الاشتراكي للعمال (PST). اسمه مدرج ضمن قائمة المندوبين المنتخبين في القيادة الوطنية (اللجنة المركزية) لحزبنا في آخر مؤتمر للحزب الاشتراكي للعمال، الذي عقد في 24 أبريل 2021، والتي تم إرسالها من قبل المحضر القضائي إلى وزير الداخلية في اليوم التالي.

تزامن اعتقال لياس تواتي في 14 ديسمبر في مقهى في أوقاس مع التوتر الذي أثارته "إعلان استقلال القبائل" المزعوم، الذي أديناه بشدة. نحن ندينه ليس فقط من وجهة نظر سياسية وديمقراطية، لأنه يتعارض مع إرادة الشعب، لا سيما في منطقة القبائل، ولكن أيضاً بسبب الصلات الواضحة بين فرحات مهني وحركته MAK والكيان الصهيوني الإجرامي، والأنظمة الرجعية والديكتاتورية في المغرب والإمارات، والقوى الإمبريالية التي تستغله ضد السيادة الوطنيةللشعب الجزائري ،وفرض إملاءاتها الاقتصادية والجيوسياسية على بلدنا.

على أي حال، لم يفقد رفيقنا لياس تواتي صباح الأربعاء أي شيء من مزاحه الجيد وروح الدعابة المعتادة وتصميمه النضالي. معنوياته ممتازة.

ومع ذلك، فقد حزن على وضع العشرات من السجناء السياسيين وسجناء الرأي الذين يقبعون في هذا السجن منذ عدة أشهر لمجرد تعليق أو أحيانًا إعجاب على الفيسبوك.

ومن ناحية أخرى، فإن مشاغله الرئيسية في مواجهة هذا الحرمان غير المبرر من العدالة هو قبل كل شيء الحالة الصحية لوالدته والوضع الاجتماعي لعائلته التي كان هو العميل الرئيسي لها بعد وفاة والده.

أما بالنسبة للإجراءات القضائية المتخذة، فقد قدم محاميانا هذا الصباح طلبًا بالإفراج المؤقت عن رفيقنا لياس تواتي. قد يتم النظر في الطلب من قبل غرفة الاتهام يوم الثلاثاء المقبل إذا تم إحالته بسرعة من قبل قاضي التحقيق. وإلا، فسيتم النظر في هذا الطلب تلقائياً في يوم الثلاثاء التالي.

يحيي لياس تواتي موجة التضامن الهائلة على المستوى المحلي والوطني والدولي التي أُعرب عنها منذ اللحظة الأولى لقرار سجنه التعسفي.

شكراً لكم جميعاً على تضامنكم الثابت.

- أوقفوا التعسف والقمع!

- حرية لرفيقنا لياس تواتي!

- الحرية لجميع المعتقلين السياسيين والمعتقلين بسبب آرائهم!

- عاشت الحريات الديمقراطية والنقابية!

النضال مستمر!

17 ديسمبر 2025

«هل يمكن للحضارة البشرية أن تستمر في ظل الرأسمالية؟»

نعوم تشومسكي- 4 مارس 2013

هناك فكر «رأسمالي» ومن ثم هناك «رأسمالية قائمة بالفعل».

يُستخدَم مصطلح "الرأسمالية" بشكل شائع للإشارة إلى النظام الاقتصادي الأمريكي، الذي يشمل سياسات تدخل واسعة للدولة تمتد من تقديم الإعانات للابتكارات الإبداعية إلى سياسة الدعم الحكومية للبنوك حسب نظرية "أكبر من أن تفشل" (تؤكد هذه النظرية أن بعض الشركات، وخاصة المؤسسات المالية، كبيرة جدا ومترابطة لدرجة أن فشلها سيكون كارثيا على النظام الاقتصادي الأكبر، وبالتالي يجب دعمها من قبل الحكومة عندما تواجه فشلا محتمَلا- م).

تسود النزعة الاحتكارية في هذا النظام بشكل كبير، مما يؤدي إلى الحد من الموثوقية في نظام السوق، وبشكل متزايد: في العشرين عاما الماضية، ارتفعت حصة أرباح أكبر 200 شركة بشكل حاد، وفقا لتقرير الباحث روبرت دبليو ميشستي في كتابه الجديد "الانفصال الرقمي".

إن "الرأسمالية" مصطلح شائع الاستخدام الآن لوصف الأنظمة التي ليس فيها رأسماليون. على سبيل المثال، مثل تكتل موندراغون المملوك للعمال في إقليم الباسك بإسبانيا، أو الشركات المملوكة للعمال التي تتوسع في شمال أوهايو، والتي غالبا ما تتلقى دعما حكوميا متحفظا، وكلاهما تمت مناقشتهما في عمل مهم قام به الباحث البيروفترو. قد يستخدم البعض مصطلح "الرأسمالية" حتى للإشارة إلى الديمقراطية الصناعية التي دعا إليها جون ديوي، الفيلسوف الاجتماعي الرائد لأمريكا، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

فقد دعا دوي العمال إلى أن يكونوا "سادة مصيرهم الصناعي" وأن تخضع جميع المؤسسات للرقابة العامة، بما في ذلك وسائل الإنتاج والتبادل والدعاية والنقل والاتصالات. وجادل ديوي بأنه من دون هذا، ستبقى السياسة "تلقي بظلالها على المجتمع من خلال الشركات الكبرى".

لقد تُركت الديمقراطية المنقوصة التي أدانها ديوي في حالة يرثى لها في السنوات الأخيرة. فصناعة القرار تتركز الآن بشكل مكثف عند أصحاب الدخول المرتفعة جدا وعلى نطاق واسع، في حين أن الغالبية العظمى من السكان من ذوي الدخل "المنخفض" كانت محرومة فعليا من حق التصويت. النظام السياسي الاقتصادي الحالي هو شكل من أشكال البلوتوقراطية أو حكم الأثرياء، وهو يختلف بشدة عن الديمقراطية، إذا كنا نعني بهذا المفهوم النظام السياسي الذي تتأثر فيه عملية صنع القرار بشكل كبير بالإرادة العامة.

كانت هناك مناقشات جادة على مر السنين حول ما إذا كانت الرأسمالية متوافقة مع الديمقراطية. إذا التزمنا بالديمقراطية الرأسمالية القائمة بالفعل، فستتم الإجابة بشكل فعل على السؤال: إنها غير متوافقة جذريا.

يبدو لي أنه من غير المحتمل أن تتمكن الحضارة البشرية من البقاء في ظل الرأسمالية القائمة بالفعل والديمقراطية الشعيفة بشدة التي تصاحبها. لكن هل يمكن للديمقراطية الفاعلة أن تُحدث فرقا؟

دعنا ننتقل إلى المشكلة الأكثر خطورة التي تواجهها الحضارة: الكارثة البيئية. تتباعد السياسات الحكومية والمواقف العامة بهذا الشأن بشكل حاد، كما هو الحال غالبا في ظل الديمقراطية الرأسمالية القائمة بالفعل. لقد تم تفحص طبيعة تلك الفجوات بين السياسات والمواقف العامة في العديد من المقالات المنشورة في العدد الحالي من مجلة ديدالوس Deadalus، مجلة الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم.

وجدت الباحثة كيلي سيمز غالاغر أن "109 دول قد انتهجت شكلا من أشكال السياسات في ما يتعلق بالطاقة المتجددة، وأن 118 دولة تتجه لاستخدام الطاقة المتجددة، في المقابل، لم تتبن الولايات المتحدة أي مجموعة متسقة ومستقرة من السياسات على المستوى الوطني لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة".

ليس الرأي العام هو الذي يدفع السياسة الأمريكية بعيدا عن المسار العالمي. بل العكس تماما. فالرأي العام أقرب بكثير إلى المسار العالمي مقارنة بسياسات الحكومة الأمريكية، وأكثر دعما للإجراءات اللازمة لمواجهة الكارثة البيئية المحتملة التي تنبأ بها إجماع علمي ساحق- وهو أمر ليس بعيد المنال، ومن المرجح جدا أن يؤثر على حياة أحفادنا.

وكما جاء في مقال جون أ. كروسنيك وبو ماكينيس في مجلة دابدالوس: "لقد أثنت أغلبية كبيرة من الناس على الخطوات التي تتخذها الحكومة الفيدرالية لتقليل كمية انبعاثات غازات الاحتباس الجراري التي تنشأ عندما تنتج المرافقُ العامة الكهرباء. في عام 2006، فضَّل 86% من السكان الطلب من المرافق العامة، أو تشجيعها بإعفاءات ضريبية، لتقليل كمية غازات الدفيئة التي تنبعث منها... في ذلك العام أيضا، فضَّل 87% من السكان منح الإعفاءات الضريبية للمرافق التي تنتج المزيد من الكهرباء من المياه أو الرياح أو ضوء الشمس... تم الحفاظ على هذه النسب بين عامي 2006 و2010، وتقلصت إلى حد ما بعد ذلك".

إن حقيقة أن الرأي العام يتأثر بما يقوله العلم هو أمر مقلق للغاية لأولئك الذين يسيطرون على الاقتصاد وسياسة الدولة.

إن أحد الأمثلة الحالية على مخاوفهم هو "قانون تحسين خطط محو الأمية البيئية"، الذي تم اقتراحه للهيئات التشريعية في الولايات المتحدة من قبل مجلس التبادل التشريعي الأمريكي (ALEC)، وهو جماعة ضغط تمولها الشركات تصوغ تشريعات

لخدمة احتياجات قطاع الشركات وأصحاب الثروات العالمية.

يفرض هذا القانون "التدريس المتوازن" لعلوم المناخ في الفصول الدراسية من رياض الأطفال وحتى الصف الثاني عشر. "التدريس المتوازن" عبارة رمزية تشير إلى تعليم إنكار تغير المناخ، إلى "التوازن" في علم المناخ السائد. إنه مشابه لـ"التدريس المتوازن" الذي دعا إليه معتنقو مبدأ الخلقية.. لتمكين تدريس "علم الخَلق" في المدارس العامة. وتم بالفعل تقديم التشريع المستند إلى نماذج مشابهة لهذا القانون في عدة دول.

بالطبع، كل هذا مغطى بعبارات بلاغية حول تدريس التفكير النقدي- وهي فكرة رائعة، بلا شك، ولكن من السهل التفكير في أمثلة أفضل بكثير من قضية تهدد بقاءنا وقد تم اختيارها بسبب أهميتها من حيث أرباح الشركات.

تعرض التقارير الصحفية عادة الجدل القائم بين فريقين حول تغير المناخ.

يتكون الفريق الأول من الغالبية العظمى من العلماء والأكاديميات الوطنية الرئيسية للعلوم، والمجلات العلمية المتخصصة، واللجنة الدولية للتغيرات المناخية (IPCC).

إنهم متفقون على حدوث الاحتباس الحراري حاليا، وأن هناك تدخلا بشريا جوهريا في ذلك، وأن الوضع خطير وربما مؤلم، وأن العالم قد يصل قريبا جدا، وربما في غضون عقود، إلى نقطة تحول حيث ستتصاعد العملية بشكل حاد. وستكون لا رجعة فيها، مع عواقب اقتصادية وخيمة. من النادر أن تجد مثل هذا الإجماع على القضايا العلمية المعقدة.

ويتكون الجانب الآخر من المتشككين، بمن في ذلك عدد قليل من العلماء الذي أعيد اكتشافهم والذين يُحذّرون من أن الكثير غير معروف- مما يعني أن الأمور قد لا تكون سيئة كما يُعتقد، أو قد تكون أسوأ.

وبعيدا عن الدخول في نقاش مع مجموعة أكبر من المتشككين: فإن علماء المناخ المرموقين يرون أن التقارير الدولية للجنة الدولية للتغيرات المناخية متحفظة للغاية. وقد ثبتت صحة اعتقاد هؤلاء العلماء مرارا وتكرارا، للأسف.

يبدو أن الحملة الدعائية كان لها بعض التأثير على الرأي العام الأمريكي الذي هو أكثر تشككا من نظيره العالمي. لكن التأثير ليس كبيرا بما يكفي لإرضاء السادة. من المفترض أن هذا هو السبب في أن قطاعات من عالم الشركات تشن هجومها على النظام التعليمي، في محاولة لمواجهة ميل الجمهور الخطير للانتباه إلى استنتاجات البحث العلمي.

في الاجتماع الشتوي للجنة الوطنية للحزب الجمهوري الذي عُقد قبل أسابيع قليلة، حذر حاكم ولاية لويزيانا بوبي جندال قيادة الحزب من أنه "يجب أن نتوقف عن كوننا الطرف الغبي... يجب أن نتوقف عن إهانة ذكاء الناخبين". ضِمن نظام الديمقراطية الرأسمالية القائمة بالفعل، من الأهمية بمكان أن نصبح أمة غبية، ولا يظللها العلم والعقلانية، لمصلحة مكاسب قصيرة المدى لأسياد الاقتصاد والنظام السياسي، ولتذهب العواقب إلى الجحيم.

هذه الالتزامات متجذرة بعمق في مذاهب نظام السوق الأساسية التي يتم التبشير بها داخل الديمقراطية الرأسمالية القائمة بالفعل، على الرغم من ملاحظتها بطريقة انتقائية للغاية، من أجل الحفاظ على دولة قوية تخدم الثروة والسلطة.

تعاني المذاهب الرسمية من عدد من "أوجه القصور في نظام السوق" المألوفة، من بينها عدم مراعاة التأثيرات على الآخرين أثناء إجراء المعاملات داخل نظام السوق. يمكن أن تكون عواقب هذه "العوامل الخارجية" كبيرة. والأزمة المالية الحالية مثال على ذلك. يمكن أن نعزوها جزئيا إلى تجاهل البنوك الكبرى وشركات الاستثمار لـ"لمخاطرَ النظامية"- احتمالية انهيار النظام بأكمله- عند قيامهم بمعاملات محفوفة بالمخاطر.

أما الكارثة البيئية فهي أخطر بكثير: فالتأثير الذي يتم تجاهله هو مصير الأنواع. ولا مكان نلجأ إليه، لمساعدتنا، وإنقاذنا.

في المستقبل، سوف يستذكر المؤرخون (إن وُجدوا) هذا المشهد الغريب الذي بدأ يتشكل في أوائل القرن الحادي والعشرين. لأول مرة في تاريخ البشرية، يواجه البشر احتمالية كبيرة لوقوع كارثة خطيرة نتيجة لأفعالهم- وهي أفعال تقوض احتمالات البقاء اللائق لنا.

سوف يلاحظ هؤلاء المؤرخون أن أغنى وأقوى دولة في التاريخ، وتتمتع بمزايا لا تضاهى، تقود الجهود المبذولة لتكثيف احتمالات وقوع الكارثة. وأن من يقود الجهود المبذولة للحفاظ على الظروف التي يمكن أن يعيش فيها أحفادنا حياة كريمة هي ما يسمى بالمجتمعات "البدائية": وهي الشعوب والقبائل التي ظهرت منذ فجر التاريخ، والسكان الأصليون.

إن البلدان التي تضم تجمعات كبيرة من السكان الأصليين ذات النفوذ هي في طليعة من يبذل الجهود للحفاظ على كوكب الأرض.في حين أن البلدان التي دفعت السكان الأصليين إلى الانقراض أو التهميش الشديد تتسابق نحو الدمار.

وهكذا تسرع الإكوادور، مع عدد سكانها الأصليين الكبير، إلى الحصول على المساعدة من الدول الغنية للسماح لها بالاحتفاظ باحتياطياتها النفطية الضئيلة تحت الأرض، حيث ينبغي أن تكون.

في هذه الأثناء، تسعى الولايات المتحدة وكندا إلى حرق الوقود الأحفوري، بما في ذلك الرمال النفطية الكندية الخطرة للغاية، والقيام بذلك بأسرع ما يمكن، بينما يشيدان بعجائب قرن من الاستقلال في مجال الطاقة (الذي لا معنى له إلى حد كبير) دون نظرة جانبية إلى الشكل الذي قد يبدو عليه العالم بعد هذا التوجه الشديد نحو تدمير الذات.

ويمكن تعميم هذه الملاحظة: في جميع أنحاء العالم، تكافح المجتمعات الأصلية لحماية ما يسمونه أحيانا "حقوق الطبيعة"، بينما يسخر المتحضرون والمتطورون من هذا السخف.

كل هذا هو عكس ما تتوقعه العقلانية تماما- ما لم يكن هذا هو الشكل المنحرف للعقل والمنطق الذي يمر عبر مصفاة الديمقراطية القائمة بالفعل.

نعوم تشومسكي (2021)، "لأننا نقول ذلك"، ترجمة أحمد الزبيدي، دار المدى للثقافة والفنون، الطبعة الأولى

التتمة في الصفحة 18

كيف نفهم النظام الأبوي (البطريركي)؟

فصل من كتاب «النسوية السوداء « ، تحرير: نرمين مزار وحسين الحاج ، الطبعة الاولى 2023 دار هن.

إن المرض الاجتماعي الأكثر تهديدا للحياة والذي ينقض على جسد الذكور وأرواحهم في أمتنا هو البطريركية (النظام الأبوي). ومع ذلك، فإن معظم الرجال لا يستخدمون كلمة «الأبوية» في الحياة اليومية. لا يفكر معظمهم أبدا في النظام الأبوي ـ ما يعنيه وكيف ينشأ ويستمر. وليس في استطاعة الكثير من الرجال في أمتنا تهجي الكلمة أو نطقها نطقا صحيحا. إن كلمة «أبوية» لا تعد جزءا من أفكارهم اليومية أو خطابهم. والرجال الذين سمعوا الكلمة وعرفوها ترتبط لديهم عادة بتحرير المرأة والنسوية، ولهذا يرفضونها لأنها غير ذات صلة بتجاربهم الخاصة. كنت أقف على منصات للحديث عن النظام الأبوي منذ أكثر من ثلاثين عاما، إنها كلمة أستخدمها يوميا، وغالبا ما يسألني من يستمع إلى من الرجال عما أعنيه بها.

بقلم؛ بل هوكس(1)

لا يوجد ما يدحض مناهضة الرجال القديمة للنسوية باعتبار أنهم يمتلكون السلطة سوى كشف جهلهم الأساسي بأحد الجوانب الرئيسية للنظام السياسي الذي يشكل الهوية الذكورية وإحساسهم بذواتهم من المهد إلى اللحد. غالبا ما استخدم عبارة «الأبوية الرأسمالية العنصرية البيضاء الإمبريالية» لوصف الأنظمة السياسية المتشابكة التي تشكل أساس سياسات أمتنا من بين هذه الأنظمة. النظام الأبوي وهو أكثر النظم التي تعلمنها أثناء تنشئتنا، حتى لو لم تسمع الكلمة مطلقة، لأن الأدوار الأبوية الجندرية تسند إلينا كأطفال مع إرشادات مستمرة لطرق أداء هذه الأدوار بأفضل صورة.

النظام الأبوي نظام سياسي اجتماعي يؤكد على سيطرة الذكور لكونهم ذكوراً ويؤكد تفوقهم على كل شيء وكل شخص لكونهم ضعفاء وخاصة الإناث، ويمنحهم حق السيطرة عليهم وحكمهم ويحفظ تلك الهيمنة من خلال أشكال مختلفة من الإرهاب النفسي والعنف. عندما ولدت أنا وكان أخي يكبرني بسنة واحدة، حدد النظام الأبوي كيف ينظر والدينا إلى كل منا. يؤمن كل من والدينا بالسلطة الأبوية فلقد تعلما التفكير الأبوي من خلال الدين. لقد تعلما في الكنيسة أن الله خلق الرجل ليحكم العالم بما فيه، وأن دور النساء هو مساعدة الرجال على أداء هذه المهام وطاعتهم والاضطلاع دائما بدور ثانوي لمساندة رجل قوي. تعلما أن الله ذاته ذكر. التعاليم ذاتها جرى تعزيزها في كل مؤسسة مروا بها – المدرسة، المحكمة، النوادي، ساحات الملاعب وبما في ذلك الكنائس. اعتنق والداي الفكر الأبوي ككل المحيطين بهما مثل جميع من حولهم، وعلماه لأطفالهما لأنه بدا طريقة فطرية لتنظيم الحياة.

بصفتي ابنتهما، تعلمت أن دوري هو أن أخدم، أكون ضعيفة، أن أتحرر من عبء التفكير. تعلمت أن أعتني بالآخرين وأعولهم وتعلم أخي أن يُخدم، أن يأخذ. أن يكون قوياً في التفكير، وفي وضع الإستراتيجيات وفي التخطيط، تعلم أن يرفض أن يعتني بالآخرين أو أن يعولهم. تعلمت أنه لا يليق بالأنثى أن تكون عنيفة، وأن ذلك «غير طبيعي»، أما أخي، فتعلم أن قيمته تتحدد عبر رغبته في ممارسة العنف،(إذا كان الموقف مناسباً لذلك)، وتعلم أن الاستمتاع بالعنف شيء طيب للفتيان(إذا استدعى الأمر ذلك). وتعلم أن الفتيان لا يجب أن يعبروا عن مشاعرهم. أما أنا، فتعلمت أن الفتيات يمكن لهن وينبغي عليهن أن يعبرن عن مشاعرهن، أو على الأقل بعضًا منها. وعندما عبرت بغضب عن حرماني من لعبة ماء تعلمت كفتاة في أسرة أبوية أن الغضب ليس شعوراً أنثوياً مناسبا، وأن الأمر لا يقتصر على كظمه، بل صرفه والقضاء عليه. عندما عبر أخي بغضب عن حرمانه من لعبة تعلم كصبي في منزل أبوي أن قدرته على التعبير عن الغضب أمر حسن لكن عليه أن يتعلم طبيعة المكان الملائم لإطلاق العنان لغضبه. لأنه لا يجب أن يعارض والديه على أي حال. لكن لاحقا، عندما شب عن الطوق، تعلم أن الغضب مسموح به وأن السماح للغضب بأن يحثه على العنف يساعده على حماية الوطن والأمة.

عشنا في منطقة ريفية، منعزلة عن الآخرين. شكل آباؤنا إدراكنا بالأدوار الجندرية من خلال الطرق التي رأيناهم يتصرفون بها. أتذكر أنا وأخي ارتباكنا بخصوص الأدوار الجندرية، في الواقع كنت أقوى وأعنف من أخي، وسرعان ما أدركنا أن ذلك سيء. وكان أخي لطيفا ومسالماً، فتعلمنا أن ذلك أمر سيء حقا. وعلى الرغم من ارتباكنا في كثير من الأحيان، إلا أننا كنا نعرف حقيقة واحدة مؤكدة، لا يمكننا أن نتصرف بالطريقة التي نريدها، ونفعل ما نشعر به، وكان واضحا أن سلوكنا يجب أن يتبع نصاً جندرياً محدداً سلفًا. لقد تعلم كلانا مصطلح «الأبوية» في الكبر، عندما علمنا أن النص الذي حدد ما يجب أن نكون عليه، والهويات التي يجب أن نخلقها، كان قائماً على قيم الأبوية والمعتقدات حول الجندر.

كنت دائما مهتمة بتحدي الأبوية أكثر من أخي، لأن النظام كان دائما يحرمني أشياء أردت أن أكون جزءاً منها. في حياتنا الأسرية في الخمسينيات، كان البلي لعبة مقصورة على الأولاد. ورث أخي عددًا من كرات البلي من الرجال في عائلتنا، واحتفظ بهم في علبة من الصفيح، كانوا بكل أشكالهم وأحجامهم وألوانهم المبهرة أجمل الأشياء التي رأتها عيني. لعبنا بهم معا، لكنني عادة أتمسك بالبلي الذي أحببته وأرفض مشاركته معه. عندما كان أبي في العمل، كانت أمنا الملازمة بالمنزل راضية تماماً برؤيتنا نلعب بالبلي معا. لكن أبي، الذي نظر إلى لعبنا من منظور أبوي، كان منزعجا مما رآه، حيث رأى ابنته العدوانية والمتنافسة تلعب أفضل من إبنه. كان ابنه سلبيا ، ولا يبدو عليه الاهتمام حقاً بمن يربح و مستعدا لأن يمنح بليه عند الطلب. قرر أبي أن اللعب بهذه الطريقة لابد أن يتوقف وأنني وأمي بحاجة إلى درس حول الأدوار الجندرية الملائمة. ذات مساء، سمح أبي لأخي بأن يجلب علبة البلي المعدنية، أعلنت عن رغبتي في اللعب وقال لي أخي « ليس للفتيات أن يلعبن بالبلي، فهي لعبة الأولاد .» لم يقبل عقلي ذو الأعوام الأربع أو الخمس ذلك وأصررت عل حقي في اللعب فقمت بالتقاط البلي وقذفهم. تدخل أبي وأصدر أمره لي بالتوقف عن اللعبة لكنني لم أستمع إليه. على صوته أكثر وأكثر، ثم رفعني فجأة، وانتزع لوحا من بابنا الخارجي وشرع في ضربي به قائلا لي، «انت مجرد طفلة صغيرة، وعندما أمرك أن تفعلي شيئا، فعليك أن تمتثلي لأمري.» وأخذ يضربني ضربا مبرحا

كي أعترف أنني أدركت خطئي. لفت غضبه وعنفه انتباه الجميع. جلست عائلتنا مصعوقة أمام بورنوغرافيا العنف الأبوي. عاقبني أبي بالجلوس وحيدة في ظلام غرفتي بعد أن انتهى من ضربي. وأتت امي كي تخفف ألمي قائلة بصوتها الجنوبي الرقيق، «لقد حاولت تحذيرك عليك أن تقبلي أنك فتاة صغيرة والفتيات لا يمكنهن أن يصبحن مثل الأولاد». كانت مهمتها في خدمة الأبوية التأكيد على أن أبي كان محقا بوضعي في مكانتي واستعادة النظام الاجتماعي الطبيعي.

أتذكر ذلك الحدث الصادم جيدا لأنها قصة أعيدت روايتها المرة تلو المرة مرة تلو الأخرى. لم يهتم أحد أن إعادة حكيها المستمر قد تحفز كرب ما بعد الصدمة. كانت إعادة حكيها ضرورة لتأكيد رسالة الضعف المطلق والتذكير بها. إن استعادة ذكرى قيام الرجل القوي الكبير بضرب ابنته الصغيرة ضرباً وحشيا، كان بمثابة أكثر من مجرد تذكير لي بمكانتي الجندرية، كان تذكيراً لكل من شاهدوا وتذكروا، لجميع أخوتي الذكور، والإناث، ولأمي المرأة الناضجة أن الأب الأبوي هو الأمر الناهي في منزلنا، وأن علينا أن نتذكر أننا إذا لم نطع قواعده، فلسوف نعاقب، وقد نعاقب حتى الموت هذه هي الطريقة التي تعلمنا بها الأبوية.

لا يوجد ما هو نادر أو استثنائي في هذه التجربة. استمع إلى أصوات الأطفال الناضجين المجروحين الذين شبوا في بيوت أبوية، وستسمع إلى صيغ مختلفة لنفس ذلك الموضوع المذكور. استخدام العنف لتثبيت ما تتلقاه من معتقدات ولتعزيز تقبلنا للأبوية. في كتابه كيف أصل إليك ؟ How Can I Get Through to You يروي تيرانس ريال Terrence Real المعالج النفسي للشئون الأسرية تسلل التفكير الأبوي إلى أبنائه بالرغم من أن والديهم عملوا على تنشئتهم في بيت محب تسود فيه القيم المناهضة للأبوية. يحكي أن ابنه الصغير ألكسندر استمتع بارتداء ملابس باربي إلى أن شاهده الأطفال الذين كانوا يلعبون مع أخيه الأكبر وهو يؤدي شخصية باربي وجعلوه يفهم من خلال نظراتهم وصمتهم الصادم الرافض بأن سلوكه غير مقبول:

«بدون أي ضغينة، أرسل التحديق لابني رسالة مفادها أنه لا يمكنك فعل هذا. والوسيط الذي نقل هذه الرسالة كان عاطفة العار القوية. في سن الثالثة، تعلم الكسندر القواعد. كانت المعاملة الصامتة لمدة عشر ثوان قوية بما يكفي كي تثني ابني من تلك اللحظة فصاعدا عما كان نشاطا مفضلاً. أسمي اللحظات التلقينية تلك «عمليات بث الصدمة الطبيعية» في نفوس الأولاد».

لكي يجري تلقين الأولاد تعاليم الأبوية نجبرهم أن يشعروا بالألم وإنكار مشاعرهم.

حدثت قصصي في الخمسينيات وقصص ريال حديثة. وكلها قصص تؤكد استبداد التفكير الأبوي، وقوة الثقافة الأبوية في السيطرة علينا. ريال واحد من أكثر المفكرين استنارة في موضوع الذكورية الأبوية في أمتنا، ومع ذلك يطلع قرائه أنه عاجز عن إبعاد السيطرة الأبوية عن أولاده، فهم يعانون من اعتداءاتها، كما يعاني جميع الأولاد والفتيات، بدرجة أكبر أو أقل من خلال تأسيس منزل محب وغير أبوي يعرض ريال على أولاده اختيار، أن يكونوا أنفسهم أو أن يتوافقوا مع قوانين النظام الأبوي. يستخدم ريال مفهوم «الأبوية النفسية» ليصف التفكير الأبوي الشائع بين الذكور والإناث. رغم التفكير النسوي المستنير المعاصر الذي وضح أن المفكر الأبوي لا يتحتم أن يكون ذكرا، معظم الناس ما زالت ترى أن الرجال هم مشكلة الأبوية. لكن الموضوع ليس بهذه البساطة. يمكن للنساء أن تتبنى الأبوية في التفكير والأفعال مثل الرجال.

يعد تعريف المعالج النفسي جون برادشو John Bradshaw المتبصر للنظام الأبوي في كتابه خلق الحب Creating Love تعريفا مفيدا: «يعرف القاموس البطريركية أو النظام الأبوي بأنه تنظيم اجتماعي يتميز بهيمنة الأب في العشيرة أو الأسرة في كل من الوظائف المنزلية والدينية». تتميز الأبوية بسيطرة وقوة الذكر. ويوضح أن «القواعد الأبوية لا تزال تحكم معظم الأديان العالمية والأنظمة المدرسية والأسرية في العالم». بشرحه لأكثر هذه القواعد ضرراً، يعد برادشو الطاعة العمياء، الأساس الذي يقوم عليه الأبوية، قمع العواطف عدا الخوف، تدمير إرادة الفرد، وقمع أي تفكير يخرج عن طريقة تفكير السلطة». يصف برادشو أكثر القوانين تدميرا في التفكير الأبوي الذي يشكل مبادئ ثقافتنا. يجري تأهيلنا اجتماعيا ذكوراً وإناثًا لنتوافق مع هذا النظام. معظمنا تعلم المواقف الذكورية في عائلتنا، ومعظم الوقت علمتنا إياها أمهاتنا. هذه العقلية تعززت في المدارس والمؤسسات الدينية.

أدى وجود أسر تعولها نساء في هذه الآونة إلى انتشار افتراض أن أطفال تلك الأسر لا يتعلمون القيم الأبوية بسبب عدم وجود ذكر في المنزل. يفترض أصحاب هذه الافتراض بأن الرجال وحدهم معلمو التفكير الأبوي. إلا أن الكثير من تلك الأسر التي تعولها نساء تؤيد التفكير الأبوي وتشجعه بحماسة أشد كثيرا من الأسر المكونة من الوالدين كلاهما، نظرا لأنهن لا يمتلكن واقعا تجريبيا حتى يستطعن تحدي الأوهام الزائفة عن الأدوار الجندرية، النساء في تلك الأسر أكثر ميلا لإضفاء المثالية على الدور الأبوي للذكر والدور الأبوي للرجال أكثر من النساء اللاتي يعشن مع الرجال الأبويين كل يوم. نحتاج إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه النساء في التكريس للثقافة الأبوية واستدامتها، حتى نتمكن من تعريف الأبوية كنظام مدعوم من النساء والرجال على قدم المساواة، حتى وإن كان الرجال يحصلون على مكاسب أكبر من هذا النظام. إن تفكيك الثقافة الأبوية وتغييرها عمل يجب على الرجال والنساء القيام به معا.

من الواضح أننا لن نتمكن من تفكيك أي نظام طالما أننا ننخرط في إنكار جماعي لتأثيره على حياتنا. تتطلب السلطة الأبوية هيمنة الذكور بأي وسيلة ممكنة، ومن ثم فهي تدعم العنف المتحيز جنسيا وتعززه وتتغاضى عنه. نسمع الكثير عن العنف المتحيز جنسيا في الخطابات العامة عن الاغتصاب والعنف المنزلي، إلا أن أكثر صور العنف الأبوي انتشارا هي ما يحدث داخل المنزل بين الوالدين والأطفال. يهدف هذا النوع من العنف إلى تعزيز نموذج المسيطر، حيث يُسَّلم من لا يمتلكون السلطة الرمز السلطة الحاكم ويحصل على الحق في الحفاظ على هذه القاعدة من خلال ممارسات القهر والتبعية والخضوع.

يمثل منع الذكور والإناث من قول حقيقة ما يحدث لهم في الأسرة إحدى طرق الحفاظ على الثقافة الأبوية. تفرض الغالبية العظمى من الأفراد قاعدة مسكوت عنها في الثقافة ككل تطالبنا بالحفاظ على أسرار النظام الأبوي، ومن ثم حماية سلطة الأب. يجري التمسك بقاعدة المسكوت عنه هذه عندما ترفض الثقافة أن يصل الجميع بسهولة حتى إلى كلمة «الأبوية». لا يتعلم معظم الأطفال ماذا يطلقون على هذا النظام ذي الأدوار الجندرية الممأسسة، لذلك نادراً ما نسميه في الكلام اليومي. هذا الصمت يعزز الإنكار، فكيف يمكننا التنظيم لتحدي وتغيير نظام لا يمكننا تسميته؟

ليست مصادفة أن تبدأ النسويات في استعمال كلمة «الأبوية» بدلاً من كلمتي «الشيفونية الذكورية» و«التحيز الجنسي» الأكثر شيوعاً. أرادت هذه الأصوات الشجاعة أن يصبح الرجال والنساء أكثر وعيا بالطرق التي تؤثر بها الأبوية علينا جميعا في الثقافة الشعبية. لم تكن تلك الكلمة تستخدم أثناء ذروة نشاط

الحركة النسوية المعاصرة إلا بالكاد. لم تكن الناشطات المناهضات للذكور أكثر حماسا من نظرائهن الذكور المنحازين جندريا للتأكيد على النظام الأبوي والطريقة التي يعمل بها. لأن القيام بذلك كان سيكشف تلقائيا عن فكرة أن للرجال السلطة كلها وأن النساء بلا حول أو قوة، وأن جميع الرجال ظالمون والنساء لسن إلا ضحايا دوماً من خلال إلقاء الناشطات اللوم على الرجال وحدهم في استدامة التحيز

الجندري يستطعن الحفاظ على ولائهن للسلطة الأبوية، وسعيهن النهم للسلطة. لقد قمن بإخفاء رغبتهم في السيطرة بأن لبسن عباءة الضحايا.

مثل العديد من النسويات الراديكاليات المثاليات، تَحَدَّيتُ الفكرة المضللة التي طرحتها النساء اللواتي قد سئمن من الاستغلال والاضطهاد الذكوري، فكرة أن الرجال هم «العدو». في أوائل عام 1984، أدرجت في كتابي النظرية النسوية: من الهامش إلى المركز فصلا بعنوان «الرجال: رفاق النضال» استحث فيه أنصار السياسة النسوية على تحدي أي خطاب يلقي باللوم على الرجال وحدهم في استمرار النظام الأبوي وهيمنة الذكر:

«تشجع الأيديولوجية الانفصالية النساء على تجاهل الأثر السلبي للتمييز الجنسي على شخصية الذكر وتشدد على الاستقطاب بين الجنسين. وفقا لجوي جاستيس، يؤمن الانفصاليون أن هناك منظورين أساسيين» في مسألة تسمية ضحايا التحيز الجنسي: «هناك منظور أن الرجال يقمعون النساء، وهناك منظور أن الناس مجرد بشر، وأننا جميعا نتأذى من الأدوار الجندرية المتزمتة.» كلا المنظورين يصفان مأزقنا بدقة. الرجال يقمعون النساء فعلا، ونحن جميعا نتأذى من صرامة الأدوار المتحيزة جنسياً. كلا الحقيقتان تتعايشان معا. لا يمكن تبرير القمع الذكوري للنساء عن طريق الإقرار بأن هناك طرق يتأذى بسببها الرجال من الأدوار المتحيزة جنسيا الجامدة. يجب أن تعترف الناشطات النسويات بذلك الألم وأن تعملن على تغييره- إنه موجود، وهو لا يمحو أو يقلل من مسؤولية الذكور في دعم سلطتهم واستمرارها في ظل النظام الأبوي لاستغلال النساء وقمعهن بما هو أشد خطورة من الإجهاد النفسي الحقيقي والألم العاطفي الناجم عن امتثال الذكور الأنماط الأدوار المتحيزة جنسيا الجامدة».

أكدت في هذا المقال على أن دعاة النسوية يتواطئون مع الألم الواقع على الرجال المجروحين من النظام الأبوي حين يقدمون الرجال بشكل خاطئ، على أنهم ذوي قوة دائما وأبدا، وعلى أنهم يجنون الامتيازات فقط من طاعتهم العمياء للنظام الأبوي. أكدت على أن الأيديولوجية الأبوية تغسل أدمغة الرجال ليعتقدوا أن هيمنتهم على النساء ذات فوائد بينما هي ليست كذلك:

«تؤكد الناشطات النسويات معظم الوقت أن علينا باستمرار تسمية هذه الأفعال بأنها تعبير عن علاقات القوة الفاسدة، وعدم سيطرة المرء على أفعاله عموما، والعجز العاطفي، وأقصى درجات اللاعقلانية، وفي كثير من الحالات، جنون تام. إن الاستيعاب السلبي للذكور داخل أيديولوجية التحيز الجنسي يمكّن الرجال من تفسير هذا السلوك المزعج على نحو إيجابي. طالما ظل غسل الرجال دماغياً بحيث يساوون بين الهيمنة العنيفة وإساءات النساء اللواتي يتمتعن بالامتيازات الاجتماعية، فلن يفهموا الضرر الواقع عليهم أو على الآخرين، ولن يكون لديهم أي دافع للتغيير. تتطلب الأبوية من الرجال أن يصبحوا معاقين عاطفيا وأن يظلوا كذلك. نظراً لأن النظام الأبوي يحرم الرجال من الحصول على إرادتهم الحرة، فمن الصعب على أي رجل من أي فئة أن يثور ضده، وألا يكون مخلصا للوالد الأبوي سواء أكان ذلك الأبوي ذكرا أو أنثى».

كان الرجل الذي ربطتني به علاقة لأكثر من 12 عاما واقعا تحت صدمة الديناميات الأبوية المتجذرة في أصول عائلته. عندما قابلته كان في العشرينات من عمره، بينما قضى سنوات نشأته بصحبة أب عنيف ومدمن كحول، تغيرت أحواله عندما بلغ الثانية عشرة من عمره، وانتقل للعيش مع أمه. في السنوات المبكرة لعلاقتنا تحدث بكل صراحة عن عدائه لأبيه الذي أساء معاملته وغضبه منه. لم يكن يهتم بمسامحته أو فهم الظروف التي شكلت حياة والده وأثرت عليها، سواء في طفولته أو حتى في حياته العملية كرجل عسكري. ففي السنين الأولى لعلاقتنا، كان ينتقد هيمنة الذكور على النساء والأطفال انتقادا لاذعاً. ورغم عدم استخدامه لكلمة الأبوية فقد فهم معناها وعارضها. وكثيرا ما أدى أسلوبه الهادئ ولطف تعامله

إلى تجاهل الناس له باعتباره من الضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة. وعند بلوغه عامه الثلاثين، تطبع بشخصية أكثر ذكورية متبنيا ذلك النموذج المسيطر الذي انتقده ذات مرة، وارتدى عباءة الأبوية. واكتسب احتراما أكبر وصار محط النظر، فانجذبت إليه النساء، وصار موضع اهتمام أكبر في المجالات العامة، وتوقف انتقاده للسيطرة الذكورية وشرع في التحدث بلغة أبوية خالصة مرددا تلك العبارات المتحيزة جنسيا نفسها التي كانت تزعجه في الماضي.

كانت هذه التغيرات في تفكيره وسلوكه ناجمة عن رغبته في أن يكون مقبولا يثبت دعائم وجوده في مكان عمله الذي يتسم بعلاقات أبوية ويبرر طموحه في الترقي، لكن قصته ليست غريبة، ففي كثير من الأحيان يتبنى الأبوية الأولاد الذين يتعرضون لوحشية النظام الأبوي والذين هم ضحاياه، وهم يجسدون نفس الذكورة الأبوية المسيئة التي سبق لهم أن اعترفوا اعترافا واضحا أنها شر. فقليل ممن تعرضوا للإيذاء الوحشي كأولاد باسم الذكورة الأبوية الذين يقاومون بشجاعة عملية غسيل المخ ويحافظون على صدقهم مع أنفسهم أما معظم الذكور فيتوافقون مع النظام الأبوي بطريقة أو بأخرى.

في الواقع، جرى إسكات النقد النسوي الراديكالي للنظام الأبوي عمليا في ثقافتنا، ولم يعد خطاباً ثقافياً متاحاً إلا للنخب المثقفة، حتى في تلك الدوائر، يعتبر استخدام كلمة «الأبوية» أمراً قديماً. وفي كثير من محاضراتي غالبا ما أجد الحاضرين يضحكون عندما استخدم عبارة «الأبوية الرأسمالية العنصرية البيضاء الإمبريالية» لوصف نظامنا السياسي القوي. لم يشرح أحد أبدا سبب كون تسمية هذا النظام تسمية دقيقة أمراً مضحكا. والضحك بحد ذاته سلاح إرهاب أبوي، وهو بمثابة إنكار لما جرى تسميته وتنصل منه. يفترض هذا أن الكلمات نفسها هي التي تمثل إشكالية وليست النظام الذي تصفه. إنني أفسر هذا الضحك على أنه وسيلة الجمهور لإظهار عدم الارتياح عندما يطلب منه التحالف مع النقد الرافض للأبوية المناهض لها. يريد هذا الضاحك أن يذكرني أني إذا تجرأت على تحدي النظام الأبوي علانية، فأنني أخاطر بعدم أخذي على محمل الجد.

يخشى المواطنون في هذه الأمة تحدي النظام الأبوي حتى لو كانوا يفتقرون إلى الوعي الواضح بأنهم خائفون؛ لذلك فإن قواعد

النظام الأبوي متجذرة بعمق في اللاوعي الجمعي لدينا، وكثيراً ما أخبر الجمهور بأننا لو طرق كل منا الأبواب سائلا عما إذا كان يتعين علينا إنهاء العنف الذي يمارسه الذكور ضد النساء، فإن معظم الناس سيدعمون ذلك دعما مطلقا، لكن إذا أخبرتهم بأنه لا سبيل لإيقاف عنف الذكور ضد النساء إلا بإنهاء هيمنتهم عبر استئصال النظام الأبوي، فإنهم سيبدؤون في التردد، وتغيير موقفهم؛ فعلى الرغم من المكاسب العديدة التي حققتها الحركة النسوية المعاصرة متمثلة في تحقيق قدر أكبر من المساواة للمرأة بوصفها قوة عمل وقدر أكبر من التسامح مع التخلي عن الأدوار الجندرية الجامدة، فإن الأبوية كنظام لا تزال على حالها وما يزال الكثير من الناس يعتقدون أنها ضرورية لاستمرار بقاء النوع البشري على قيد الحياة، وبحسب ما يبدو هذا الاعتقاد مثيراً للسخرية؛ فقد أدت الأساليب الأبوية المتبعة في تنظيم الأمم، لا سيما الإصرار على العنف باعتباره وسيلة للهيمنة الاجتماعية، إلى القضاء على حياة الملايين من الأشخاص على كوكبنا.

وحتى نعترف اعترافاً جماعياً بالضرر الذي يحدثه النظام الأبوي والمعاناة التي يتسبب بها، فلن نستطيع معالجة آلام الذكور النفسية ولن نستطيع أن نطالب للرجال بحقهم في أن يكونوا كاملين وفي أن يكونوا مانحين للحياة وداعمين لها. بالطبع، بعض الرجال الأبويين جديرون بالاعتماد عليهم، بل إنهم يعولون أسرهم ويقدمون رعاية كريمة لهم، لكنهم لا يزالون سجناء لدى نظام يقوض صحتهم العقلية.

النظام الأبوي يعزز الجنون، وهو أصل العلل النفسية التي تثقل كاهل الرجال في بلدنا، ومع هذا لا يوجد قلق جماعي بشأن المحنة التي يعيشها الرجال، تتعرض سوزان فالودي Susan Faludi للنظام الأبوي في كتابها «الخديعة: خيانة الرجل الأمريكي : Stiffed: The Betrayal of the American Man » حيث تقول :

« اطلب من النسويات تشخيص مشكلات الرجال وستحصل غالبا على تفسير واضح للغاية؛ يعاني الرجال من أزمة لأن النساء يتحدين هيمنة الذكور كما ينبغي لهن ويطالبن مشاركة الرجال تولي زمام الأمور في المجال العام ولا يستطيع الرجال تحمل ذلك، وأسألوا مناهضي النسوية وستحصلون على تشخيص مماثل في جانب من جوانبه؛ فالرجال يمرون بوقت عصيب - كما يقول العديد من النقاد المحافظين - لأن النساء قد تجاوزن مسألة المطالبة بالمعاملة المتساوية ويحاولن الآن انتزاع السلطة والسيطرة من أيدي الرجال.. والرسالة الضمنية هي ألا يمكن للرجال أن يكونوا رجالاً إذا لم يكونوا مسيطرين، بل مجرد خصيان، تتجذر كل من وجهتي النظر النسوية والمناهضة للنسوية في التصور الأمريكي الحديث على وجه الخصوص تتمثل في أنه لكي يكون الرجل رجلا فإنه يجب أن يكون مسيطراً وأن يشعر بالسيطرة طوال الوقت».

مع هذا، لا تسائل فالودي أبداً مفهوم السيطرة ولا تخطر ببالها أبداً الفكرة القائلة بأن الرجال كانوا مسيطرين إلى حد ما وأقوياء وراضين عن حياتهم نوعاً ما قبل الحركة النسوية المعاصرة فكرة خاطئة.

لقد حرم النظام الأبوي الذكور من هنائهم العاطفي الكامل، والذي لا يماثل. الشعور بالتحقق والنجاح والقوة بسبب قدرة المرء على فرض سيطرته على الآخرين لمواجهة آلام الذكور وأزمتهم بحق، علينا أن نستعد كأمة للكشف عن الحقيقة المؤلمة القائلة بأن الأبوية خربت نفوس الرجال في الماضي وما يزال يخربها في الحاضر. إذا كانت الأبوية مجزية حقا، فما كان ليوجد كل هذا العنف والإدمان السائد في الحياة الأسرية، لأن النسوية لم تخلقه. إذا كانت الأبوية مجزية، فما كان ليظهر كل هذا السخط المتزايد الذي يشعر به الرجال في حياتهم العملية، وهو سخط موثق باستفاضة في أعمال ستادز تيركل ويتردد صداه في رسالة سوزان فالودي. يتضح بطرق عديدة أن كتاب فالودي لم يكن سوى خيانة أخرى للرجل الأمريكي لأنها تهدر وقتا طويلاً في محاولة عدم التصدي للأبوية حتى وصلت إلى حد الفشل في التأكيد على ضرورة إنهائها إذا أردنا تحرير الرجال، فتكتب بدلاً عن ذلك:

«بدلاً من التساؤل عن لماذا يقاوم الرجال نضال النساء لحياة أكثر حرية وصحة. بدأت أتساءل عن سبب امتناع الرجال عن الانخراط في نضالهم، لماذا لم يقدم الرجال ردة فعل منهجية أو معقولة لمأزقهم برغم تصاعد نوبات غضبهم العشوائية بالنظر إلى الطبيعة المهينة وغير المقبولة لمطالب الرجال لإثبات أنفسهم في ثقافتنا، لماذا لا يثور الرجال؟ لماذا لم يستجيب الرجال لسلسلة الخيانات في حياتهم كإخفاق آباءهم في الوفاء بوعودهم بشيء مساو للنسوية؟»

لاحظ أن فالودي لا تجرؤ على المخاطرة بإثارة حنق النسويات باقتراح أن الرجال يمكنهم العثور على خلاصهم في الحركة النسوية ولا تتحمل مخاطرة تنفير القراء الذكور المحتملين المعادين للنسوية بشدة باقتراح أن لديهم ما يكسبونه من الانخراط في النسوية. حتى الآن في أمتنا، تصبح الحركة النسوية الطليعية هي النضال الوحيد من أجل العدالة الذي يؤكد على الحاجة إلى القضاء على النظام الأبوي، لكن ما من جمع نسائي معتبر تحدى الأبوية ولم تتحد أي مجموعة من الرجال معا لقيادة النضال. ليست الأزمة التي تواجه الرجال أزمة ذكورة، بل هي أزمة الذكورية الأبوية. وإلى أن نجعل تلك التفرقة واضحة، سيظل الرجال خائفون من أي نقد يوجه للأبوية بوصفه يمثل تهديدًا لهم. يخص المحلل تيرانس ريال الأبوية السياسية ويرى أن العبء يقع على كاهلها إلى حد كبير في استمرار التمييز على أساس الجنس ويوضح أن الأبوية النفسية التي تخربنا جميعا منغرسة عميقا في نفوسنا:

«الأبوية النفسية هي دينامية بين تلك الصفات التي حُكم عليها بأنها «ذكورية» و«أنثوية»، حيث يجري إعلاء من نصف صفاتنا الإنسانية بينما يجري الحط من قيمة من النصف الآخر. يشارك الرجال والنساء كلاهما في هذا النظام القيمي المعذب. الأبوية النفسية هي «رقصة مهينة»، شكل منحرف من التواصل الذي يستبدل العلاقة الحميمية الحقيقية بطبقات معقدة ومستقرة من السيطرة والخضوع والتواطؤ والتلاعب، وهي نموذج غير معترف به من العلاقات التي تغلغلت في الحضارة الغربية جيلا بعد جيل، مشوهة كلا الجنسين ومدمرة للرابط الشغوف بينهما».

من خلال تسليط الضوء على الأبوية النفسية، نرى أن الجميع متورطون ونتحرر من التصور الخاطئ أن الرجال هم الأعداء. من أجل إنهاء الأبوية علينا تحدي وجهها النفسي وتجلياتها المادية في الحياة اليومية. ثمة أناس قادرون على نقد الأبوية لكن غير قادرين على التصرف بسلوك مخالف لها.

من أجل إنهاء الألم الذكوري والاستجابة عمليا للأزمة الذكورية علينا أن نسمي المشكلة باسمها. علينا أن نعترف بأن المشكلة هي الأبوية وأن نعمل للقضاء عليها. يقدم تيرانس ريال هذه الرؤية القيمة: «استعادة تمام الصحة عملية محفوفة بالمخاطر بالنسبة للرجال أكثر مما كان عليه الحال بالنسبة إلى النساء، وهي عملية أكثر صعوبة وأعمق تهديدًا بحق للثقافة في العموم». إذا كان مقدراً للرجال أن يستعيدوا الفطرة الطيبة للذكور، إذا كان مقدراً لهم أن يستعيدوا انفتاح القلب والصدق في التعبير العاطفي اللذان يمثلان أساس العافية، يجب علينا تصور بدائل للذكورة الأبوية. يجب علينا جميعا أن نتغير.

الترجمة خديجة يوسف، نرمين طنطاوي، سيلفيا عزمي، حسين الحاج، مريم عرابي، أسامة عامر، هبة مصطفى، علا باهي، نرمين نزار. الفصل الثاني من كتاب «إرادة التغيير: الرجال والذكورة والحب» The Will to Change: Men, Masculinity, and Love الصادر عام 2004 .

هل تحتاج البيئة إلى ماركس؟

بقلم مارثا إ. جيمينيز

تتكون هذه المساهمة من مقتطفات من خاتمة مقال يحمل نفس العنوان نُشر في Organization & Environment، المجلد 13، العدد 3 (سبتمبر 2000)، 292-304، ويُعاد نشره هنا بإذن من المؤلفة. Organization & Environment هي مجلة فصلية تصدر عن Sage Publications. يستند المقال إلى محاضرة أُلقيت في مؤتمر العلماء الاشتراكيين، Borough of Manhattan Community College، City University of New York، مارس 2000.

هل تحتاج البيئة إلى ماركس؟ أتساءل، في هذه المرحلة، ما هي البيئة، لأنها تبدو مصطلحًا عامًا، مثل التمييز الجنسي أو العنصري، يغطي مجموعة متنوعة من الظواهر على نطاق واسع وصغير ناتجة عن أسباب مختلفة وتسمح بتطوير مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأيديولوجيات والأطر النظرية المتناقضة. أحبذ إعادة صياغة السؤال على النحو التالي: هل ماركس والماركسية أمران عرَضيان أم أساسيان في النضال ضد تدهور البيئة وجميع أشكال الاستغلال والقمع؟ رغم أنهما قد يبدوان غير ذي صلة بالنسبة للمناضلين البيئيين في سياق نضالاتهم اليومية، فإن الحاجة إلى نظرية شاملة قادرة على إلقاء الضوء على الروابط الضرورية بين قضايا تبدو منفصلة ستصبح واضحة مع مرور الوقت، حيث سيتعلم المناضلون من تجاربهم أن هناك عوائق رأسمالية هيكلية تعوق فعالية تغييراتهم الفردية في السلوك ونجاحاتهم القانونية والسياسية. لهذا السبب من المهم ألا يقتصر الماركسيون على النقد النظري. يجب أن يشاركوا في نضالات محددة، وأن يستفيدوا من تجاربهم، وأن يشاركوا معارفهم مع أولئك الذين قد تختلف آراؤهم ولكن أهدافهم السياسية قد تكون هي نفسها. لكن هذا لا يعني أن العمل النظري يجب أن يكون ثانويًا بالنسبة للانخراط السياسي. على العكس، مع تزايد وضوح طبيعة النظام الرأسمالي العالمي، فإن تسارع حركة رأس المال واليد العاملة يخلقان ظروفاً مواتية لبروز منظمات إقليمية عابرة للحدود وحركات للطبقة العاملة. وفي الوقت نفسه، يتزايد استغلال الطبيعة وتداول النفايات والملوثات والفيروسات والأمراض المعدية والطفيليات والأمراض النباتية والحيوانية، فضلاً عن النباتات والحيوانات السليمة التي يجري انتزاعها عمداً أو عن غير قصد من بيئتها الطبيعية، ما يسلط الضوء على الطابع العالمي لمعظم المشاكل البيئية. مع تفاقم الوضع على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية، سيكون من الضروري اللجوء إلى التحليل الماركسي التاريخي لظروف وجودها وإعادة إنتاجها على مر الزمن، وإنشاء هيئات تنظيمية وتخطيطية. ستصبح المساهمات الماركسية في علم البيئة، التي على الرغم من أهميتها وراهنتيها، إلا أنها اليوم مقتصرة إلى حد كبير على الأكاديميين، أكثر أهمية حينها.

تكشف القراءة المتأنية لأعمال ماركس وإنجلز أن اقتصادهما السياسي، الراسخ في فرضيات مادية، يحتوي على مقولات نظرية وتوجهات منهجية مهمة للتحليل النظري للعوامل المحددة للوضع البيئي الحالي ولتطوير إيكولوجيا ماركسية تستند إلى المبادئ البيئية التي تشكل جوهر النظرية الماركسية. إن مفهوم التطور المشترك للطبيعة والمجتمع متأصل في مبادئ المادية التاريخية. تفترض التنمية البشرية، وتحقيق الإمكانات البشرية، وظهور احتياجات ومواهب جديدة، إنتاج وإعادة انتاج الحياة وسبل العيش المادية، وهي عمليات يتحول من خلالها البشر والطبيعة ويدعمان بعضهما البعض. يفترض ماركس وجود عملية تبادل أيضي اجتماعي (*) بين البشرية والطبيعة، ويحدد، في ظل الرأسمالية، وجود صدع أيضي (**) ناجم عن الممارسات الزراعية والتجارية التي تستنزف الأرض دون تجديد مواردها وتحرم مناطق بأكملها من ظروفها الطبيعية للإنتاج. يرفض ماركس وإنجلز التقسيم الجذري بين الطبيعة والمجتمع الذي يقترحه علم البيئة، والذي يرى أن المجتمعات تواجه حدودًا طبيعية لا يمكن تجاوزها، ويقترحان نظرية مادية وديالكتيكية للعلاقة بين البشر والطبيعة. إن للتنظيم الاجتماعي والبشر حدودا طبيعية مادية وملزمة معا، بينما تعمل من خلال الظروف الاجتماعية التي يحددها مستوى تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج القائمة. بعبارة أخرى، في مواجهة المادية المجردة الكامنة في المنظورات البيئية السائدة، التي تجمع، بسبب وجهة نظرها غير الديالكتيكية، بين فهم مثالي لأسباب المشاكل البيئية وما يعادل فهمًا ماديًا مبتذلًا للحدود الطبيعية، تطرح الماركسية نهجًا ديالكتيكيًا يحافظ على الجانب المادي للطبيعة وقوانينها مع الاعتراف بقدرة البشرية على صنع التاريخ.

قال ماركس إن العائق أمام تراكم رأس المال هو رأس المال نفسه، الذي يتجلى في أزمات دورية من الإفراط في الإنتاج ونقص الاستهلاك، وتدهور ظروف الانتاج التدريجي، وتقلبات الصراعات الطبقية، والتراجع، والتقدم، والجمود. كلما زادت آثار السوق الحرة المدمرة على الطبيعة أصبحت الحاجة إلى نقيضها (أي الوقاية والتنظيم والتخطيط) أكثر وضوحًا. كتب أبتون سينكلير Upton Sinclair رواية «الغاب» (1905) لتسليط الضوء على الظروف غير الإنسانية التي كان يعمل ويعيش فيها عمال المسالخ. ومع ذلك، كما قال هو نفسه، بدلاً من أن يمس قلوب الأمريكيين، نجح في أن يمس مَعداتهم، وهكذا ولدت إدارة الغذاء والدواء. من الممكن أن ينجح المناضلون البيئيون، الذين يناضلون ضد استغلال الطبيعة ويدعون إلى تغيير نوعي في علاقتنا بالبيئة وأشكال الحياة الأخرى، رغم شكوكهم الحالية تجاه ماركس والماركسية، إلى تحرير الطاقة الجماعية اللازمة لزعزعة عبادة السوق الحرة والمنافسة والنمو الاقتصادي اللامتناهي في الوعي العام، ما يمهد الطريق لتغييرات اجتماعية تهدف إلى إنهاء استغلال الطبيعة، وكذلك استغلال العمل. رغم ذلك، فإن مثل هذه التغييرات لا تَحدث تلقائيًا؛ ففي غياب حوار أحمر- أخضر شامل معمم وقائم على المبادئ، فإن أفضل ما يمكن أن نأمله هو تحسن ظروف المحظوظين البيئية. هل تحتاج البيئة إلى ماركس؟ هل هناك شك في ذلك؟

https://monthlyreview.org/articles/does-ecology-need-marx/

(*)- التبادل الأيضي: يُقصَد به التبادل المادي والطاقي الأساسي بين المجتمع البشري والطبيعة. (المترجم)

(**)- الصدع الأيضي: هو عملية الانقطاع التي تقع في التبادل الأيضي. (المترجم)

مارثا إ. جيمينيز http://csf.colorado.edu/martha/

أستاذة مشاركة في علم الاجتماع بجامعة كولورادو Colorado في بولدر Boulder. وهي مؤلفة العديد من المقالات والفصول في الكتب حول النظرية الديموغرافية والنظرية النسوية الماركسية والسياسة الأمريكية في مجال الاحصاء العرقي/الإثني. وهي رئيسة التحرير المؤسسة لشبكة Progressive Sociologist Network (PSN) http://csf.colorado.edu/psn/ وشبكة Progressive Population Network (PPN) http://csf.colorado.edu/ppn/.

فلسطين، أي استراتيجية من أجل التحرير؟

بقلم؛ إنزو تريسو Enzo Tresso

بعد إبادة جماعية دامت عامين، وخطر خطة ترامب، باتت مسألة الاستراتيجية ملحة بنحو غير مسبوق بالنسبة للحركة الفلسطينية. بينما يمثل الوضع في غزة انعطافا في الموجات الطويلة للنضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني، تقتضي الكارثة الحالية العودة إلى الكنز المفقود من الأفكار الاستراتيجية في اليسار الماركسي العربي في سنوات 1960 و1970 من أجل التقدم بنهج آخر يرسم أفق تحرر وطني واجتماعي حقيقي لفلسطين والمنطقة.

سنخرجُ ،

قلنا : سنخرج من أوّل البحرِ

بعد قتيلٍ، وخمسةِ جرحى ، وخمسِ دقائقْ

وبعد سقوط الطوائف حول اشتباك الحديد المدوّي مع العائلهْ

سنخرجُ من كل بيت رآنا نُدَمِّر دبابةً قُربَهُ أو علينا

سنخرجُ من كلّ مترٍ ، ومن كلّ يومٍ ، كما يخرج البدوُ منّا.

سنخرج

محمود درويش، "سنخرج"، 1986.

« إذا أرادت هذه اللحظة أن يكون لها معنى يتجاوز مجرد البقاء على قيد الحياة، فيجب أن تبدأ بمحاسبة الذات. لا يمكننا أن نحتفظ بغضبنا تجاه القوى الأجنبية بينما نلتزم الصمت تجاه إخفاقاتنا، وافتقارنا إلى الرؤية والقيادة. [...] يجب إعادة تعريف المقاومة أيضاً. عندما لا يجلب الكفاح المسلح سوى الدمار للأشخاص أنفسهم الذين يدعي الدفاع عنهم، ينتهي به الأمر إلى خدمة المحتل بدلاً من محاربته. لا يتعلق الأمر بالدعوة إلى التخلي عن الكفاح المسلح، بل بإعطائه هدفاً. يجب أن تخدم المقاومة رؤية سياسية، و ليس أن تستمر كمجرد رد فعل. إن العنف بدون استراتيجية يعزز ادعاء المحتل بـ"الدفاع الشرعي" ويضعف ادعاءنا؛ فسلطته تستمر بتحويل 'أمنه' إلى خضوعنا [1].»

هكذا يبرز الصحفي الغزاوي محمود مشتهى التحديات التي تواجه الحركة الوطنية الفلسطينية بعد عامين من الإبادة الجماعية. الارتياح القلق بعد فترة هدوء – الهدنة التي خرقتها إسرائيل مراراً وتكراراً منذ دخولها حيز التنفيذ – في حرب الإبادة الجماعية، ولكن أيضاً شبح تهديدات جديدة: تهديد استئناف الحرب، بدفع من التحالف اليميني المتطرف الحاكم في إسرائيل؛ وتهديد خطة ترامب الاستعمارية المتطرفة التي تهدف إلى قطع رأس الساحة السياسية الفلسطينية وتحويل قطاع غزة إلى محمية استعمارية تقودها الولايات المتحدة – هذه هي نواياه على أي حال، ويبقى أن نرى ما إذا كان سيفلح في تنفيذها كما هي؛ وأخيراً، خطر بـ«حل» هجين لـ«القضية الفلسطينية» يجمع خطط الإمبريالية ومشروع الضم الاستعماري الإسرائيلي. سيناريو ستشهد فيه غزة، بشكل متسارع، العملية التي تفتك بالضفة الغربية.

[1] Mahoud Mushtaha, « Gaza must decide its own political future — before the world does for us », +972 Magazine, 16/10/2025,

[2] Antonio Gramsci, Cahiers de prison. Cahiers 6-7-8-9, Paris, Gallimard, 1983, Cahier 9, § 7, p. 412.

ثمة، في مواجهة هذا الخطر، حاجة إلى التساؤل عن حدود استراتيجية القيادات الفلسطينية، بينما تثمل الإبادة الجماعية في غزة بلا شك نهاية أو بداية النهاية – الكابوسية – لدورة سياسية بدأت في عام 1964، ويمثل منعطفاً في الموجات الطويلة للنضال الوطني للشعب الفلسطيني. برغم فشل إسرائيل في بلوغ أهدافها الحربية المعلنة في أعقاب 7 أكتوبر 2023، وعدم ظهور أي بوادر لحل أزمة الدولة الاستعمارية، تشهد الإبادة الجماعية التي تشهدها غزة في الآن ذاته على مأزق البرنامج الاستراتيجي للقيادات، أو على الأقل الرؤية السياسية التي تهيمن على الساحة السياسية الفلسطينية منذ تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964.

غالباً ما اتخذت القيادات الفلسطينية، في مواجهة دولة استعمارية تحظى بتفوق ساحق في ميزان القوى، خيارات انتهازية ثبت أنها كارثية: فقد فضلت حركة فتح أهون الشرور المتمثل في التفاوض مع الدولة الاستعمارية – وهو ما لم يمنعها قط من السعي إلى خلق ميزان قوى، بما في ذلك على الصعيد العسكري – من أجل الحصول على دولة شبحية، بل وحتى دمية؛ ومن جانبها، راهنت القيادات التاريخية لليسار في منظمة التحرير الفلسطينية على التحالف بين الشارع العربي والفلسطيني ومختلف التعبيرات البرجوازية القومية العربية؛ وأخيراً، فضلت جميع منظمات الحركة الوطنية الفلسطينية التحالف مع أسوأ الأنظمة الرجعية في الشرق الأوسط والشرق الأدنى، بزعم مواجهة الإمبريالية، على حشد جماهير المنطقة.

«يغدو كل شر كبير صغيراً إذا قورن بشر أكبر منه، وهكذا إلى ما لا نهاية»، هذا ما كتب غرامشي في دفاتر السجن، قبل أن يضيف:» لا يتعلق الأمر سوى بالشكل الذي تتخذه عملية التكيف مع حركة تراجع، حيث تسمح قوة فعالة بتطورها في حين أن القوة المضادة لها مصممة على الاستسلام تدريجياً عبر مراحل صغيرة، وليس دفعة واحدة، مما سيساعد، من خلال تكثيف التأثير النفسي، على ظهور قوة منافسة نشطة، أو تعزيزها إذا كانت موجودة [2]».

إذا كان توقيع اتفاقيات أوسلو بين ياسر عرفات وحكومة رابين-بيريز، الذي شكل استسلامًا حقيقيًا لقيادة حركة فتح، قد «كثف» «تأثيرًا نفسيًا» من هذا النوع وسمح لقوى سياسية جديدة، تشكلت في سنوات 1980، سواء حركة حماس أو حركة الجهاد الإسلامي، فإن هذه التشكيلات البرجوازية الإسلاموية، رغم إعادة صياغة مشروع التحرير الفلسطيني بلغة لاهوت سياسي سني رجعي، لم تقطع بأي شكل مع التوجه الاستراتيجي لمنظمة التحرير الفلسطينية. إذا كانت هذه التيارات، التي ظهرت في غزة بين أواخر سنوات 1970 و1980، تمكنت من الصمود في وجه الهجوم العنيف غير المسبوق الذي شنته إسرائيل بعد هجمات 7 أكتوبر، فإن حجم الكارثة الحالية يدعو إلى تقييم هذه الدورة السياسية والعودة إلى الكنز المفقود من الأفكار والمناقشات الاستراتيجية المكثفة التي دارت في سنوات 1960 و1970 داخل اليسار العربي والفلسطيني للتفكير في إمكانية نهج آخر يرسم أفق تحرر حقيقي، وطني واجتماعي، لفلسطين والمنطقة.

فشل فتح وخيانة البرجوازية الفلسطينية

من بين القيادات الفلسطينية التي ظهرت بعد إنشاء دولة إسرائيل في عام 1948، سرعان ما فرضت حركة فتح، التي تأسست في عام 1957، نفسها قوةً قيادية للحركة، حتى سيطرت على منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1969. وقد اعتمدت حركة فتح خطابا وطنيا دون أي تحديد اجتماعي، ودعت في البداية إلى استعادة كامل فلسطين التاريخية بالكفاح المسلح. وقد ظهرت حدود استراتيجية حركة فتح منذ أول اختبار كبير للحركة الفلسطينية.

وبالمفارقة، تعززت منظمة التحرير الفلسطينية بفشل الناصرية في حرب الأيام الستة التي شهدت هزيمة الجيوش العربية، وحفزها، على العكس، معركة الكرامة–انتصار القوات الفلسطينية على الجيش الإسرائيلي في عام 1968–فهيكلت وجودها في الأردن، حيث كان زهاء نصف السكان، في الستينيات من الفلسطينيين المرحلين من أراضيهم بعد النكبة وإنشاء دولة إسرائيل. اعتقد عرفات أن تعايش المنظمات الفلسطينية والملكية الهاشمية الرجعية، المرتبطة عضوياً بالإمبريالية الأمريكية والقريبة من إسرائيل، أمر ممكن. في حين ترى المنظمات اليسارية أن حالة «شبه ازدواجية سلطة [3]»قائمة في عمّان، وأن الحركة الوطنية الفلسطينية تحظى بدعم الطبقات الشعبية الأردنية، وأن هناك روابط بين حركات حرب الغوار والقطاعات المنظمة في عالم العمل في الأردن، لم تنتقل منظمة التحرير الفلسطينية إلى المرحلة العليا من الهجوم [4]. في المقابل، استعاد نظام حسين الملكي زمام المبادرة وقام تدريجياً بسحق معاقل الفدائيين لطردهم من البلد: كانت تلك بداية «أيلول الأسود».

بعد هذا الفشل ونقل القيادات الفلسطينية إلى لبنان، تخلت حركة فتح عن فكرة تحرير فلسطين التاريخية بأكملها لتدافع عن تكتيك «الدولة الصغيرة» في عام 1973. وكما يشرح صلاح خلاف، الذي كان آنذاك عضوًا في قيادة الحركة:» أصبح جليا جدًا أن الثورة الفلسطينية لا يمكنها الاعتماد على أي دولة عربية لتوفر لها ملاذًا آمنًا أو قاعدة عمليات ضد إسرائيل. وكي نمضي قدمًا نحو المجتمع الديمقراطي والمتعدد الأديان الذي نرغب فيه، كنا بحاجة إلى دولتنا الخاصة، حتى لو كانت على مساحة متر مربع واحد من الأراضي الفلسطينية [5]». ثم انضمت فتح إلى فكرة التفاوض مع إسرائيل، تحت رعاية الولايات المتحدة، في إطار برنامج العشرة نقاط لعام 1974 ثم حل الدولتين [6]، بعد أن غرقت منظمة التحرير الفلسطينية في حروب لبنان ثم نفيها، اعتبارًا من عام 1983.

وقد حافظت حركة فتح منذ إنشائها على علاقاتها مع الملكية السعودية الرجعية، برغم تقلبات وتوترات متعددة، وهي مرتبطة بفصيلين من البرجوازية الفلسطينية. من ناحية، بكبار الرأسماليين في الشتات، المنفيين بسبب النكبة أو النكسة، وهي الهجرة القسرية لأكثر من 300 ألف فلسطيني على يد إسرائيل إبان حرب الأيام الستة في عام 1967. هؤلاء الرأسماليون، الذين جمعوا قدراً لا يستهان به من رأس المال في الخليج، شعروا بالحاجة إلى دولة، حتى لو كانت وهمية، لحماية أرباحهم، وتوطين استثماراتهم، والاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، ولا سيما الأمريكية [7]. وإلى جانب هذه الفئة المغتربة، حظيت منظمة التحرير الفلسطينية بدعم البرجوازية الفلسطينية التي بقيت في الأراضي المحتلة.

[2] Antonio Gramsci, Cahiers de prison. Cahiers 6-7-8-9, Paris, Gallimard, 1983, Cahier 9, § 7, p. 412.

[3] هذا التعريف ورد أيضًا في مؤتمر جبهة التحرير الفلسطينية عام 1972. انظر أيضًا، Alain Gresh, « Mémoire d'un septembre noir », Le Monde Diplomatique، سبتمبر 2020.

[4] Ghassan Kanafani, « PLFP and the September Attack : interview with Ghassan Kanafani », New Left Review, juin 1971, I/67.

[5] Cité dans Helena Cobban, The Palestinian Liberation Organisation : people, power, and politics, Cambridge, Cambridge University Press, 1984, p. 60-61.

[6] Noura Erakat, Justice for some : law and the question of Palestine, Stanford, Stanford University Press, 2019, p. 105.

[7] Adam Hanieh, « The Political Economy of State Formation in Palestine », op.cit., p. 43.

ومع احتلال الضفة الغربية في عام 1967، حولت إسرائيل تدريجياً الأراضي المحتلة إلى سوق تصريف طوال سنوات 1970 و1980: فبينما أدت مصادرة الأراضي وتقدم الاستيطان إلى انخفاض الإنتاج الزراعي المحلي، غمرت إسرائيل الأراضي المحتلة بالسلع المنتجة من الجانب الآخر من خط التماس، ما أدى إلى شلّ التنمية الصناعية المحلية [8]. في ظل هذه الظروف، أدى الاحتلال إلى ظهور طبقة من الرأسماليين الذين عملوا وسطاء لتوزيع المنتجات الإسرائيلية، أو الذين تم دمج إنتاجهم الصناعي، المحدود بورش صغيرة، في الاقتصاد الإسرائيلي، لأغراض التعاقد من الباطن [9]. من ناحية أخرى، اعتمدت إسرائيل على سلسلة من الوسطاء في الضفة الغربية لتزويدها بيد عاملة فلسطينية رخيصة: كان ثلث سكان الضفة الغربية يعملون في إسرائيل في عام 1985. وأسفرت هذه العملية المعقدة عن تعزيز الروابط بين البرجوازية المحلية والسلطات الاستعمارية.

وهكذا، رأت هاتان الفئتان من البرجوازية، المحلية والمغتربة، المقربتان من منظمة التحرير الفلسطينية، أن حل الدولتين يمثل فرصة سانحة. أدت المفاوضات، تحت رعاية حركة فتح، إلى استسلام تام تمثل في اتفاقيات أوسلو عام 1993: مقابل حكم ذاتي زائف، استسلمت حركة فتح لمعظم الشروط الإسرائيلية وقبلت اتفاقاً مؤقتاً [10]. أما المفاوضات النهائية المنصوص عليها في الاتفاقات، فلم تجر أبداً، إذ سرعت إسرائيل وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية، تحت ستار الحكم الذاتي الفلسطيني المزعوم، في حين قبلت السلطة الفلسطينية بدور الشرطة الاحتياطية في خدمة المستعمر. وفي الوقت الذي تمر فيه السلطة الفلسطينية اليوم بأزمة عميقة للغاية، وتحرمها إسرائيل من الضرائب التي تجمعها لها، وهي أداة أساسية في سياستها العميلة [11]، تحاول السلطة الفلسطينية إنقاذ نفسها بالمشاركة في الغزوات الإسرائيلية للضفة الغربية، كما في جنين عام 2024، وقبول خطة ترامب الاستعمارية المتطرفة لغزة.

وهكذا استفادت الطبقات الحاكمة الفلسطينية بشكل كبير من هذا الاتفاق، حتى لو كان ذلك على حساب تحطيم المشروع الوطني الفلسطيني: تدفقت الأموال من الرأسماليين الفلسطينيين في الخليج إلى الضفة الغربية وغزة، بينما وضعت السلطة الفلسطينية نفسها طواعية تحت الوصاية المالية والاقتصادية للدولة الإسرائيلية، بعد أن قامت بتحرير جزء من النظام المصرفي، الذي تسيطر عليه في الغالب بنوك الملكيات الخليجية، للسماح بإثقال كاهل السكان بالديون [12].

اليسار الفلسطيني، بديل لعرفات؟

في مواجهة هذا التوجه البرجوازي، الذي فضل مصالح الطبقات البرجوازية الفلسطينية المغتربة على مصالح الطبقات الشعبية والشغيلة الذين يعيشون تحت نير الاستعمار الإسرائيلي، أثبت اليسار الفلسطيني عجزه عن تقديم بديل مناسب، على الرغم من أنه دافع لفترة طويلة عن منظور آخر غير حل الدولتين. اتجهت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، التي تأسست في 1967، نحو نسخة عالم ثالثية وماوية من الماركسية واعتمدت استراتيجية «حرب الشعب طويلة الأمد» للتفكير في أهداف التحرر الوطني. دافعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن هذه الاستراتيجية في مؤتمرها الثاني في عام 1969 [13].

في جوهرها، ليست مختلف أشكال "الحرب الشعبية التحررية" التي أراد اليسار الفلسطيني خوضها من خلال شن غارات كوماندو على الأراضي الإسرائيلية، أو عمليات عسكرية خارجية ضد المصالح الإمبريالية، أو حتى مقاومة الهجمات المختلفة التي شنها الجيش الإسرائيلي ضد مواقعه، في لبنان بوجه خاص، في سنوات1970 و1980 ، سوى ترجمة عسكرية للمنطق الستاليني للجبهات الشعبية والوطنية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، وا مؤداها بأن دور البروليتاريا هو أن تكون قوة مساعدة للبرجوازية، أو أن تتوقع الحصول على دعمها، دون اتباع سياسة مستقلة [14]. من الناحية السياسية، تعتبر هذه الاستراتيجية أن التناقض بين البرجوازية الوطنية والبرجوازية الإمبريالية أقوى بكثير من التناقض بين البرجوازية الوطنية والبروليتاريا. إنها استراتيجية تعاون طبقي ترتبط في نهاية المطاف بنظرية التناقض الرئيسي والتناقض الثانوي، كما طورها ماو تسي تونغ، وتبعه في ذلك العديد من الماركسيين العالم ثالثيين [15].

وبرغم أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت دائماً على خلاف مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وداخلها مع فتح بقيادة ياسر عرفات، بقيت، في معظم الأحيان، في حضنها، مضحية باستقلاليتها تجاه القيادات البرجوازية التي تترأسها. حتى عندما كانت سياسة الاستسلام التي ينتهجها جناح منظمة التحرير الفلسطينية اليميني تعرض

Sur ce point, voir Adam Hanieh, Rob Knox et Rafeef Zaidah, Resisting Erasure : capital, imperialism, and race in Palestine, London, Verso Books, 2025. [8]

Voir Adel Samara, The Political Economy of the West Bank. 1967 – 1987 : From Peripheralization to Development, Khamsin Publications, London, 1988. [9]

[10] في 28 سبتمبر 1995، عززت اتفاقيات أوسلو الثانية السيطرة الإسرائيلية من خلال تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أجزاء: المنطقة أ (18٪ من الأراضي) تحت السيطرة الفلسطينية، والمنطقة ب (22٪) تحت السلطة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية، والمنطقة ج (60٪) تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

Rashid Khalidi, « The Neck and the Sword », New Left Review, juin 2024. [11]

Tariq Dana, « The Palestinian Capitalists That Have Gone Too Far », Al-Shakaba, janvier 2014. [12]

Front populaire de libération de la Palestine, Stratégie pour la libération de la Palestine, Paris, Éditions en langues étrangères, 2022. [13]

Sur ce point, voir Emilio Albamonte et Matías Maiello, Estrategia socialista y arte militar, Capital Federal, Buenos Aires, Argentina, Ediciones IPS, 2017, p. 363-424. [14]

[15] كما كتب ماو، "يصبح التناقض بين الإمبريالية والبلد المعني التناقض الرئيسي، وتصبح جميع التناقضات بين الطبقات المختلفة داخل البلد مؤقتًا في المرتبة الثانية وفي موقع ثانوي"، ماو تسي تونغ في عن التناقض (1937) ماو: عن الممارسة والتناقض، باريس، Paris, la Fabrique Editions, 2008, p. 136-137. وفي نص آخر، يشرح ماو الأمور بشكل أوضح: "يجب أيضًا التمييز بين الحروب الثورية العامة وتلك التي هي من النوع "الطبقي" البحت. في الحالة الأولى، فإن الشعب بأكمله في دولة ما، دون تمييز بين الطبقات أو الأحزاب، هو الذي يخوض حرب عصابات كأداة للسياسة الوطنية. وبالتالي، فإن قاعدتها أوسع بكثير من قاعدة النضال الطبقي. [...] في الحرب الثورية الوطنية، تواجه وحدات حرب العصابات مشكلة التوحيد الداخلي لمجموعات من طبقات مختلفة. وهذا يجعل من الضروري اللجوء إلى الدعاية (ماو تسي تونغ، حرب العصابات (1937)، Mao Ze dong, De la Guérilla (1937), dans Selected works of Mao Tse-Tung, t. 6, Paris, Foreign

نضال الشعب الفلسطيني للخطر، كما حدث في أيلول الأسود، حاولت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حل المشكلة الاستراتيجية المتمثلة في التعاون الطبقي دون أن تنفصل أبدًا عن منطق جبهة شعبية «يسارية» فلسطينية أو مع فصائل أخرى من البرجوازية العربية أو الأنظمة "التقدمية" في المنطقة، سواء في العراق أو سوريا. في مؤتمرها الثالث في عام 1972، حيث استخلصت الجبهة دروساً من تجربة الهزيمة في الأردن، رفضت صراحةً القطع مع فتحبقول:» الجناح اليميني للمقاومة وطني؛ وبالتالي يجب أن نحاول إبقائه داخل الجبهة الوطنية. إن انتزاع القيادة من اليمين المقاوم يجب ألا يؤدي إلى فقدان جزء من القوى الوطنية الذي لا يزال له، برغم عجزه على قيادة النضال من أجل التحرير، دور يؤديه في الثورة الوطنية الديمقراطية [16]. »

وقد حالت هذه الاستراتيجية دون توطيد جناح ماركسي يمثل بديلاً حقيقياً لقيادة فتح والتشكيلات البرجوازية. كما أنها أدت اليوم إلى تكيف اليسار الفلسطيني مع حل الدولتين. في حين كانت ترفض إنشاء أي كيان فلسطيني يمارس سيطرة جزئية على فلسطين، وتعارض بشدة اتفاقات أوسلو، أصبحت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تعتبر في مؤتمرها السادس عام 2000 أن "إعلان استقلال دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة منذ عام 1967 هو وسيلة لمواصلة النضال ضد سياسات الاحتلال. إنه حل انتقالي من أجل [...] إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية [17]". أما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التي انشقت يسارا عن الجبهة الشعبية في عام 1968، فقد «قامت، اعتبارًا من عام 1974، بتعديل برنامجها السياسي والأيديولوجي، منتقلة من الدعوة إلى العمل ضد الأنظمة العربية إلى موقف المصالحة؛ ومن الدعوة إلى نضال تقوده حركة شيوعية عربية شاملة إلى الدفاع عن نضال فلسطيني حصريًا [18]»، كما يلاحظ الاقتصادي الفلسطيني عادل سمارة. ويخلص حيدر عيد، الأكاديمي الغزاوي، إلى ما يلي بشأن اليسار الفلسطيني:» قبلت هذه المنظمات شرعية سياسة اليمين، ما أدى إلى تحويل فلسطين إلى بانتوستان. من الناحية النظرية، لم يحسن اليسار الفلسطيني الستاليني نظريته بشأن الوضع القائم والقضية الفلسطينية [19]».

من ناحية أخرى، استندت استراتيجية التعاون الطبقي هذه أيضًا إلى تحالف–لم يكن خاليًا من التناقضات والتوترات والانقسامات–مع الأنظمة "التقدمية" في المنطقة، بدءًا من العراق وسوريا البعثيتين اللتين انقلبتا بانتظام على الحركة الفلسطينية، واستخدمتاها ورقة مساومة وأداة ضغط، داخليًا وإزاء الكتلة الغربية والكتلة السوفياتية، حتى نهاية سنوات 1980. وبالتالي، اعتبرت أن نظام حافظ الأسد في سوريا يمكن أن يمثل حليفاً في مواجهة الإمبريالية الأمريكية [20] مع علمها بالدور الرجعي الذي أدته القوات السورية بين عامي 1974 و1976 ضد اليسار اللبناني والأحزاب الفلسطينية، عادت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى الانضمام إلى دمشق في سنوات 1980 [21]. ضعفت الحركة عسكرياً إبان الحرب الأهلية اللبنانية، وضعفت سياسياً مع زوال الكتلة السوفياتية، وضعفت حتى بالنسبة لقاعدتها الشعبية بسبب تنازلاتها للأنظمة العربية مثل سوريا والعراق أو ليبيا، التي لم تقدم أبدًا أي أفق تقدمي في المنطقة، وجد اليسار الفلسطيني بشكل عام والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بشكل خاص نفسه مهمشًا تدريجيًا لعدم قدرته على تمثيل بديل بعد استسلام فتح بعد أوسلو.

حركة حماس، قطيعة زائفة مع خيانات الماضي

في مواجهة استسلام فتح التام ومأزق اليسار الفلسطيني، سرعان ما ظهرت قوى سياسية أخرى، في أعقاب الانتفاضة الأولى (1987-1991)، وتراجع مواقف الحركة العمالية على الصعيد العالمي، المرتبط بتفكك الاتحاد السوفيتي والهجوم المضاد النيوليبرالي المصاحب له، ولكن أيضًا كرد فعل على اتفاقات أوسلو التي سرعان ما أظهرت حدودها بالنسبة للفلسطينيين، بما في ذلك أكثر المؤيدين براغماتية لاستراتيجية الخطوات الصغيرة. من بين هذه المنظمات، فرضت حركة حماس نفسها قوةً سياسية فلسطينية رئيسية بعد تأسيسها في عام 1987. كانت حركة حماس في الأصل مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين، التي كانت تدافع عن موقف غير سياسي وتعتبر أن أسلمة المجتمع أهم من النضال من أجل التحرر الوطني، لكنها استقلت عن رعايتها الأولية في الوقت الذي بدأت فيه تشكيلات إسلامية أخرى في الظهور. واستغلت حركة حماس فشل اتفاق أوسلو لتحل محل المنظمات اليسارية الفلسطينية في مخيمات اللاجئين ببناء شبكة للمساعدة وتقديم الخدمات للأشد فقراً. وقد نجحت في الفوز بالانتخابات في غزة عام 2006 وإحباط محاولة انقلاب نظمتها واشنطن وأنصار عرفات لعرقلة طريقها، وذلك من بإدانتها للإهمال والفساد وإثراء البيروقراطيين في السلطة الوطنية الفلسطينية المرتبطين بحركة فتح.

ومع ذلك، ستحتفظ حماس، في جوهرها، بنفس البرنامج الاستراتيجي الذي تتبعه منظمة التحرير الفلسطينية. ورغم أن المنظمة لم تتخل عن الكفاح المسلح، مثل فتح، فإنها تدافع في نهاية المطاف عن برنامج برجوازي بنفس القدر، حيث تمت الاستعاضة عن الإشارات التقدمية إلى الاشتراكية والتحرر بجهاز أيديولوجي يدعو إلى الإسلام المتشدد في صورته الرجعية. تناضل حماس من أجل بناء»دولة مدنية تحت التوجيه الإسلامي». هذا بينما تبدي غموضاً بشأن تعريف الأراضي التي تريد تحريرها [22]. إذا كانت تدافع حتى عام 2017 عن استعادة كامل فلسطين التاريخية، فإنها تعتبر الآن إنشاء دولة ضمن حدود عام 1967 هدفها الرئيسي. وتتمثل استراتيجيتها، التي لم تتغير منذ صياغة خطة تم التفاوض عليها مع إسرائيل في عام 2006، في الحصول على هدنة دائمة مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي

languages press, 2021, p. 159-160. 16], Tasks of the new stage, Beirut, Foreign .Relations Committee PFLP, 1972, p. 38
FPLP, Towards a New Political Vision. [17] The Sixth National Conference, juillet .2000
Adel Samara, « Arab nationalism, the [18] Palestinian struggle and an economic scenario for a potential Arab unity », .Khamsin, n. 12, 1986, lire en ligne
Haidar Eid, « The urgent need [19] to revitalize the Palestinian Left », .Mondoweiss, 25 janvier 2021

FPLP, Political Report of the PFLP's [20] 4th Congress, 1981. [21] Francesco Saverio Leopardi, The Popular Front for the Liberation of Palestine in Decline (1982-2007). Political Agency and Marginalisation, PhD Islamic and Middle Eastern Studies, The University of .Edinburgh, Edinburgh, 2017, p. 108
Nicolas Pot-Douillard, La Mosaïque [22] éclatée : une histoire du mouvement national palestinien (1993-2016), Paris, .Actes Sud, 2016, p. 77-81

المحتلة، ما سيسمح للحركة بالتعايش مع الدولة الإسرائيلية دون الاعتراف بها رسميًا، وفرض فعلي لحل الدولتين . وكما يشير نيكولا دوت-بويار Nicolas Dot-Pouillard ، "لا يزال مفهوم "الهدنة»، شأنه شأن المفاوضات السرية التي تجريها حماس مع السلطات الإسرائيلية بشأن قطاع غزة، يسمح لها بتثبيت حدود عام 1967، دون الاعتراف بإسرائيل والحفاظ على بُعد طوباوي: تحرير "كل فلسطين".

وقد أتاحت أيضا هذه الرغبة في التفاوض لحماس الاستفادة من الدعم التكتيكي لدولة إسرائيل نفسها، التي سهلت بعض عمليات تحويل الأموال إلى المنظمة من أجل إضعاف فتح مع منع عودة ظهور القوى اليسارية. وهي استراتيجية أعادت إسرائيل تفعيلها ضد حماس إبان الإبادة الجماعية في غزة بتمويل وتسليح وحماية ميليشيات وجماعات إجرامية مرتبطة بشكل خاص بتنظيم الدولة الإسلامية في سيناء وبالقاعدة، لنهب قوافل المساعدات الغذائية القليلة وللعمل كقوات مساعدة في حصار غزة، بقيادة العديد من زعماء العصابات مثل أبو شباب، الذي قُتل على يد أحد أفراد عشيرته قبل بضعة أيام.

إذا كانت أيديولوجيتها السياسية مستوحاة من "الديمقراطية الإسلامية" التي وضعها حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 1929، ومن الثلاثي الكلاسيكي للسياسة السنية – الشورى والإجماع والاجتهاد– إلا أن حماس قامت بتغريبها [23]: فالحركة تعتبر أن الشعب هو الممثل الوحيد لله على الأرض وأن أي سلطة لا تكون شرعية إلا إذا «استشارته»، أي أجرت انتخابات. بالنسبة للحركة، يجب أن تحظى قراراتها بـ"الإجماع" وبالتالي أن تُعتمد بالأغلبية. إذا كان على الشعب أن يطيع القانون الإلهي، فإنه يتمتع مع ذلك بقدر من الحرية في "الاجتهاد"، والتي تتجلى في العمل البرلماني والتمثيلي. من الناحية السياسية، تريد حماس بناء شكل من أشكال الديمقراطية البرجوازية من خلال ربطها بالمدونة الأخلاقية للاسلام المتشدد وجوانبه الرجعية، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والأقليات. وقد صرح إسماعيل هنية، الذي اغتالته إسرائيل مؤخراً في طهران، بشكل رمزي في عام 2006، أنه يعتبر أن دستور الولايات المتحدة قريب جداً من المثل الإسلامية [24] وأن إجراءات عزل الرئيس الأمريكي (impeachment) هي اختراع رائع.

تحكم حماس بالجمع بين سياسات المساعدة الاجتماعية والأشغال العامة، ما يوفر دخلاً لجيش العاطلين عن العمل في غزة (المحرومين في إسرائيل من الوصول إلى سوق العمل) من خلال بناء الأنفاق، الممولة من الاستثمار الخاص، والمخصصة لتجاوز الحصار الاستعماري الذي فرضته إسرائيل وشريكتها مصر على غزة منذ عام 2006. وبذلك، عززت حماس شكلاً مشوهاً للغاية من الرأسمالية في القطاع. في عام 2011، كانت اقتصاد الأنفاق السبب الرئيسي لطفرة اقتصادية شهدت ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع بنسبة 28٪ في ستة أشهر [25]. ولكن في مواجهة الغضب الاجتماعي الذي كان يتفجر من حين لآخر، تميزت الحركة أيضًا بقمع الإضرابات والتحركات الشعبية، كما في عام 2019، ومحاربة أي تعبير شعبي قد يتجاوزها بشكل منهجي.

7 أكتوبر والأولوية الكارثية للجيش على السياسة

إلى جانب هذا التوجه السياسي البرجوازي، الذي يندرج في إطار استمرار حل الدولتين، دفعت حماس، ببدء هجمات 7 أكتوبر، التناقضات والحدود الاستراتيجية التي هيمنت على الساحة السياسية الفلسطينية إلى ذروتها. بهذا الهجوم، حددت حماس لنفسها هدفين: أولاً، إنهاء دينامية التطبيع بين إسرائيل والدول المجاورة؛ ثانياً، كسب الشعبية، لا سيما في الضفة الغربية، باستعراض القوة لإجبار حركة فتح على قبول اتفاق حكومة وطنية وإجراء انتخابات جديدة، ربما من أجل تولي قيادة السلطة. كان هذا الهدف في نهاية المطاف هدفاً براغماتياً وإصلاحياً للغاية سعت الحركة إلى تحقيقه بشن عملية واسعة النطاق لم تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وارتكبت مجازر واعتداءات عديدة ضد غير المقاتلين. وقد أظهر الرد الإسرائيلي الذي اتسم بعنف إبادة جماعية لم يسبق له مثيل منذ النكبة في 1947-1949، بدوره، فشل هذه الاستراتيجية.

اعتمدت حماس استراتيجية حرب الغوار، مستوحاة جزئياً مما دافعت عنه المنظمات العسكرية الفلسطينية في سنوات 1960 و1970. وهكذا، في إشارة إلى الجنرال جياب، زعيم المقاومة الفيتنامية ضد الاستعمار الفرنسي والإمبريالية الأمريكية، أوضح إسماعيل هنية في عام 2016 أن «تقوم الحركة ببناء أنفاق ستتجاوز حجمها ضعف ما بنى الفيتناميون وستقودنا إلى القدس والتحرير [26]». انتهت الحركة على غرار أسلافها، إلى إعطاء أولوية ضارة للعمل العسكري على حساب التدخل السياسي. تتجلى هذه النزعة بشكل أكثر وضوحًا في برنامج حركة الجهاد الإسلامي، وهو تيار وطني إسلامي متشدد، منافس في الوقت نفسه منافس لحماس وحليف لها، كما أوضح أمينه العام رمضان شلح بقول:» لا تهتم حركة الجهاد الإسلامي بالحلول والبدائل المقترحة، حل الدولتين مقابل حل الدولة الواحدة. الشيء الوحيد الذي سيؤدي إلى التغيير هو الحفاظ على الضغط العسكري على إسرائيل حتى يحدث تغيير [...] يمكن أن يسمح بظهور معايير جديدة [27]».

في كتابه الأخير، يعطي جلبير الأشقر مثالاً واضحاً على كيفية منع هذا البرنامج ظهور حركة جماهيرية، كما حدث في مايو 2021 « عندما أدى عمل الحركة إلى إحباط "انتفاضة الوحدة" التي بدأت للتو في القدس في السادس من هذا الشهر وانتشرت بسرعة إلى الضفة الغربية وحتى إلى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل خلال الأيام التالية. [بعد توجيه إنذار نهائي إلى إسرائيل، في 10 مايو]، في نفس المساء، بدأت حماس والجهاد الإسلامي بإطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. كان رد إسرائيل

[23] Sur cette occidentalisation de la théologie politique sunnite, voir Sara M. Roy, Hamas and civil society in Gaza, op.cit., p. 64.

[24] Jeroen Gunning, Hamas in politics : Democracy, religion, violence, New York, Columbia university press, 2008, p. 57-58.

[25] كما يلاحظ جوزيف ضاهر، "كانت اقتصاديات الأنفاق السبب الرئيسي لهذا الازدهار، الذي يقدره رجال الأعمال في غزة بأكثر من 700 مليون دولار سنوياً، وقد عززت قوة حماس في قطاع غزة. تم تمويل معظم الأنفاق من قبل مستثمرين من القطاع الخاص، معظمهم من أعضاء حماس، الذين اشتركوا مع عائلات من كلا جانبي الحدود. يشير تقرير لمنظمة العمل الدولية إلى ظهور 600 "مليونير من أنفاق" استثمروا بشكل خاص في شراء الأراضي والعقارات" (جوزيف ضاهر، "حماس، تاريخها وتطورها. منظور نقدي"، Contretemps, 2 يناير ".

[26] Toufic Haddad, « Palestinian Resistance and the War in Gaza », NewPolitics, hiver 2024, XIX, n. 76.

[27] Ramadan Shallah, « La Palestine, c'est la boussole. Dialogue avec Ramadan Shallah, secrétaire général du MJIP », Majallat al-disârât al-filastîniyya, n°100, Institute for Palestine Studies, Beyrouth, 2014, disponible en ligne.

سريعًا ووحشيًا. وبشكل أكثر تحديدًا، أدى هذا العمل إلى إحباط الانتفاضة الناشئة وإضعاف عزيمة الشباب الفلسطيني الذي أطلقها [28]. باستعمال التفجيرات الانتحارية والهجمات ضد المدنيين، تشكل استراتيجية حماس في الواقع عائقاً أمام تعبئة الجماهير وتنظيمها الذاتي، في وضع يكون تدخلها فيه عاملاً حاسماً لمواجهة دولة قوية مثل إسرائيل، مدعومة مالياً وعسكرياً من قبل كل الإمبريالية الغربية.

من ناحية أخرى، وبما أن الأسباب نفسها تنتج النتائج نفسها، دفعت هذه الاستراتيجية الحركة، كما هو الحال مع المنظمات الأخرى، إلى التحالف مع أسوأ الأنظمة في المنطقة، وحرمان نفسها من الدعم الحاسم للجماهير العربية والشرق أوسطية. وهكذا اقتربت حماس من قطر وتركيا، وقبل كل شيء من إيران التي أصبحت الداعم الأجنبي الرئيسي للحركات الفلسطينية، في إطار استراتيجيتها المتمثلة في «الدفاع المتقدم [29]». كان هدف إيران ولا يزال متمثلا في توطيد شبكة من الميليشيات قادرة على حماية مصالحها. وراء الخطاب «المناهضة للغرب» ذي النبرة المعادية للإمبريالية التي يطلقها النظام، تخدم شبكة التحالفات هذه في المقام الأول استراتيجية برجوازية تهدف بشكل أساسي إلى ثني الولايات المتحدة وإسرائيل عن شن هجمات على برنامجها النووي، مع السيطرة على ظهور حركات جماهيرية معادية للإمبريالية قد تنقلب على النظام نفسه وحلفائه وكبحها.

في الواقع، لم يكن هناك أي حديث عن حشدها للدفاع عن الشعب الفلسطيني، بل على الأكثر لتعزيز خطاب النظام المعادي لإسرائيل، بين شعبه وفي المنطقة.

وتشهد هجمات 7 أكتوبر على أوهام قيادات الحركة الفلسطينية فيما يتعلق بدعائمها الإقليمية، في حين راهنت الحركة على أن حزب الله أو النظام الإيراني سيدخلان على الفور في الصراع: لم تتدخل إيران، مشغولة بحماية مصالحها الخاصة التي لا علاقة لها بمصالح الشعب الفلسطيني. وحتى مع بقاء إيران على هامش الصراع، فقد تم إضعاف شبكة ميليشياتها بسهولة من قبل إسرائيل، سواء في لبنان أو اليمن أو العراق، وبالطبع مع الإطاحة بالأسد في سوريا، وأصبح النظام اليوم في وضع ضعيف للغاية. حاول حزب الله تجنب المواجهة بأي ثمن حتى هاجمت إسرائيل لبنان بوحشية وقطعت رأس قيادته السياسية والعسكرية. أما نظام بشار الأسد المتعفن، فقد ظل صامداً قبل أن ينهار تحت وطأة تناقضاته، بعد أن أضعفته الهجمات الإسرائيلية المتكررة منذ بداية الإبادة الجماعية.

كما في الماضي، منذ سنوات 1960، استمرت القيادات الفلسطينية التحالف، أو إقامة تحالفات جديدة، مع هذه الأنظمة، ما أدى إلى التضحية باستقلالها وفقدان أهم ورقة سياسية لها: الجماهير العربية وجماهير المنطقة. عززت هذه القيادات، بسماحها للأنظمة باستخدام القضية الفلسطينية لتعزيز مصالحها في الوقت الذي تقمع فيه بضراوة عالم العمل والطبقات الشعبية التي تعيش تحت نيرها، تلك الأنظمة وحرمت نفسها في الآن ذاته من القوى الاجتماعية الأكثر تأييداً للفلسطينيين في المنطقة. وقد اعتمدت القيادات الفلسطينية على هذه الأنظمة الرجعية لتمويل عملياتها العسكرية وأجهزتها، وحافظت على مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية" الذي منعها من حشد العمال والطبقات الشعبية في المنطقة، كما حدث خلال الربيع العربي، حيث دعمت حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين النظام السوري، بينما شاركت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة بشكل مباشر في عمليات الجيش السوري، وهو دعم حاولت حماس إخفاءه من خلال شن حملة دعائية نشطة للغاية إزاء مصر والحركات الإسلامية في المنطقة المغاربية.

[28] Gilbert Achcar, Gaza, génocide annoncé : un tournant dans l'histoire mondiale, Paris, La Dispute, 2025, p. 29-30.

[29] Voir Walī Riḍā Naṣr, Iran's grand strategy : a political history, Princeton, Princeton University Press, 2025.

«الكنز المفقود» للماركسية العربية

في مواجهة فظاعة الوضع في غزة، من الضروري أكثر من أي وقت مضى إظهار إمكان استراتيجية أخرى للتحرير. وهذه مهمة تتطلب العودة إلى المناقشات الاستراتيجية في سنوات 1960 و1970، التي تشكل "الكنز المفقود" الحقيقي للسياسة الفلسطينية. بعد حرب الأيام الستة وهزيمة الناصرية، أدت انهيار القومية العربية إلى نوع من «الصدمة المعرفية» [30]، ما مهد طريق إعادة تشكيل كبيرة للمشهد السياسي الفلسطيني وظهور ماركسية ذات نزعة معادية للستالينية في بعض الأحيان، كانت تحمل في طياتها وعداً بوجهة نظر استراتيجية أخرى. من هذا المرجع، تبرز ثلاثة مبادئ أساسية، لها أهمية جوهرية في النقاش الاستراتيجي حول مستقبل النضال الوطني الفلسطيني من أجل التحرير.

أولاً، اليقين الحاسم بأنه من المستحيل ترك النضال من أجل تقرير المصير في أيدي البرجوازية. إذا كان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد استخلصت هذه النتيجة بالفعل بعد أيلول الأسود، في أوائل السبعينيات، مع مواصلة الدعوة إلى تحالف إشكالي مع القيادات البرجوازية، في شكل «جبهة شعبية يسارية» افتراضية، فإن نصوص الماركسي اللبناني مهدي عامل، المستوحاة من فانون، هي التي تؤكد هذه اليقين بأقوى صورة. واعتبارًا منه أن البرجوازية الكولونيالية في «نمط الإنتاج الكولونيالي « مرتبطة بشكل كبير بالإمبريالية أو بالقوى الاستعمارية، لاحظ عامل أنه "من المستحيل أن تؤدي البرجوازية الكولونيالية دوراً نشطاً، كطبقة مستقلة، [لأنها] ليست طبقة متميزة إلا بفضل وظيفتها التمثيلية. وهي طبقة فقط بقدر ما تمثل طبقة أخرى [31]. لا يمكن، في ظل هذه الظروف، أن يكون التحرر الوطني سوى «صراع طبقي في شكله الكولونيالي [32]»، وهو ما يفترض الحفاظ على الاستقلال السياسي والتنظيمي عن القيادات البرجوازية للحركة. استقلال سياسي يجب أن يسود أيضًا – المبدأ الثاني – عندما يتعلق الأمر بالأنظمة العربية الرجعية.

في ذلك الوقت، دفعت كتابات الماركسي المصري أنور عبد الملك، ولا سيما كتابه الهام «مصر: مجتمع عسكري» الذي قدم نقدًا ماركسيًا للناصرية [33]، مجموعة كاملة من النشطاء إلى استنتاج أن أنظمة المنطقة غير قادرة على دعم نضالات العمال والشعب في الشرق الأدنى والأوسط. وقد دافع نشطاء الجبهة

[30] Voir Fadi A. Bardawil, Revolution and disenchantment : Arab Marxism and the binds of emancipation, Durham, Duke University Press, 2020.

[31] Mahdi Amel, « Colonialism and Underdevelopment II : On the Colonial Mode of Production », dans Mahdi Amel, Arab Marxism and National Liberation : Selected Writings of Mahdi Amel, Leiden, Brill, 2021, p. 69.

[32] Mahdi Amel, « Colonialism and Underdevelopment I : An Attempt to Understand the Colonial Relation », op. cit., p. 45.

[33] Anouar Abdel-Malek, Égypte : société militaire, Paris, Éditions du Seuil, 1962.

الديمقراطية لتحرير فلسطين عن هذا الدرس، قبل أن يتخذوا منعطفاً يمينياً حاداً في عام 1974، في نص سياسي صاغوه عند انفصالهم عن الجبهة الشعبية في أغسطس 1968:»يطلق الفلسطينيون الرجعيون شعار "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية". وقد تقبلت جميع مجموعات حركة المقاومة، بما في ذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هذا الشعار الديماغوجي والرجعي الذي فسرته على أنه "عدم التدخل في مواقف الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية". [...] لا يتعين على حركة المقاومة بالضرورة أن تحل محل حركة التحرر في هذه البلدان العربية، ولكن عليها مسؤولية انتقاد مواقف الحكومات العربية بشأن القضية الفلسطينية [34]».

ولكن مناضلي ماتسبن، وهي منظمة صغيرة لم تبلغ أبدًا النفوذ الجماهيري الذي حظيت به منظمات اليسار الفلسطيني، والتروتسكي الفلسطيني جبرا نيقولا، هم من أضفى راديكالية على هذه الفكرة:» يخوض الشعب الفلسطيني معركة ضد الصهيونية، المدعومة من الإمبريالية؛ ومن الخلف، تهدده الأنظمة العربية والرجعية العربية، المدعومة هي الأخرى من الإمبريالية. وطالما أن للإمبريالية مصلحة حقيقية في الشرق الأوسط، فمن غير المرجح أن تسحب دعمها للصهيونية، حليفتها الطبيعية، وتسمح بإسقاطها؛ بل ستدافع عنها حتى آخر قطرة من النفط العربي. من ناحية أخرى، لا يمكن كسر المصالح والهيمنة الإمبريالية في المنطقة دون إطاحة شركاء الاستغلال الإمبريالي الأصغر، أي الطبقات الحاكمة في العالم العربي. والاستنتاج الذي يجب استخلاصه ليس أن على الشعب الفلسطيني أن ينتظر بهدوء حتى تتم إطاحة الهيمنة الإمبريالية في المنطقة بأسرها، بل أن عليه أن يحشد حوله نضالاً أوسع من أجل التحرر السياسي والاجتماعي للشرق الأوسط بأسره [35]». بتبني هذه المنظور الطبقي، دافع مناضلو ماتسبن عن استقلالية الحركة الفلسطينية عن البرجوازية من جميع الأطياف والأنظمة العربية. كما اعتبروا أن المنظور الطبقي يجب أن يأخذ في الاعتبار بالضرورة شروط انفصال جزء من عالم العمل في إسرائيل عن الصهيونية وبرجوازيتها، وهو مبدأ ثالث ينطوي على التشكيك في أساليب القيادات الفلسطينية الأخرى ويوضح التحديات الحالية التي تواجه الحركة الفلسطينية.

إذا كان مناضلو ماتسبن يدعمون دون قيد أو شرط حق الفلسطينيين في المقاومة بكل الوسائل المتاحة لهم، فإنهم ينتقدون بشدة الأعمال المسلحة للمنظمات السياسية والعسكرية الفلسطينية عندما تخضع فقط لمنطق عسكري بحت على حساب الاستراتيجية السياسية. من هذا المنظور، كان جبرا نيقولا ومناضلي ماتسبن، رغم دعمهم المطلق لنضال مختلف المنظمات الفلسطينية، ينتقدون بشدة عمليات الكوماندو التي تستهدف المدنيين أو تؤدي إلى أخذ رهائن. وهكذا، في عام 1974، بعد عملية اختطاف مراهقين إسرائيليين قامت بها الجبهة الديمقراطية للتحرير في فلسطين، نشر ماتسبن رسالة مفتوحة

إلى قيادة الحزب:»عملية معالوت لها جانب آخر. فمعظم سكان هذه المدينة هم من العمال الفقراء، ومن بين أكثر الفئات عرضة للاستغلال و الاضطهاد في المجتمع الإسرائيلي، وهم عبارة عن وقود للحرب في السياسة الإسرائيلية، دون أن يكونوا مسؤولين عن ذلك أو يستفيدوا منه. بالنسبة لسكان معالوت، فإن عمليتكم تعني أن الصهيونية هي ملجأهم الأخير. إذا لم تقدم لهم الحركة الفلسطينية بديلاً عن الحياة بدون صهيونية، فسوف يفضلون الصهيونية دائماً على الرغم من كل مخاطرها وعلى الرغم من الثمن الباهظ الذي يدفعونه مقابلها. سيفضلون "الوحدة الوطنية" بين الطبقات مع مستغليهم الوطنيين إذا لم تتح لهم فرصة خوض نضال مشترك والعيش معاً بين اليهود والعرب [36]». واعتبرت ماتسبن أن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد انتهكت مبادئ "أولئك الذين يحملون السلاح باسم الاشتراكية «، ولاحظت أن "القوى الثورية الفلسطينية تمتلك سلاحًا خطيرًا جدًا على الصهيونية: البديل الأممي الذي يمكن للثوريين الفلسطينيين تقديمه للجماهير اليهودية الإسرائيلية؛ إنه البرنامج الاشتراكي الثوري الذي يمكن أن يجمع جماهير الشعبين: العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين.»

إذا كانت ماتسبن تعتمد في ذلك الوقت على حركة الفهود السود في إسرائيل، وهي حركة احتجاجية ضد العنصرية والتمييز الاجتماعي التي كان اليهود المتحدرون من الشتات في المغارب و الشرق الأدنى والأوسط على يد اليهود الأشكناز في إطار التراتب العرقي الذي يحكم المجتمع الإسرائيلي، فإن التطرف الشديد للصهيونية وتوسع الإجماع على الإبادة الجماعية يعقدان بالطبع إمكانية إقامة مثل هذا التحالف اليوم، لكنهما لا يقللان من ضرورته.

الهيمنة الفلسطينية والثورة الإقليمية

هذه المبادئ الاستراتيجية الثلاثة، التي كانت في صميم المناقشات داخل اليسار العربي والإقليمي، تشير إلى توجه استراتيجي شامل، مؤداه أن تطور اليرورة الثورية في فلسطين تتطلب بناء «هيمنة فلسطينية» قادرة على حشد القطاعات المضطهدة من المجتمع الإسرائيلي التي ستقطع صلتها بالصهيونية للانضمام إلى النضال من أجل تحرير فلسطين، وبشكل أعم، قادرة على حشد الجماهير العربية في المنطقة.

يمكن العثور على هذه الفكرة في كتابات أبراهام سيرفاتي، الماركسي اليهودي المغربي، الذي سجنته الملكية المغربية الرجعية. فيما يتعلق باليهود العرب المزراحيم، المرحلين قسراً إلى إسرائيل في العقود التي أعقبت إنشاء الدولة الاستعمارية [37]، حاول سيرفاتي إظهار أن القيادات الفلسطينية لديها كل المصلحة في تطوير عناصر برنامجية لحشدهم إلى قضيتها. واعتبر سيرفاتي أن «الصهيونية هي قبل كل شيء عنصرية»، ولاحظ أن «هذه العنصرية موجهة أساساً ضد العرب، لدرجة أن العربي – وبشكل خاص، بالطبع، الفلسطيني – يصبح أسوأ من العدو الذي يجب القضاء عليه، إنه دون الإنسان، غير إنسان، وحش. فماذا عن اليهود العرب؟ حتى لو أطلق عليهم لقب "شرقيون" لإبراز اختلافهم عن العرب الآخرين، لأنهم مطلوبون كوقود للحرب وكعمال، فإن الطبقة الحاكمة [التي كانت في السلطة في إسرائيل، لا سيما من خلال الحكومات العمالية المتعاقبة بين عامي 1948 و 1977] لا تشعر سوى بالازدراء لهؤلاء اليهود، لأنهم عرب [38]».

[34] Front Populaire Démocratique de Libération de la Palestine, « The political report of the Popular Front for the Liberation of Palestine », août 1968, brochure en anglais diffusée par des réseaux de solidarité, p. 161. Sur le congrès et les points de rupture, voir Gérard Chaliand, The Palestinian Resistance, Australia, Penguin Books, 1972, p. 85.

[35] Jabra Nicola, « La lutte en Palestine doit conduire à la révolution arabe », Black Dwarf, 14 juin 1969.

[36] Matzpen, « Lettre ouverte du Matzpen aux membres du Front populaire démocratique pour la libération de la Palestine », 1974,

[37] Ella Shohat, Le Sionisme du point de vue de ses victimes juives : les juifs orientaux en Israël, Paris, La Fabrique, 2006.

[38] Abraham Serfaty, « Le "peuple israélien", un conglomérat menacé de dislocation » (1982), dans Écrits sur la Palestine, Paris, Syllepse, 2025, p. 131.

من أجل حشد هؤلاء اليهود المزراحيم المضطهدين من قبل الطبقة الحاكمة الإسرائيلية، وكذلك القطاعات الأخرى من الطبقة العاملة الإسرائيلية، لاحظ سيرفاتي أن القيادات الفلسطينية يجب أن تحافظ بأي ثمن على استقلاليتها عن الأنظمة العربية الرجعية ودعايتها المعادية للسامية:» يجب في النهاية نزع فتيل جنون العظمة الجماعي الذي تغذيه هذه الطبقة الحاكمة الصهيونية وتغذيه العنصرية المعادية لليهود في الدول العربية المجاورة" حتى يُدرك هؤلاء "اليهود التقدميون"في مرحلة أعلى"، أنهم يجب أن ينضموا إلى المقاومة الفلسطينية، بطريقة واعية ومنظمة [39]".

وتتطلب هكذا استراتيجية هيمنة، من ناحية أخرى، مخاطبة العمال والشباب في المنطقة من خلال تبني مطالبهم الاجتماعية أو الديمقراطية ضد الأنظمة العربية الرجعية، التي تعمل أداةً للإمبريالية وتواطئ مع الدولة الاستعمارية. في الواقع، كما يلاحظ جوزيف ضاهر، «تتعاطف الغالبية العظمى من الطبقات الشعبية في المنطقة مع نضال الفلسطينيين، وتعتبر أن نضالها من أجل الديمقراطية والمساواة مرتبط بانتصارهم ». هناك «علاقة جدلية بين هذه النضالات: عندما يقاتل الفلسطينيون، فإن ذلك يطلق الحركة الإقليمية للتحرير، وتغذي الحركة الإقليمية بدورها الحركة في فلسطين المحتلة».

وكدليل عكسي على قوة هذا الارتباط، شاركت الأنظمة التي تدعم بشكل مباشر الإبادة الجماعية في غزة في الموجة الكبيرة المضادة للثورة التي انطلقت لخنق السيرورات الثورية العربية في عام 2011 [40]، والتي سمحت، على سبيل المثال، في حالة مصر، بعد إطاحة دكتاتورية مبارك، بإعادة فتح ممر رفح ورفع الحصار جزئياً من الجانب المصري. على العكس من ذلك، فإن ديكتاتورية السيسي، التي استولت على السلطة بسحق الدينامية التي ولدتها أحداث 2011، تقمع، نيابة عن إسرائيل، التحركات التضامنية مع غزة وتشارك في الحصار الاستعماري بحماية الجدار الرابع لسجن غزة. وينطبق ذلك أيضاً على سوريا والنظام الجديد بقيادة الشرع، المرتبط بالإمبريالية والذي يتم الضغط عليه لتطبيع علاقاته مع إسرائيل. أما الملكيات الخليجية التي قمعت الانتفاضات في البحرين والثورة المصادرة في عام 2019 في السودان، فهي تشكل الوسائل الرئيسية للإمبريالية في المنطقة وحلفاء للاستعمار الإسرائيلي، سواء كانت قد طبعت علاقاتها معه أم لا. من جانبها، لم تتوقف الملكية الأردنية عن قمع التحركات التضامنية مع غزة، حتى أنها حظرت العلم الفلسطيني، في بلد غالبية سكانه من أصل فلسطيني. حتى في حالة الأنظمة التي تتعرض لوطأة الهيمنة الإمبريالية، مثل إيران، يمثل تحرك الطبقة العاملة الإيرانية ورقة رابحة أهم بكثير من دعم النظام الزائف للقضية الفلسطينية: فالطبقة العاملة الإيرانية وحدها قادرة على إحداث صدمة ركودية دولية من خلال إيقاف مصافيها وقطاعها النفطي.

في مواجهة المأزق الاستراتيجي للحركة الوطنية الفلسطينية وحدود البرنامج البرجوازي أو التعاون الطبقي، الذي ضحى بتعبئة الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية أو في الشتات والعمال في الشرق الأوسط والشرق الأدنى، لصالح تحالف مع البرجوازيات العربية، تسمح هذه الأفكار الاستراتيجية بإعادة التفكير في استراتيجية تحرير فلسطين. من خلال التركيز على مسألة الاستقلال الطبقي للمنظمات الفلسطينية عن برجوازيتها وعن أنظمة المنطقة، تفتح هذه الأفكار الاستراتيجية آفاقاً لثورة إقليمية يكون الشعب الفلسطيني أحد ركائزها، ويمكن أن تعتمد أخيراً على قوة أفضل حلفائها: الجماهير العربية المحاصرة بين الإمبريالية الأمريكية والاستعمار الإسرائيلي والقمع الوحشي من قبل قادتها.

فيما يسعى ترامب إلى جعل غزة محمية استعمارية ويحاول إيجاد وكلاء إقليميين قادرين على حماية مصالح الولايات المتحدة الرجعية بدلاً منها، لا يستثني تجدد الميول نحو الأزمات والحروب الشرق الأوسط، من سوريا إلى اليمن، مروراً بإيران والعراق وبالطبع فلسطين. في هذه الحالة، فإن الفوضى الإقليمية التي زرعها ترامب وإسرائيل ووكلاؤهم المحليون تستدعي حلاً ثورياً، من شأنه أن يولد فلسطين عمالية واشتراكية، يمكن لليهود والعرب أن يعيشوا فيها بسلام، ضمن اتحاد دول اشتراكية في الشرق الأوسط. كما كتب جبرا نيقولا في عام 1973، «لأن الطبقات المالكة أثبتت عجزها عن حل المشاكل الاجتماعية والسياسية والوطنية في العالم العربي، أصبح من الواضح أن الجماهير المستغلة نفسها، بقيادة البروليتاريا، هي وحدها القادرة على حل مشكلتها التاريخية. لكن وجود الظروف الموضوعية الكافية لا يعني أن هذا التوجه الجديد سيظهر تلقائياً. فالوضع يتطلب أيضاً وجود عامل ذاتي – منظمة سياسية مزودة بنظرية ثورية واستراتيجية ثورية عربية شاملة [41].»

ترجمة : جريدة المناضل-ة

مصدر: https://www.revolutionpermanente.fr/Palestine-quelle-strategie-pour-la-liberation

[39] Ibid., p. 135-136.

[40] Ciro Tappeste, « La théorie de la révolution permanente et les processus révolutionnaires dans le monde arabe », octobre 2012.

[41] Jabra Nicola et Moshe Machover, Arab revolution and national problems in the Arab east, The International, 10 Juillet 1973, lire en lign